



دولة ماليزيا
وزارة التعليم العالي (KPT)
جامعة المدينة العالمية
كلية العلوم الإسلامية
قسم الفقه

شهادات الجودة الإسلامية

دراسة تطبيقية على أحكام البيوع في الفقه الإسلامي

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

اسم الباحث : كمال مرزوق شعبان الدوسري

AI985

إشراف: الأستاذ المساعد الدكتور سعيد أحمد صالح فرج

العام الجامعي : فبراير ٢٠١٣



صفحة قرار توصية اللجنة وتوقيعات لجنة المناقشة

أقرت جامعة المدينة العالمية بماليزيا بحث الطالب: كمال مرزوق شعبان الدوسري

من الآتية أسماؤهم:

المشرف

الممتحن الداخلي

الممتحن الخارجي

رئيس اللجنة

APPROVAL PAGE

The dissertation of Kamal Marzoq Shaban Al dosary has
been approved by the following:

Supervisor

Internal Examiner

External Examiner

Chairman

إقرار:

أقر بأن هذا البحث هو من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، وقد عزوت النقل والاقتباس إلى مصادره.

كمال مرزوق شعبان الدوسري

اسم الطالب

التوقيع

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigation except where otherwise stated.

Kamal Marzoq Shaban Aldosary

Signature

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٢ (C) محفوظة كمال مرزوق شعبان الدوسري

شهادات الجودة الإسلامية، دراسة تطبيقية في أحكام البيوع في الفقه الإسلامي

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير منشورة في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية.

أولاً: يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

ثانياً: يحق لجامعة المدينة العالمية بماليزيا الاستفادة من هذا البحث بشتي الوسائل وذلك لأغراض تعليمية، وليس لأغراض تجارية أو تسويقية.

ثالثاً: يحق لمكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير منشورة إذا طلبتها مكاتب الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار: كمال مرزوق شعبان الدوسري

التاريخ

التوقيع

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد آلية عملية لتطبيق أحكام البيوع من خلال قواعد أنظمة الجودة المعمول بها حالياً وتؤكد الدراسة من خلال المباحث التي تناولها الباحث على اختبار الفروض التالية :

أولاً : هناك توافق كبير بين مفهوم الجودة الشاملة، وبين أحكام البيوع التي تعتبر التراضي من أركان البيع .

ثانياً : تتفرض الدراسة عدم وضوح أحكام فقه البيوع لعامة التجار والمتعاملين .

ثالثاً : ترى الدراسة أن أحكام البيوع نظام تشريعي مالي راقى يحاكي أفضل الأنظمة على الإطلاق بل يتفوق عليها.

وقد ثبت من خلال الدراسة تأكيد فرضية التوافق، وحصر نقاط الاختلاف الغير مؤثرة على تطبيق أحكام البيوع كنظام جودة إسلامي خاص بالمعاملات التجارية؛ أما الفرضية الثانية؛ فقد أكدت الدراسة الميدانية ضعف الجانب الشرعي وحاجة السوق لمؤسسة تأهيلية رقابية، مما يزيد أسهم الفرضية الثالثة؛ والتي أكدها الباحث من خلال إثبات قواعد ومعايير فقهية للجودة موضحاً بعض السبل والآليات لأكاديميات البحث الشرعية، والمجامع الفقهية، وختمت الدراسة بتوصيات مرتبطة بنتائج البحث أهمها :

١- لاتعني هذه الدراسة سد باب الحاجة في هذا المجال .

٢- الأمة بأمس الحاجة لمثل هذه التقنيات التي تحفظ للأمة ريادةها وتخلص إلى موافقة شرع ربها.

٣- لضمان قوة هذه الآلية يقترح الباحث أن تكون ضمن إدارة مباشرة من مؤسسة تعني بالتعليم الأكاديمي الشرعي .

ABSTRACT

This study aims to find practical mechanism to implement the provisions of sales through quality systems rules currently in force and the study confirms through the detective addressed by the researcher to test the following hypotheses:

First: There is a large consensus between the concept of Quality Comprehensive, and the provisions of the Financial Transactions which Consensus and compromise is one of the pillars of sales.

Second: The study assumes the lack of clarity in the provisions of “Figh” the jurisprudence of sales to the general merchants and dealers.

Third: The study finds the provisions of the sales is legislative and sophisticated financial system that simulates the best systems at all, but to be outdone also.

Has been proven through the study confirm the hypothesis compatibility, and to infinite points of difference non-influential on the implement of the provisions of the sales as a quality of an Islamic private commercial transactions The second hypothesis; the field study has confirmed the weakness at the legitimate and the need of the market for Rehabilitative institution supervisory, which increases the shares of the third hypothesis; That confirmed by the Researcher by demonstrating the doctrinal norms and standards of quality, explaining some of the ways and mechanisms for legitimate research academies, and Fiqh Councils, the study concluded with recommendations linked to search results, including:

- 1** - This study does not mean to close the door of any additional needs in this field.
- 2** - The nation's desperately need for such techniques that preserve the nation's leadership and God almighty proceeded approval.
- 3** - To ensure the strength of this mechanism the researcher is proposed to be under the direct management of the institution means to legitimate academic education.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخالص إلى الاستاذ الدكتور أنيس الرحمن منظور الحق حفظه الله الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي وتقديم التوجيهات الحكيمة لي في كل موضع أحتاج إليه، والذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، والذي استفدت من علمه وتوجيهاته أشياء كثيرة علي كثرة مشاغله العلمية.

والشكر موصول لكل الأساتذة الكرام الذين غمروني بعلمهم وفضلهم ومساعدتهم خلال مرحلة الدراسة التحضيرية، وأخص بالذكر:

الدكتور دو كوري ماسيري حفظه الله عميد الدراسات العليا.

والدكتور مهدي عبد العزيز الأزهرى عميد كلية العلوم الإسلامية.

والدكتور موسى عمر كيتا عميد شئون الطلاب.

الدكتور أنيس الرحمن منظور الحق .

وأخيراً لا يسعني إلا أشكر القائمين على إدارة جامعة المدينة العالمية وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد خليفة التميمي مدير تنفيذ لها.

وما هذا إلا جهد مقلّ مني، فإن حدث تقصير فيه فمن نفسي، وإن كان تاماً فمنه سبحانه وتعالى. والله أسأل التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العلم خالصاً لوجهه الكريم. وأسأله سبحانه أن ينفعنا بما علمنا وأن لا يكون هذا العلم حجة علينا بل حجة لنا يوم نلقاه. إنه سميع مجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين.

الإهداء

بعد شكر الله عز وجل على أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع إلى من كفلاني رضيعاً،
وربياني صغيراً، ولم يقصرا في تعليمي ليلاً ونهاراً، أبوي العزيزين أجزل الله المثوبة للوالد
وتغمده برحمته ، وحفظ الله الوالدة الغالية ، وإلى أفراد أسرتي، وأخص منهم الأخوات
العزيزات حفظهن المولى ، وإلى رفيقة دربي التي تحملت المصاعب لتوفير سبل الراحة وألي
وبذلت الغالي والنفيس لنقطف ثمرة النجاح معاً زوجة الغالية، وإلى الاستاذ الدكتور سيف
السويدي ، والاستاذ معد أحمد ، والأخ الحبيب إيهاب السويدي، والأخ الفاضل فيصل
داود، وإلى كل الاساتذة والأصدقاء ، والأحباب في مختلف أرجاء العالم، أهدي هذا البحث.

كمال مرزوق شعبان الدوسري

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد :

فإن من أبرز سمات الفقه الإسلامي أنه فقه ينطلق بأحكامه من أصول وقواعد، معللة بمقاصد وغايات، تصلح لتكون معايير حاكمة لمختلف الحالات، و تستوعب جميع التقلبات، فهو متجددٌ محكم، كفيل بتحصيل مصالح الخلق من خلال مقاصده في معاشهم ومعادهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ومن عظيم شأنه وحكمه قواعد وأحكام البيوع والتي توافق بشكل كبير نظام شهادات الجودة العالمية التي تتسم بمعايير كثيرة أهمها (الصدق، والالتقان) وتجري التجارب والاختبارات من الجهات المانحة على ضوء قوة ما يثبت في منتجاتها وخدماتها من هاتين الصفتين، رغبةً في الحصول على رضى العميل ثم قد تضاف لها أمور أخرى لكن جل ما يتركز عليه أمر شهادات الجودة هو تحقيق رضى المتعاملين من هذين الأمرين وهما الصدق والالتقان، وقد سبقت شريعتنا الغراء بوضع هذه المعايير من خلال قوله صلى الله عليه وسلم : " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما " ^١، فالصدق مقصد والتبيين وسيلة، والوسائل تختلف بحسب الزمان والمكان والمنتج

١ - رواه البخاري، كتاب البيوع باب ما يحق الكذب والكتمان في البيع، برقم ٢٠٨٢ ج٣ ص٥٩، ومسلم كتاب

البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين برقم ١٥٣١ ج٣ ص١١٦٣

والخدمة، وتعتبر فكرة شهادات الجودة لتطبيق رقابة مستقاة من أحكام البيوع في الفقه الإسلامي مع اقترانها بشهادات أخرى تخص الاتقان بحسب جهاتها المختصة وهذا أيضاً مطلب شرعي هام^٢، والجمع بينهما بصياغة شرعية أمر رائع ومطلب عزيز في ظل الفراغ الرقابي للمؤسسات والمصانع والسوق التجارية بشكل عام، فمجرد الحكم على الوصف من خلال الناقل أو السائل لا يفي بالغرض لكون واقع المعاملات التجارية المعاصرة معقد وقد يجري على صور عديدة من أبواب البيوع في صورة واحدة.

فلكل ما قدمنا كانت هذه الدراسة لطرح حلول عملية، ولحاجة الناس اليوم في السوق التجارية إلى معرفة القواعد العامة في أحكام البيوع الإسلامي بشكل يتناسب مع التطورات العصرية .

مشكلة البحث.

في ظل الغياب الفكري، والتصور العصري لأنظمة التسويق، يعاني المجتمع الإسلامي بمؤسساته من فراغ كبير في التصور الرقابي المؤسسي لأحكام البيوع في الشركات العامة والخاصة، واقتصرت أغلب الأطروحات والرسائل العلمية، ومؤسسات الفتوى بنظرها للحكم النظري التابع للوصف الذي يصدر عن المؤسسة نفسها أو عن السائل، وهذا يؤشر مشكلة كبيرة!^٣

٢ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " صحيح الجامع - رقم:

لأن هذا الوصف من غير المتخصصين الذين هم أصحاب الشركات والمؤسسات أو المتعاملين معها قد لا يكون مطابق للواقع، فعدم وجود رقابة شرعية تطبيقية من أهل التخصص على الأسواق الإسلامية يمكن من خلالها أن نسوّق للمنتج الذي يستحق وصف معايير الجودة الشرعية المطابقة لأحكام البيوع الإسلامية، يعتبر خلل كبير يحتاج لمراجعة وعناية.

لذا فالبحث يطرح جانب من الحلول العملية التي يمكننا من خلالها تنزيل أحكام البيوع وأبوابه العامة التي ترجع لها الأحكام على شكل معايير جودة شرعية ولا شك أنها تراعي قواعد أنظمة الجودة العالمية و التي تتحقق بها المصالح العامة، لكون الشريعة أصلاً جاءت لتحقيق مصالح العباد، ودفع الضرر عنهم.

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا الأجابة على كثير من التساؤلات منها :

ما مدى صلاحيات الشريعة بما يخص أحكام البيوع بالتحديد للتطبيق في ضوء المستجدات العصرية، والمعايير العالمية للجودة، وهل يمكن للمؤسسات الأكاديمية الشرعية أن تمارس دوراً إيجابياً وهاماً فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية للمجتمع، وهل يمكن لهذه المؤسسات أن تعطي حلولاً عملية بشكل مؤسسي بعيداً عن الاختلافات والاجتهادات الفقهية التي لا يحتاجها عامة المجتمع .

أهداف البحث

البحث يحقق أهداف مشتركة للتاجر، وللجهات الأكاديمية الشرعية ذات العلاقة وللمجتمع المسلم بشكل عام، ومن أهم الأهداف التي يحققها البحث :

أولاً : تشجيع وترويج للمنتجات والخدمات التي توافق الضوابط والقواعد الفقهية الخاصة بالبيوع

ثانياً: إحياء روح الشريعة بقالب عصري ومؤسسي ورفع الحرج عن كثير من مسائل الخلاف بدون اضطراب بالفتوى الفردية من خلال الدراسة العملية المؤصلة بالشرع .

ثالثاً: حماية المجتمع من المنتجات الضارة للصحة العامة أو البيئة والتي تخالف الأحكام الشرعية قطعاً، لأن كثير من فئات المجتمع الإسلامي لا يستجيبون لبرامج حماية المستهلك والجهات المختصة ذات العلاقة، كما لو كانت من قبل مؤسسات شرعية تحظى بقبول جماهيري واسع، فتتحقق غايات عدة في هذا الباب .

رابعاً: تحقيق الريادة للمؤسسات الشرعية في قيادة المجتمع وتوجيه السوق الإسلامي بما يخدم مصالح المجتمع .

خامساً: توضيح الرؤية تجاه المسائل المستحدثة، ومعالجتها عبر مؤسسات بحث أكاديمية مختصة بدلاً من أن ترتبط باجتهادات شخصية قد تتضارب، وتخلق نوع من البلبلة كما حدث واقعاً في كثير من مسائل البيوع المستحدثة.

سادساً: تقديم صورة مشرقة لعظمة هذا الفقه الخاص بأحكام البيوع عبر هذا النوع من التطبيق العصري مما يقدم الشهادة كهيئة رقابية تسويقية لكل الشركات والمؤسسات التي تريد الحصول على هذه الشهادة الموافقة لأحكام البيوع الإسلامية .

الدراسات السابقة

اغلب الدراسات المتوفرة في مجال الجودة الإسلامية تختص في مجال التعليم الإسلامي و الصناعة المصرفية الإسلامية والإدارة، وقد استفدت منها في مباحث التعريف بالجودة المعاصرة ومفهوم الجودة الإسلامية الشاملة وكذلك من الناحية الإجرائية العملية، وهناك دراسات تختص

بالقواعد والضوابط الخاصة بأحكام البيوع في مسائل تناولوها بشكل تفصيلي ومن هذه الدراسات :

أولاً : مبادئ الجودة الشاملة في الإسلام وبعض تطبيقاتها في التعليم الإسلامي
د. جمال محمد محمد الهندي ، الاستاذ بكلية التربية ، جامعة المنصورة .

الدراسة تم تحكيمها علمياً وإجازتها للنشر من قبل : الاستاذ الدكتور عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، استاذ أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، والاستاذ الدكتور محمد إبراهيم عطوة مجاهد، استاذ أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ومدير وحدة ضمان الجودة وتقييم الأداء في كلية التربية .

هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة الجودة الشاملة في المفهوم الإسلامي من خلال توضيح الأصول الإسلامية للجودة كما وردت في القرآن والسنة وعلماء المسلمين وعرف الباحث ببعض التطبيقات في التعليم الإسلامي لمعالجة ضعف النظم التعليمية في عالمنا الإسلامي مستخدماً منهج تحليل المحتوى الكيفي لما ورد من تطبيقات للجودة في بعض آيات القرآن الكريم، وبعض أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك أقوال علماء التربية المسلمين، ثم ختم الباحث ببعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطور العملية التعليمية في العالم الإسلامي، وتعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي اعتمد عليها الباحث في توضيح المفهوم الإسلامي للجودة حيث تناول الباحث مفاهيم الجودة الشاملة عند المسلمين بالنصوص الشرعية فكانت تلك الفصول وثيقة الصلة بهذه الدراسة كونها تأصل لمفهوم الجودة الإسلامية وتوضيح لعلاقتها الأصلية بالحكم الشرعي، بالإضافة إلى الهدف الذي اعتمده الباحث وهو معالجة الخلل في العملية التعليمية من خلال إبراز التطبيقات الإسلامية للجودة وهو عين ما يسعى إليه الباحث في هذه الدراسة لكن في مجال الفقه الإسلامي و في

باب البيوع تحديداً؛ فكانت هذه الدراسة قريبة جداً من موضوع البحث بشكل كبير واختلفت عنها بتخصصها بمجال التعليم الإسلامي .

ثانياً : منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية رسالة الدكتوراة في الفقه وأصوله

إعداد : الشيخ الدكتور مسفر علي محمد القحطاني

إشراف الدكتور : حمزه بن حسن الفعر

قسم الدراسات العليا الشرعية، شعبة أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م ، المملكة العربية السعودية .

يحدد الباحث القيم والمبادئ والقواعد العامة التي تضبط عملية الاستنباط وترسم اتجاهها وتحميها من الانحراف، وقد تطرق الباحث إلى بعض النوازل في القضايا المعاصرة الهامة معرّفاً بالنازلة وبأصولها وقواعدها وأحكامها، مع بيان المنهجية المثلى في استنباطها وتحريرها وفق القواعد والضوابط الأصولية والفقهية؛ ووجه الشبه بين هذه الدراسة وبجثنا هو ما تعرض له الباحث وأكد عليه في فصول ومباحث عدة، كصلاحية الشريعة لكل زمان ومكان وشمولها لكل حاجات ومصالح العباد وضرورة التجديد الفقهي وهذه المقدمات والأسباب التي دعت الباحث لكتابة هذا الرسالة فهي متوافقة مع منهج البحث وموضوعه؛ أما ما تناوله الباحث من قضايا تفصيلية في أحكام الاجتهاد والنازلة وغيرها مما ذكره الباحث فهي تختلف تماماً عن موضوع الدراسة .

ثالثاً : إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الإعلامية بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

إعداد : فيصل بن جاسم بن محمد الأحمد آل ثاني

إشراف الأستاذ الدكتور : بكري الطيب موسى

جمهورية السودان ، وزارة التعليم العالي ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الإدارة .

اعتمدت فكرة على البحث على أثر إدارة الجودة الشاملة على القدرة التنافسية للمؤسسات الإعلامية، لذا تجد الباحث يسعى من خلال الدراسة إيجاد منهجية تقيس أثر الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة داخل المؤسسات الإعلامية مع تركيز الدراسة على قناة الجزيرة الفضائية كما هو واضح من عنوان الرسالة، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والاستنباطي مستعيناً ببيانات النموذج الذي تم اعتماده بحدود مكانية وزمانية كما استخدم المنهج التاريخي لتتبع ظاهرة موضوع البحث بهدف تأصيلها؛ تميزت الفصول الأولى من الدراسة بصلة وثيقة بموضوع دراستنا والتي كانت تتناول إدارة الجودة الشاملة كمفهوم وتاريخ ورواد وبرامج بالإضافة إلى مبادئ وأساسيات ومراحل تطبيق الجودة؛ أما الفصول الأخيرة والتي تناول فيها الباحث التخطيط الاستراتيجي ومفهوم الاتصال والإعلام واستراتيجيات قناة الجزيرة بالإضافة للدراسات الميدانية وما يتعلق بتلك المواضيع فهي مما لا علاقة له بموضوع البحث .

رابعاً : مقاصد الشريعة في أحكام البيوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الفقه وأصوله

إعداد : زهر الدين بن عبد الرحمن بن هاشم

إشراف : أ.د محمد عقله الإبراهيم استاذ الفقه المقارن ، جامعة اليرموك

المملكة الأردنية الهاشمية، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله.

اعتمدت فكرة الدراسة على المنهج الاستقرائي لإدلة الأحكام وأقوال المذاهب ثم التحليل والاستنتاج ومما ميّز هذه الدراسة هو استعراضها لقرارات المجامع الفقهية وتحليل مقاصد هذه الأحكام وفق المتطلبات والحوادث المتجددة، وقد كان لهذه الدراسة الأثر الواضح على المطلب الثاني المختص بالمقاصد الشرعية في أحكام البيوع وفق أنظمة الجودة من الفصل الثاني من هذا البحث؛ لما فيها من توضيح لأهمية العناية بجانب فهم المقاصد في تنزيل الأحكام على الواقعة؛ فكانت وثيقة الصلة بموضوع البحث من هذا الجانب؛ أما الكلام عن سياسيات المقاصد وطرق أثباتها فهذا مما لا علاقة له بموضوع الدراسة والتي تتناول الجودة في أحكام البيوع .

خامساً : أحاديث البيوع المنهي عنها (رواية ودراية)^٣

رسالة ماجستير، إعداد : خالد بن عبد العزيز الباتلي

المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم السنة وعلومها .

جمعت هذه الرسالة بين منهج الرواية والدراية لأحاديث البيوع المنهي عنها ، وتم اعتماد الجانب الاستقرائي لعلل البيوع مما جعلها تنتظم وفق قواعد كلية يصلح القياس عليها ما

٣ - الرسالة المطبوعة خلت من اسم المشرف عليها .

استجد من البيوع وشاركها في العلة، وهذا مما عزز جانب تحديد معايير الجودة في الفصل الثاني، أما بما يتعلق بالدراسة الحديثة من جانب الرواية فهو مما لا علاقة له بموضوع البحث .

سادساً : البيوع المحرمة والمنهي عنها دراسة فقهية مقارنة

رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة الخرطوم ، كلية القانون ، قسم الشريعة الإسلامية ، في جمهورية السودان .

أشرف الاستاذ الدكتور : عبد الرحمن الصديق دفع الله، استاذ الشريعة الإسلامية المشارك بكلية القانون.

اقتصرت الرسالة على ذكر أقوال المذاهب الأربعة وما ورد في كتبهم المعتمدة حول البيوع المنهي عنها مع الترجيح بين هذه الأقوال، مع تحري دقة النقل واستيعاب الأقوال حتى داخل المذهب نفسه، ثم تناولت الدراسة بعض المسائل الحديثة كبيع الأعضاء البشرية وغيرها، فكانت ذات صلة وثيقة بمباحث البيوع المنهي عنها غير أن الكلام في ترجيح الأقوال بين المذاهب الأربعة ليس من مظان هذه الدراسة .

منهج البحث

تعتمد فكرة الدراسة على إيجاد أثر فعال لأحكام البيوع الإسلامية على ضوء منهج وأسس ومعايير رقابية موافقة بالشكل التنظيمي والإداري لأنظمة شهادات الجودة العالمية بطريقة الجمع بين المنهج الاستقرائي من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة والمنهج التطبيقي من خلال الملاحظة والتجريب للوصول إلى النتائج الصحيحة ومعرفة الطرق السلمية للتعامل و التعاقد وتفسيرها وعلى النحو التالي :

أولاً : الرقابة المالية : وتتضمن جهات التمويل كالمصارف ومعاملاتها بالدرجة الأولى، و ما يخص التعاملات المالية داخل المؤسسات والشركات التجارية .

ثانياً : الرقابة الإدارية : متابعة الجهات التنفيذية في أجراءاتها الإدارية من ناحية صحة العقود ونفاذها، و أجراءاتها التسويقية والتزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

ثالثاً : الرقابة النوعية : وهي رقابة تختص بجانبين هامين هما :

١- ما يتعلق بذات المنتج أو الخدمة المقدمة : وهذا خاضع لشهادات معروفة كشهادة "حلال" في ماليزيا مثلاً .

٢- وما يتعلق بمتانة المنتج واثقانه ومطابقته للوصف المعلن عنه أو الخدمة : وهذه لها أيضاً جهاتها المختصة والمعروفة على الصعيد العالمي و المحلي، فيتم اعتماد تزكية تلك الجهات المانحة بهذا الصدد:

فمن خلال تطبيق هذه المعايير الفقهية بأحكام البيوع والتي سنقوم بتوضيحها من خلال هذه الدراسة التي توصل اليها الباحث فيها إلى آلية عصرية لتطبيق الضوابط الشرعية في الفقه الإسلامي على أنظمة الإدارة والانتاج والتسويق في الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة .

أهمية البحث

تتعلق أهمية البحث بحاجة المجتمع الإسلامي إلى تفعيل أحكام البيوع تجاراً، ومستهلكين وذلك للأسباب التالية :

١- عامة المسلمين ليس لديهم تصور واضح المعالم لأحكام فقه البيوع، فمن خلال هذه الإجراءات العملية يمكن نشر ثقافة فقهية وخصوصاً لأصحاب العلاقة، و التطبيق العملي لأحكام البيوع أفضل وسيلة لنشره بين الناس كنظام تشريعي مالي راقى يحاكي أفضل الأنظمة على الإطلاق بل يتفوق عليها، فعلى مؤسساتنا العلمية المختصة بهذا المجال السعي لسد الثغرات وأثبات وجود الذات .

٢- ترك الأمر في جله لمؤسسات الفتوى التابعة لوصف المستفتي أو صاحب المعاملة و بدون تحقيق رقابة علمية و عملية وفق الضوابط الفقهية، مع تطور معاملات البيوع وتعدد صورها وتضارب الفتاوى بشأنها يترك تصور غير واضح عن الحكم الشرعي، لكن العمل بطريقة شهادات التزكية الشرعية باسم (الجودة الإسلامية) عن طريق العمل الأكاديمي المؤسسي أقرب للصواب في الحكم الشرعي و أفضل للمجتمع المسلم .

٣- توضيح أهمية موافقة الشرع لطبيعة المعاملة ونوعها مع أنظمة التسويق فيها، وعدم الاقتصار على فحص حلية المنتج المستهلك أو الخدمة المستخدمة فقط .

٤- رفع الحرج عن عامة المسلمين في مسائل الخلاف من خلال بحث أكاديمي مؤسسي برعاية منظمات إسلامية دولية أو محلية تمثل مرجعيات معتبرة في المجتمع .

٥- دعم المشاريع والتجار الذين يلتزمون بأحكام البيوع الإسلامية، وهذا بحد ذاته هدف نبيل يمكن من خلاله تشكيل منظومة اقتصادية متكاملة مع المصارف الإسلامية التي حققت حلول عملية ونجاحات اقتصادية رائعة .

٦- الاستثمار العملي في المجال الأكاديمي البحثي ينشط ذهن الباحثين ويترك له أثر واضح في الأمة.

مخطط البحث

خطط الباحث الدراسة بحيث تقع في ثلاثة فصول والنحو التالي :

الفصل الأول : مفهوم الجودة و الرقابة الشرعية وما يتعلق بها

وينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : تعريف الجودة وضوابطها وطريقة عملها

- المطلب الأول : تعريف الجودة
- المطلب الثاني : ضوابط ومعايير أنظمة الجودة
- المطلب الثالث : طريقة عمل أنظمة الجودة

المبحث الثاني : مفهوم الجودة الإسلامية

- المطلب الأول : ما المقصود بالجودة الإسلامية

- المطلب الثاني : التكييف الفقهي لمفهوم الجودة الإسلامية

الفصل الثاني : تحديد معايير للجودة الإسلامية وآليات تطبيقها في فقه البيوع

وينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : تحديد معايير الجودة الإسلامية

- المطلب الأول : القواعد التي تجمع البيوع الجائزة و المنهي عنها
- المطلب الثاني : المقاصد الشرعية في أحكام البيوع وفق أنظمة الجودة .
- المطلب الثالث : الدليل الاجرائي لبرنامج الجودة في أحكام البيوع.

المبحث الثاني : آلية تطبيق الجودة الإسلامية

- المطلب الأول : توظيف التقنية في تطبيق الجودة الإسلامية
- المطلب الثاني : الجانب التسويقي في شهادة الجودة الإسلامية

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

ينقسم إلى ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : الفئات المستهدفة وحجم العينة
- المبحث الثاني : طبيعة المخالفات والمعوقات
- المبحث الثالث : النتائج النهائية للدراسة الميدانية

الفصل الأول : مفهوم الجودة وما يتعلق بها

وينقسم إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الجودة وضوابطها وطريقة عملها

- المطلب الأول : تعريف الجودة .
- المطلب الثاني : ضوابط ومعايير أنظمة الجودة .
- المطلب الثالث : طريقة عمل أنظمة الجودة .

المبحث الثاني : مفهوم الجودة الإسلامية

- المطلب الأول : ما المقصود بالجودة الإسلامية .
- المطلب الثاني : التكييف الفقهي لمفهوم الجودة الإسلامية .

الفصل الأول : مفهوم الجودة وما يتعلق بها

تمهيد عن تاريخ الجودة وأسباب نشأتها

برزت بسبب الضغوط التنافسية ظاهرة التركيز على جودة (الخدمة) أو (السلعة)، واعتبر هذا المؤشر دليل نجاح مؤسسة ما أو شركة أي كانت، وفي ظل هذا التنافس المحموم بدأ يتشكل مفهوم الجودة المعاصر ((ويرى الكثير من الباحثين المتتبعين لحركة تطور مفهوم الجودة الشاملة أنها استخدمت لأول مرة بصورة عامة خلال الحرب العالمية ، فالصناعة أصبحت أكثر تعقيداً عن ذي قبل ، ونتيجة لالتحاق عدد كبير من العمالة في مجال الصناعات الحربية أكثر أهمية لأن إجراءات الرقابة والتفتيش المستخدمة واختبار الأسلحة اقتصر دوره في ذلك الوقت على كشف العيوب بعد انتهاء التصنيع .

ويرجع البعض ظهور فكرة الجودة الشاملة^٤ وإدارتها إلى إدوارد ديمينج "Deming"^٥ (١٩٠٠ - ١٩٩٣ م) الذي كلف رسمياً من مكتب الإحصاء الرئيس بالولايات المتحدة في

٤ - يرى البعض أن هناك فرقاً بين مفهوم الجودة ومفهوم إدارة الجودة الشاملة " الأول ينصرف إلى جودة المنتج ، أما الثاني إلى فلسفة إدارية معاصرة تستهدف أن يسري هم الجودة الأداء في كافة القطاعات والإدارات وأقسام العمل

نهاية عام ١٩٤٠م لتقديم المساعدة للحكومة اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية ، وأثناء وجوده في اليابان طلب منه وضع تصور للنهوض بالاقتصاد الياباني المتردي ، فركز اهتمامه على وضع أسس ومبادئ للجودة الشاملة وعمل على تطبيقها في قطاع الإنتاج .. ثم نشر أرموند ميجنوم " Armond F. " عام ١٩٥٦م مقالته الشهيرة " الرقابة على الجودة الشاملة " والتي ركز فيها على أهمية تحقيق التكامل بين جهود المجموعات المختلفة بالمنظمة والتي تتولى تطوير وتحسين الجودة بما تحقق الرضا الكامل للعملاء وبأفضل المستويات الاقتصادية ، ثم ظهر مفهوم الجودة الشاملة كأحد المنهجيات للاقتصاد في دول الغرب خلال عقد الخمسينات وبداية الستينات ، ومنذ ذلك الوقت والاهتمام بالجودة يتنامى حتى أنه في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين أصبح المعنى الحقيقي لضمان الجودة معروفاً ودارجاً^٧ .

بالمؤسسة بشكل شامل، وأن تكون الجودة مسؤولية تضامنية بين كافة المستويات والتخصصات، ويكون التحسين المستمر هو عماد هذه الفلسفة الإدارية "

آل ثاني، فيصل بن حاسم بن محمد الأحمد، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الإعلامية بالتطبيق على قناة الجزيرة الفضائية " ص٢٩ ، والفرق كما يظهر للمتأمل هو كالفرق بين الخاص والعام؛ لكن المفهوم واحد والله أعلم .

٥ - أدوارد ديمنج : مستشار أمريكي حاصل على درجة الدكتوراة في الرياضيات والفيزياء ، ويلقب بأبي ثورة إدارة الجودة الشاملة . جودة، د. محفوظ أحمد، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، "إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات" ص٢٨ و٨٤

٦ - أرموند ميجنوم : كان من أوائل من اقترح تطبيق الجودة الشاملة كأساس لمراقبة الجودة في المؤسسة ، سواء كانت مؤسسة صناعية أو خدمية ومن مبادئه في العمل تطوير الجودة المستمر خاصة في أساليب الفحص وأن المنتج أو الخدمة الجيدة هي تلك التي تحقق رغبات المستهلك .

ملف غير مطبوع باسم " قاموس الجودة والاعتماد " ، تاريخ الجودة ص٨، إعداد مركز ضمان الجودة ، جامعة الإسكندرية ، كلية الهندسة <http://www.alexeng.edu.eg> (٢٨/٠٢/٢٠١٣، م، ٠٣:٥٥)

٧ - الهندي، د. جمال محمد محمد، مبادئ الجودة الشاملة في الإسلام وبعض تطبيقاتها في التعليم الإسلامي، ص ٣٠-٣٢، دار النشر للجامعات ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ، تم تحكيمها وإجازتها من قبل؛ أ.د عبد الرحمن عبد النقيب استاذ أصول التربية بكلية التربية جامعة المنصورة ، وأ.د محمد إبراهيم عطوة مجاهد استاذ أصول التربية بكلية التربية جامعة المنصورة، ومدير وحدة ضمان الجودة وتقييم الأداء بالكلية .

إذاً الدافع الحقيقي وراء إيجاد تطبيقات وقواعد الجودة هو الضغوط التنافسية فالعالم مكتظ بالمنتجات والخدمات المختلفة، بينما تجد هذه المصطلحات وبدقة متناهية موجودة في نظام الاقتصاد الإسلامي وهو ما يسمى باصطلاح الفقهاء بـ " كتاب البيوع " منذ أكثر من ألف عام، ولنضرب مثلاً سريعاً للتمهيد وسيأتي التفصيل :

كلمة " الرضا " تجدها تكررت كثيراً في الحديث عن مفهوم الجودة وتعريفها ولو تتبعنا كتب الفقه الإسلامي ستجد أنها تناولت هذه الكلمة ومدلولاتها بل جعلت من أركان البيع في كتب الفقه اتفاقاً، إلا أنهم اختلفوا في تحديد طريقة التعبير عن هذا الرضا فمنهم من أوجب التعبير عنه باللفظ وهو ما يسمى " بالصيغة " وعللوا ذلك بأنه : (لما كان الرضا أمراً خفياً لا يطلع عليه وجب تعلق الحكم بسبب ظاهر يدل عليه وهو الصيغة)^١، ومنهم من جعلها في كل ما يدل على الرضى مما تعارف عليه الناس كالتعاطي وغيره فالشاهد من هذا هو أن المباحث الفقهية تناولت هذا المعيار المعروف في الجودة المعاصرة وغيره بدقة عالية جداً، ومن روائع هذا النظام الاقتصادي المتمثل بفقه البيوع أنه جعل معنى الرضا فيه أعم من كونه رضا المتعامل فقط بل تجاوز ذلك إلى رضا صاحب المنتج كذلك وكل ذلك وفق الضوابط الشرعية التي تحفظ للمجتمع مصالح الدين والدنيا، لذا تجد مفهوم الجودة الإسلامية بما يخص أحكام البيوع يتناول:

أولاً : أركان البيع وشروطه وصيغ العقود وزمانها ومكانها وتمويلها وهذا ما يخص الجانب الإداري في المؤسسات والشركات غالباً .

ثانياً : ما يتعلق بذات السلعة وهل هذه العين محرمة أم لا ؟ أو هل تتضمن هذه العين ضرراً أم لا ؟ وهذا يخص جانب الانتاج أو التصنيع .

ثالثاً : وما يتعلق بأنواع البيوع كالغرر والغش والكذب وهو ما يختص بالجانب التسويقي .

٨ - الصنعاني، محمد بن اسماعيل الأمير اليميني ت ١١٨٢هـ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ج ٣ ص ٣، تحقيق: محمد عبد القادر احمد عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

مع أن هذه الأنواع قد تتداخل مع بعضها لكنها إجمالاً تستغرق كل مراحل العملية التجارية من الإدارة إلى الانتاج إلى التسويق، فمثل هكذا نظام يستمد مصادره من تشريع إلهي لم لا تكون له شهادة جودة مختصة به ترفع الحرج عن المسلمين، وتقدم نموذجاً اقتصادياً متميزاً للعالمين يظهر من خلاله عظمة هذا الدين .

" عانى المسلمون في هذه العصور المتأخرة وخصوصاً في أواخر العهد التركي وأيام الاستعمار وأوائل فترات ما يسمى الاستقلال من انحطاط فكري وتبعية للدول الكبرى وإنكار الشخصية الإسلامية وبعد عن الإسلام وتعاليمه ، وما صاحب ذلك من هوان وضعف .

ولقد طرح كثير ممن تسنموا الزعامات والقيادات في الدول الإسلامية ورافقهم في ذلك كتاب وأدباء، طرحوا حلولاً هزيلة للنهوض من الكبوة، ومن دعوة لقومية عصبية مقبته، وإقليمية ضيقة، ومن جلب لما عليه الغرب والشرق بحذافيره غثه وسمينه، وأخذ برأسمالية مستبدة أو شيوعية ملحدة حاقدة، أو اشتراكية معدمة، وكلها تجارب لم تغن فتية ولم تزد الطين إلا بلة، ولا الشعوب إلا ضعفاً وذلة .

إن هذه الحالة التي يمر بها العالم الإسلامي أيقضت المشاعر في المسلمين، فبدأ التوجه نحو شرائع الإسلام بشكل لا يمكن التغاضي عنه أو تجاهله قوامه الدعوة إلى تحكيم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والحماس لذلك يستشري والصوت يرتفع لتحكيم شرع الله في كل صغيرة وكبيرة ودقيقة وجليلة من غير قصر على ما يسمونه الأحوال الشخصية ونحوها .

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من الاهتمام الجاد لوضع الأحكام الإسلامية في جميع شؤون الحياة بصيغة علمية واضحة متمشية مع ما يتطلبه العصر من أسلوب في التنظيم والتدوين مع المحافظة التامة على أحكام الشريعة فروعاً وأصولاً .

ومع الإيمان المطلق بوفاء الإسلام بمقتضيات الحياة في هذا العصر وفي كل عصر، فإني أؤكد أنه لا يمكن إثبات ذلك ولا تحقيقه إلا بوضع هذه الأحكام موضع التنفيذ، أما أن يتهم الإسلام بالنقص وعدم الصلاح، ومدوناته موضوعة في الرفوف قد كفنها الغبار ودفنها الإهمال ولا يسمح لها بالترول في ميدان الحياة فهذا هو التعسف والظلم . إذ من المعلوم أن أي نظام أو

قانون لا يمكن أن تظهر فيه صفة الحيوية والإجابة على جميع التساؤلات وحل جميع المشكلات إلا حينما يكون في مجالس الشورى ودواوين الولاية وقاعات المحاكم ودور الإفتاء ومكاتب رجال الشرطة .

ومع كل هذا فلا بد من وضع مؤلفات بصيغ جديدة تسير ما عليه العصر من دقة وتنظيم وشمول^٩

لذا كانت هذه الدراسة تجمع المصالح التي نص عليها الشارع للتاجر والمستهلك وللمجتمع الإسلامي والإنساني أيضاً فشهادة الجودة الإسلامية هي عبارة عن نظام اقتصادي لأحكام البيوع بتطبيقات عملية من خلال المفهوم العصري لأنظمة الجودة والتي لا تختلف بما هو حق منها عن قواعد البيوع في كتب الفقه الإسلامي وهي مطلب ضروري لكثرة المخالفات الشرعية بسبب الفراغ الرقابي وللنهوض الاقتصادي بالأمة فإن أبرز خلل يشل حركة التطور الاقتصادي في أي بلد هو (ضعف الانتاجية والتنافسية) وكلا السببين علاجهما بالالتزام (بالموصفات والمقاييس) والتي تعتمد بالدرجة الأولى الآن على منظمات الجودة العالمية وما يصدر عنها من معايير.

وللحكم على أهمية الجودة لابد من تصورها؛ والتصور التام يستوجب الوقوف على تعريف الجودة بحسب ما يذكره أهل الاختصاص ، وسيتناول الباحث هذا التعريف في المبحث القادم .

المبحث الأول : تعريف الجودة وضوابطها وطريقة عملها

يتعرض هذا المبحث لتعريفات الجودة المعاصرة ، وأهم الضوابط المعمول بها وطريقة عملها بشكل عام.

المطلب الأول : تعريف الجودة

٩ - بن حميد، صالح بن عبد الله ، رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته، ص ٩ - ١٠ ، مكتبة العبيكان -

الرياض ، ط ١ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

لغةً : "من أجادَ ، يقال : أجاد فلان في عمله ، وأجودَ وجادَ عمله يَجُودُ جَوْدَةً" ^{١٠} ، وجودة : بمعنى "صار جيداً، يقال : جاد المتاع وجاد العمل فهو جيد" ^{١١}

اصطلاحاً : يعتقد الكثير أن الجودة تعني الاتقان فقط وتجويد الشيء أو الاهتمام بالكيف لا النوع فهذه الأمور وأن كانت مقصودة في الجودة لكن هي أعم من ذلك .

يرجع مفهوم الجودة (Quality) إلى الكلمة اللاتينية (Qualities) والتي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة الصلابة، وقديماً كانت تحدد الدقة والإتقان من خلال قيامهم بتصنيع الآثار التاريخية والدينية في تماثيل وقلاع وقصور لغرض التفاخر بها، أو لاستخدامها لأغراض الحماية، وحديثاً تغير مفهوم الجودة بعد تطور علم الإدارة وظهور الإنتاج الكبير والثورة الصناعية وظهور المؤسسات الكبرى وأزدياد المنافسة، إذ أصبح لمفهوم الجودة أبعاد جديدة ومشعبة ^{١٢} .

وحتى نفهم مفهوم الجودة نورد جملة من التعاريف كما يراها رواد هذا المفهوم :
عرف أدوارد ديمينج "Edward Deming" الجودة على: " أنها علامة المنتج والمستهلك، بمعنى الحصول على جودة عالية للمنتج مع تحقيق رغبات المستهلك" ^{١٣}، وأكد ديمينج على بعض الخصائص لتعريف الجودة ، والمتعلقة بمتطلبات الزبون، لأن لها عدة أبعاد وأنه من غير الممكن تعريفها بمعنى المنتجات، والخدمات في حدود خاصية واحدة، وأن درجة الجودة ليست

١٠ - لسان العرب لابن منظور مجلد ١ ص ٧٢٠ ، ط ١ دارالمعارف .

١١ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، المعجم الوسيط، ج ١ ص ١٤٥ ، دار الدعوة.

١٢ - الأحمد آل ثاني، مرجع سابق ص ٢٩ - ٣٠

١٣ - الاتقان والجودة النوعية الشاملة في حضارة الإسلام النظرية والآمال ، ص ٥ ضمن ورقة عمل لأحد المؤتمرات والبحوث المنشورة في موقع "المجلس السعودي للجودة" <http://www.sqc.org.sa> ، المشاركون : أ.د عدنان محمد وزان / كلية العلوم الاجتماعية ، د.محمد بن فواز العميري / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، أ.د سراج بن محمد وزان / كلية التربية ، د. أحمد بن نافع المورعي

متساوية في كل الأحوال نظراً لإعتمادها على متطلبات المستهلك ورغباته المختلفة والمتنوعة نحو كل منتج، وما يخص قدراته المالية في كل حين.^{١٤}

ويقول أيضاً : " الجودة الجيدة لاتعني بالضرورة الجودة العالية إنها تعني درجة معقولة يمكن التنبؤ بها من الانتظام والاتساق والثقة بجودة تناسب السوق".^{١٥}

أرموند ميجنوم " Armond F. " ١٩٥٦ يعبر عنها بـ : " تحقق الرضا الكامل للعملاء وبأفضل المستويات الاقتصادية "^{١٦}

ويعرفها كروسبي " Crosby " 1979 هي "التوافق مع المتطلبات، وليس مدى كون الشيء جيداً "^{١٧}.

جوزيف جوران " مدى ملائمة المنتج للاستعمال "^{١٨}

وعرفت منظمة الايزو العالمية ISO المواصفة الدولية ٩٠٠٠:٢٠٠٠ إنها تعني " درجة تلبية مجموعة الخصائص الموروثة في المنتج لمتطلبات العميل "^{١٩}

التأمل في هذه التعاريف يجد أنها تتعلق بتقييم التعامل وتقبله للأداء الفعلي للمنتج أو الخدمة فالجودة إذاً بمفهومها عندهم تعتمد على تلبية حاجات العميل فالترويج التجاري من خلال هذه الشهادات والوصول لقناعات المستهلك المعقولة هي أيضاً مقصد شرعي منصوص عليه بنص القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^{٢٠} وقد قدم الباحث في التمهيد عن مفهوم التراضي ما يغني عن الإعادة هنا وسيأتي تفصيله في موضعه .

١٤ - الاتقان والجودة النوعية الشاملة في حضارة الإسلام النظرية والآمال، مرجع سابق، ص ٥

١٥ - الأحمد آل ثاني، مرجع سابق ، ص ٣٠

١٦ - نفس المرجع السابق ، ص ٣٢

١٧ - نفس المرجع السابق ، ص ٣٠

١٨ - جودة، مرجع سابق، ص ١٩

١٩ - الأحمد آل ثاني، المرجع السابق، ص ٤١ - ٤٢

٢٠ - [سورة النساء، الآية : ٢٩]

المطلب الثاني : ضوابط الجودة ومعايير أنظمة الجودة

بما أن مفهوم الجودة اتسع بشكل كبير وأصبح يشمل مجالات وتخصصات مختلفة لذا فالباحث يجد نفسه أمام مفاهيم للجودة مختلفة أيضاً، بحسب ما تناوله من تخصص فمفهوم الجودة التعليمية يختلف عن مفهوم الجودة المصرفية ويختلف عن مفهوم الجودة الصناعية والصحية والخدمية وهكذا ثم أن منظمات الجودة نفسها تختلف أيضاً بالمقاييس والضوابط الخاصة بها، لذا سيتناول الباحث بإيجاز سريع ضوابط منظمة الأيزو لشهرتها الواسعة كمثال للاطلاع على ما يمكن وصفه ضوابط للجودة المعاصرة .

المنظمة الدولية للمعايير (أيزو) Organization for International Standardization:

" منظمة تعمل على وضع المعايير، وتضم هذه المنظمة ممثلين من عدة منظمات قومية للمعايير. تم تأسيس هذه المنظمة في ١٩٤٧-٠٢-٢٣ وهي تصرح عن معايير تجارية وصناعية عالمية. مقر هذه المنظمة في جنيف، سويسرا. بالرغم من أن الأيزو تعرف عن نفسها كمنظمة غير حكومية، ولكن قدرتها على وضع المعايير التي تتحول عادة إلى قوانين (إما عن طريق المعاهدات أو المعايير القومية) تجعلها أكثر قوة من معظم المنظمات غير الحكومية. تؤلف منظمة الأيزو عملياً حلف ذو صلات قوية مع الحكومات"^{٢١}.

ما هو المعيار ؟ المعيار: هو وثيقة توفر المتطلبات والمواصفات والخصائص أو المبادئ التوجيهية التي يمكن استخدامها باستمرار لضمان تناسب المواد والمنتجات والعمليات والخدمات لهذا الغرض ، و قد نشر أكثر من ١٩٠٠٠ من المعايير الدولية للأيزو التي يمكن شراؤها من ISO أو أعضائها.

ما هي فوائد المعايير الدولية ISO؟

٢١- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة wikipedia.org/wiki المنظمة الدولية للمعايير (أيزو)،

(٢٨/٠٢/٢٠١٣، م١٠:٢٤)

المعايير الدولية ISO ضمان أن المنتجات والخدمات هي آمنة وموثوق بها وذات نوعية جيدة. لرجال الأعمال، فهي أدوات الاستراتيجية التي تقلل من التكاليف عن طريق تقليل النفقات والأخطاء وزيادة الإنتاجية. تسمح للشركات للوصول إلى أسواق جديدة)).^{٢٢}

وقد أشار الدكتور محفوظ أحمد جودة في كتابه " إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات " إلى تعريف هام عن الجودة موضحاً أحد أهم سلسلة المواصفات في عائلة الأيزو وهي إدارة نظام الجودة ٢٠٠٠:٩٠٠٠ ISO فقال :

" تتكون كلمة آيزو ISO من الحروف الأولى لاسم المنظمة الدولية للتقييس Organization International for Standardization وهي المنظمة التي تضع المعايير والفحوصات اللازمة للحصول على الشهادة التي تحمل اسمها .

تم تأسيس المنظمة الدولية للتقييس عام ١٩٤٦ بعد الحرب العالمية الثانية وكانت مهمتها الرئيسية إصدار المواصفات الدولية وتوحيدها في المجال الصناعي لكي تساعد على تسهيل التبادل بين الدول وتطوير التعاون فيما بينها، وقد اشتقت مواصفات ISO9000 من المواصفات القياسية البريطانية BS-5750 التي أصدرها المعهد البريطاني للمواصفات القياسية عام ١٩٧٩ م .

وبالتالي فإن ISO9000 : هي عبارة عن مجموعة من المواصفات والمعايير التي اعتبارها متطلبات لأنظمة الجودة من قبل المنظمة الدولية للتقييس. وتعتمد مواصفات ISO على أساس توثيق كل النظم والأجراءات والتعليمات والاحتفاظ بالسجلات الملائمة ؛ وقد صدرت مواصفات ISO9000 الإصدار الأول عام ١٩٨٧م لتوحيد كل ما يتعلق بنظم الجودة ، بحيث يكون هناك منظمات دولية تقوم بمراجعة نظم الجودة في المنظمات ومنح الشهادة المطلوبة بعد التأكد من مطابقة نظم الجودة مع متطلبات مواصفات المنظمة الدولية للتقييس.

٢٢- الموقع الرسمي لمنظمة المعايير الدولية (أيزو) :

www.iso.org/iso/home/standards.htm، (٢٤:١٠م، ٢٠١٣/٢/٢٨)

وقد ركز الإصدار الأول ١٩٨٧ : ISO9000 على ضبط الجودة Quality Control والذي يعني تطبيق النشاطات والأساليب المتعلقة بضمان استمرار متابعة متطلبات العميل ، وبمعنى آخر فقد كان التركيز على اكتشاف الأخطاء Detection وتصحيحها بالدرجة الأولى ، أما الإصدار الثاني ١٩٩٤: ISO٩٠٠٠ والذي كان عام ١٩٩٤ فقد ركز على تأكيد الجودة Quality Assurance والذي يعني تطبيق الأنشطة الضرورية لتوفير الثقة بأن المنتج يلبي متطلبات العميل ، ومن هنا كان التركيز على منع وقوع الأخطاء Prevention والوقاية من حدوثها .

أما الأصدار الأخير ٢٠٠٠: ISO ٩٠٠٠ والذي صدر عام ٢٠٠٠ فقد ركز على نظام إدارة الجودة Quality Managemant System مما يعني تطبيق النشاطات والأساليب المتعلقة بإدارة الجودة ، حيث أن التركيز كان على التوجيه Direction بعناصره المختلفة بالدرجة الأولى .

ومما يجدر الإشارة إليه أن الاهتمام يوجه إلى العمليات وليس المنتج نفسه ، فالمعايير الموضوعة تتعلق بالعمليات ولا تتعلق بالمنتج ، حيث أن هذه المعايير تشير إلى إدارة المنظمة وأدائها وضمان إنتاج المنتجات الجيدة وذلك بهدف تعزيز رضا العميل .

وتتألف سلسلة ISO 9000:2000 من ثلاث مكونات :

١- أساسيات نظام إدارة الجودة ومعاني المصطلحات فيه

٢- متطلبات نظام إدارة الجودة

٣- مرشد نظام إدارة الجودة^{٢٣}

كل ما تقدم هو تعريف و وصف لأحد أفراد عائلة الآيزو ، وهناك عدة شهادات من أهمها:

١- سلسلة مواصفات إدارة نظام البيئة ISO 14001:2004^{٢٤}

٢٣ - جودة، مرجع سابق ص٣٠٧-٣٠٨

٢٤ - نفس المصدر السابق ص٣١٨

٣-سلسلة مواصفة نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001:1999^{٢٥}

٤-سلسلة مواصفات إدارة أنظمة سلامة الغذاء ISO 22000:2005
الماسب HACCP^{٢٦}

٥- سلسلة المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات المعايرة والاختبار ISO 17025:2000^{٢٧}

٦- سلسلة مواصفات إدارة نظام أمن المعلومات ISO 27001:2005^{٢٨}

هذا التصور الأجمالي لمعايير الجودة والباحث ليس بصدد الوقوف على تفاصيلها وإنما الغرض هو التمثيل فقط لفهم طبيعة هذه الأنظمة ومعاييرها .

المطلب الثالث : طريقة عمل أنظمة الجودة

بما أن مثالنا عن شهادة الأيزو فيمكننا عرض هذا الوصف المختصر عن كيفية تطبيق الجودة والحصول على شهادة الأيزو .

كيف نطبق الجودة و نحصل على شهادة الأيزو ؟

عن طريق كادر من مهندسي الجودة الاختصاصيين حيث يبدأ العمل من خلال تطبيق المنظمة داخليا لمتطلبات المواصفات وللتوضيح نأخذ تفاصيل خطوات الحصول على شهادة ISO9000:٢٠٠٠

" حتى تتمكن المنظمة من الحصول على شهادة ISO9000:٢٠٠٠ فإن هناك ثلاث مراحل أساسية ينبغي اجتيازها لتلخص فيما يلي :

١- مرحلة الاستعداد للتسجيل : وهي المرحلة الأولى والتي يتم فيها إعداد الأوضاع وتجهيزها لكي تتلائم مع متطلبات الشهادة المطلوبة ، وتتضمن هذه المرحلة :

٢٥ - موقع المركز الاستشاري للسلامة والصحة المهنية والبيئة :

٢٦ - الموقع الرسمي لمنظمة الأيزو <http://www.iso.org/iso> (٢٨/٠٢/٢٠١٣، م١٠:٤١)، <http://kenanaonline.com/users/heshamaly/posts/374403>

٢٧ - نفس المصدر السابق (٢٨/٠٢/٢٠١٣، م١٠:٤١)

٢٨ - نفس المصدر السابق (٢٨/٠٢/٢٠١٣، م١٠:٤١)

أ- اهتمام الإدارة العليا بالحصول على الشهادة وحفز العاملين بهدف تأهيل المنظمة أزاء

ب- تعيين مدير للجودة مسؤولاً عن كل الأنشطة المتعلقة بالجودة.

ت- تشكيل فريق عمل مهمته الإشراف والتنسيق والإعداد .

ث- البدء بوضع خطة عمل وجدول زمني للتنفيذ على أساس أن يتم التقيد به .

ج- صياغة سياسة الجودة وأهدافها في المنطقة.

ح- كتابة وتوثيق إجراءات المنظمة وتعليمات العمل والإجراءات التصحيحية والوقائية .

خ- إعداد دليل الجودة والذي يعتبر مرجعاً رئيسياً .

د- إجراء التدقيق الداخلي لنظام إدارة الجودة في المنظمة للتأكد من الوفاء بمتطلبات النظام، ومن الضروري الثبت أن المدققون الداخليون قد شاركوا في دورة تدريبية للتدقيق الداخلي لأنظمة الجودة وحصلوا على شهادة بذلك

٢- مرحلة الحصول على الشهادة : هذه المرحلة يتم فيها حصول المنظمة على الشهادة، وتشمل على ما يلي :

أ- التعاقد مع المسجل أي الشركة المرخصة التي سوف تمنح الشهادة .

ب- قيام المسجل: الشركة المرخصة بدراسة ومراجعة المستندات Document Review التي تقدمها المنظمة .

ت- التعاون مع المسجل وإجراء كافة التعديلات التي يطلبها

ث- قيام المسجل بعمل تحليل الثغرات Gap Analyysis أي إجراء تقديم تجريبي لنظام إدارة الجودة، وهذه الخطوة اختيارية وليست إجبارية.

ج- قيام فريق التدقيق التابع للمسجل بإجراء التقييم الرسمي لنظام إدارة الجودة والذي يتم فيه اكتشاف أية مخالفات لمتطلبات نظام إدارة الجودة حيث تقسم هذه المخالفات إلى ثلاثة أنواع :

● مخالفة جوهرية Major

● مخالفة صغيرة Minor

● ملاحظات Observation

ويؤجل منح الشهادة إذا كان هناك أي مخالفات جوهرية، أما إذا كان هناك مخالفات صغيرة أو ملاحظات فعادة تمنح الشهادة على أن يتم تصحيح هذه المخالفات الصغيرة والملاحظات لاحقاً .

ح- منح الشهادة بناء على توصيات الفريق التابع للمسجل الذي قام بإجراء التقييم الرسمي، أما إذا كان هناك مخالفات جوهرية فيحتم على المنظمة تصحيح هذه المخالفات وطلب إعادة التقييم .

٣- مرحلة ما بعد الحصول الشهادة : بعد الحصول المنظمة على الشهادة المطلوبة، فإن عليها الحفاظ على نفس المستوى الذي حققته عند حصولها على الشهادة، ومن أجل ذلك يقوم المسجل " الشركة المانحة للشهادة " بفحص نظام إدارة الجودة من خلال نوعين من الزيارات:

أ- الزيارات الدورية المجدولة، والتي تتم عادة كل ستة شهور .

ب- الزيارات المفاجئة : والتي تكون في حالة استلام شكاوى عن عيوب في منتجات المنظمة، والهدف الأساسي من هذه الزيارات هو التحقق من أن نظام الجودة لدى المنظمة يفي بمتطلبات ومعايير نظام إدارة الجودة

ISO9000:٢٠٠٠ " ٢٩

الخلاصة : لقد أصبحت شهادات الجودة هدفاً لكل المؤسسات، وأصبحت شهادة الآيزو ذات أهمية وغيرها من شهادات الاعتماد الدولية وأصبح الطلب عليها متزايد في السنوات القليلة الماضية رغم ارتفاع كلفتها غالباً؟! لكونها أصبحت مفتاح النجاح في الأسواق الداخلية و الخارجية ، والزبائن في كافة أنحاء العالم أصبحوا أكثر اهتماماً بالجودة ويطالبون بالإيفاء بهذه المواصفات، ويسألون عنها ولاسيما المجتمعات الإسلامية التي باتت تتخوف من المنتجات الغربية ولا تثق بها، ولا يخفى ما حقته شهادة حلال في ماليزيا^{٣٠} من نجاحات هائلة. لذلك فلا يمكن لأي معمل حتى ولو كان صغير الحجم أن ينافس المعامل الكبيرة إلا بشيء واحد وهو جودة الإنتاج فالجودة لم تعد ترفاً أو اختياراً يمكن التخلي عنه بل أصبح ضرورة لا بد من تطبيقها.

المبحث الثاني : مفهوم الجودة

سيتناول الباحث في هذا المبحث مفهوم الجودة في القرآن والسنة وحياة السلف، وعلاقته بنظام الحسبة في الدولة الإسلامية

المطلب الأول : ما المقصود بالجودة الإسلامية

٣٠ - شهادة "حلال" الماليزية معترف بها حول العالم فيما بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية معيار مطابق لمعايير MS1500: 2004 ISO معايير الإنتاج المأولة والتخزين للأغذية الحلال، تم تطويره بواسطة قسم المعايير الماليزية يتطابق المعايير مع المعايير الدولية مثل الممارسة للصناعة الحسنة (GMP) والممارسة الحسنة للعادات الصحية = (GHP). المصدر : الموقع الرسمي لمؤسسة تنمية التجارة الخارجية الماليزية ، الوكالة الوطنية للترويج التجاري الماليزي <http://www.matrade.gov.my> (٢٨/٠٢/٢٠١٣، ١٠:٥٧)

"الإسلام هو خاتمة الديانات السماوية، وقد جاء به محمد صلى الله عليه وسلم للناس كافة، ورضيه الرب تبارك وتعالى ديناً، وأتم به النعمة، ومن يبتغ غيرَه فلن يقبل منه، وهو باق إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وإذا كان الأمر كذلك وقد انقطع الوحي منذ وفاة الرسول عليه السلام وانتقاله إلى الرفيق الأعلى، وبانتقاله توقف نزول مزيد من الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية، والحوادث في دنيا الناس تقع كل يوم، والقضايا تجدد في كل حين فالمسائل لا تنتهي، والنصوص الشرعية قرآناً أو سنة محدودة؛ إذاً لابد من مصادر يستكشف منها أحكام لقضايا الناس ومعالجة مشكلاتهم تستند إلى أصل الشرع وتتفق مع مقاصده وأهدافه، وقد تسنى ذلك للراسخين في العلم، فكان فهم النصوص والنظر في عباراتها ومفاهيمها ومقتضياتها وإشاراتها وإيماءاتها وعللها ومقاصدها فأمكن إدراك شمولها وكمالها"^{٣١}

ولو تأملنا القواعد الفقهية الخاصة بالبيوع مقارنة بمقاييس الجودة المعاصرة نجد ما كان حقاً منها مطلوباً ومقصوداً وقد نص الشارع عليه أما عبارات بنصها أو بحسب مدلولاتها ومقاصدها، بل نحن سابقون لهم بهذه المقاييس والمعايير، ولدينا إيمان جازم بوفاء الإسلام بمتطلبات الحياة الضرورية التي هي (الدين، والنفس، والعرض، والعقل، والمال)^{٣٢} فالمال وإن كان محترماً شرعاً إذا كان حلالاً وهو ضرورة من ضروريات الحياة إلا أنه آخر الضروريات ترتيباً ولا بد من مراعاة ما يتقدمه من الضروريات عند تعارضها معه، قال ابن أمير الحاج^{٣٣} :

٣١ - ابن حميد، صالح بن عبد الله، المرجع السابق ص ٣٥١-٣٥٢

٣٢ - "ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم ؛ فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ورفعها مصلحة ، وهذه الأصول الخمسة حفظها واقع في رتبة الضرورات، فهي أقوى المراتب في المصالح" الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت ٥٠٥هـ، المستصفى من علم الأصول، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ط ١٩٩٣م-١٤١٣هـ المستصفى (٤٨٢/٢) .

٣٣ - ابن أمير حاج (٨٢٥-٨٧٩ هـ = ١٤٢٢-١٤٧٤ م) محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ، ويقال : له ابن الموقت، أبو عبد الله شمس الدين : فقيه من علماء الحنفية ، من أهل حلب . من كتبه " التقرير والتحجير

"ويقدم حفظ الدين من الضروريات على ما عداه عند المعارضة لأنه المقصود الأعظم، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^{٣٤} ، وغيره مقصود من أجله، ولأن ثمرته أكمل الثمرات وهي نيل السعادة الأبدية في جوار رب العالمين، ثم يقدم حفظ النفس على حفظ النسب والعقل والمال لتضمنه المصالح الدينية لأنها إنما تحصل بالعبادات، وحصولها موقوف على بقاء النفس، ثم يقدم حفظ النسب لأنه لبقاء نفس الولد إذ بتحريم الزنا لا يحصل اختلاط النسب، فينسب إلى شخص واحد فيهتم بتربيته وحفظ نفسه، وإلا أهمل فتفوت نفسه لعدم قدرته على حفظها، ثم يقدم حفظ العقل على حفظ المال لفوات النفس بفواته حتى إن الإنسان بفواته يلتحق بالحيوانات ويسقط عنه التكليف، ومن ثمة وجب بتفويته ما وجب بتفويت النفس وهي الدية الكاملة، ثم حفظ المال"^{٣٥} .

ثم يوجد في فروع الفقه الإسلامي عملياً من الضوابط والمعايير ما ينظم عمليات البيع وفق أرقى معايير الجودة العالمية فلماذا لا تكون لدينا شهادة جودة إسلامية خاصة بأحكام البيوع ؟!

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح (الجودة الإسلامية) قد تم تناوله بكثرة في الدراسات الخاصة بالجودة التعليمية والمعاملات المصرفية مع أن تاريخ الجودة بمفهومها المعاصر قد بدأ في الغرب مع نشأة الصناعات والأنشطة التجارية ثم فرضت نفسها كنظام إداري لكل عمل ناجح، وحتى يتضح مفهوم وتعريف (الجودة الإسلامية بأحكام البيوع) نتعرض لمفهوم الجودة الشامل في الفكر الإسلامي:

ط - ثلاث مجلدات ، في شرح التحرير لابن الهمام " في أصول الفقه، و " ذخيرة القصر في تفسير سورة العصر " ، و " حلية المجلي - خ فقه " .

الزركلي، خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ص ٤٩ ج ٧، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ط ١٥ أيار / مايو ٢٠٠٢ م .

٣٤ - [سورة الذاريات، الآية : ٥٦]

٣٥ - ابن أمير الحاج، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد، المعروف بابن أمير حاج، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام ج ٣ ص ٢٣١، دار الكتب العلمية ط ٢ ١٩٨٣ م - ١٤٠٣ هـ .

" نقول على سبيل التقديم إن الإسلام لا يعارض الدافع المادي للعمل مثله مثل غيره، غير أنه امتاز على غيره في أنه جعل الاحتراف شعيرة وعبادة مما شكل حافزاً للمسلمين للاشتغال بالمهن المختلفة، ولذلك كان المسلم - طوال فترات الأزدهار - عاملاً باستمرار لا ييارح العمل إلا لتفريغ شحنة التعب ثم يعاود العمل المتقن من جديد ويتأكد هذا المعنى من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ﴾^{٣٦} أي إذا فرغت من الشعائر التعبدية فانصب إلى نوع آخر من العبادة وهو العمل"^{٣٧}

" لقد نظر الإسلام الى العمل نظرة احترام وتمجيد ، فمجد العمل ورفع قيمته وربط كرامة الإنسان به، بل إنه جعله فريضة من فرائضه التي يثاب عليها فهو مأمور به، ولا شك أن من أطاع أمر الشارع فهو مثاب، فالعمل عبادة إذن وأي عباده حتى أصبح العمل في سبيل قوته وقوت عياله، وفي سبيل رفعة أمته وتحقيق الخير في المجتمع أفضل عند الله من المتعبد الذي يركن إلى العبادة ويزهد في العمل. وأصبح الخمول والترفع عن العمل نقصاً في إنسانية الإنسان، وسبباً في تفاهته وحطته ولهذا فقد حث القرآن الكريم من خلال سوره وآياته على العمل فقال تعالى: ﴿ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾^{٣٨}، وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾^{٣٩}، وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾^{٤٠} " ٤١ .

٣٦ - [سورة الشرح ، الآية : ٧]

٣٧ - الهندي، جمال محمد محمد ، مرجع سابق ص ٣٨ - ٣٩

٣٨ - [سورة التوبة ، الآية : ١٠٥]

٣٩ - [سورة الجمعة، الآية : ١٠]

٤٠ - [سورة تبارك، الآية : ١٥]

٤١ - رسالة غير مطبوعة تم تذييلها بـ " مكتبة الدكتور خليل الحيدري " وعنوان : " أخلاق العمل من منظور إسلامي " وورد النص بالخور الثاني : العمل في الإسلام ، تحت عنوان / أولاً : نظرة الإسلام إلى العمل .

"وربما يقول قائل إن إرادة العمل شيء فطري في نفسية الإنسان بحكم حاجته إلى الاكتساب ومن ثم إشباع رغباته وحاجاته، فنقول :

نعم، ونحن معه في صحة هذا، غير أننا نضيف إليه أن الإسلام قد أتى إلى هذه الإرادة فشحذها وعبأها ودفعها لتحقيق أعظم ما عندها، وذلك حينما غرس في نفس المؤمن أن الكسب الطيب جزء لا يتجزأ من إيمانه، وأن عليه أن يسعى ويكد في سبيل ذلك، وعلى قدر عمله وجودته واتساع دائرة نشاطه يكون نفعه وجزاؤه، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ٤٢ ١١ ٤٣

التصوير القرآني لمفهوم الجودة :

ومن الصور التي تعرض لها القرآن الكريم ليدل على أهمية عناصر الجودة :

أولاً : اشتراط التراضي من البائع والمشتري : قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ ٤٤، ومعنى ﴿تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾: أي تجارة صادرة عن تراضٍ منكم.

ولقد جاء في تفسيرها عند الإمام الشوكاني ٤٥:

٤٢ - [سورة النحل ، الآية : ٩٧]

٤٣ - الهندي، جمال محمد محمد ، مرجع سابق ص ٣٩

٤٤ - [سورة النساء، الآية : ٢٩]

٤٥ - الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠ هـ = ١٧٦٠-١٨٣٤ م) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني : فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن من أهل صنعاء. ولد بـحجرة شوكان (من بلاد خولان ، باليمن) ونشأ بصنعاء . وولي قضاءها سنة ١٢٢٩ ومات حاكماً بها . وكان يرى تحريم التقليد . له ١١٤ مؤلفاً ، منها " نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار - ط " ثمانى مجلدات ، و " البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - ط " مجلدان ، و " الأبحاث العرضية، في الكلام على حديث حب الدنيا رأس كل خطية - خ " كان في المكتبة العربية ، ولعله آل إلى الظاهرية في دمشق . و " إتخاف الأكابر - ط " وهو ثبت مروياته عن شيوخه ، مرتب على حروف الهجاء ، و " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية - ط " و " التعقبات على الموضوعات - خ " و " الدرر البهية في المسائل الفقهية - خ " و " فتح القدير - ط " في التفسير ، خمسة مجلدات ، و " إرشاد الفحول - ط " في أصول الفقه ، و " السيل الجرار - ط " جزآن ، في نقد كتاب

" الباطل ماليس بحق ووجوه ذلك كثيره، ومن الباطل : البيوعات التي نهي عنها الشرع، والتجارة في اللغة: المعاوضة، وهذا الاستثناء منقطع، أي : لكن تجارة عن تراض منكم جائزة بينكم، أو : لكن كون تجارة عن تراض منكم حلالاً لكم . وقوله : ﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ صفة التجارة، أي : كائنة عن تراض، وإنما نصَّ الله سبحانه على التجارة دون سائر أنواع المعاوضات لكونها أكثرها، وأغلبها، وتطلق التجارة على جزاء الأعمال من الله على وجه المجاز ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^{٤٦}، وقوله : ﴿يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ﴾^{٤٧ ٤٨}.

والتراضي كما مر معنا في التمهيد ومبحث تعريف الجودة^{٤٩} من أهم ما يؤكد عليه في متطلبات الجودة المعاصرة .

ثانياً : التحذير من الغش التجاري — (الوصف أو الحجم أو الوزن) : قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ، أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ، لِيَوْمٍ عَظِيمٍ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^{٥٠} وقال جل شأنه: ﴿

الأزهار ، و " إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات " رداً على موسى بن ميمون الأندلسي (اليهودي في ظاهر المستند ، والزنديق في باطن المعتقد ، كما يقول صديق حسن خان) و " تحفة الذاكرين — ط " شرح عدة الحصن الحصين ، و " التحف في مذهب السلف — ط " رسالة ، و " الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد — ط " رسالة، وغير ذلك . ولتلميذه محمد بن حسن الشحني ، كتاب " التقصار — خ " في سيرته وذكر مشايخه وتلاميذه .

الزركلي، مرجع السابق ، ص ٢٩٨ ج ٦

٤٦ - [سورة الصف ، الآية : ١٠]

٤٧ - [سورة فاطر ، الآية : ٢٩]

٤٨ - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ص ٥٢٦ ج ١ ، دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب - دمشق ، بيروت ، ط ١٤١١ هـ .

٤٩ - انظر : ص ١٦ ، و ص ١٩

٥٠ - [سورة المطففين ، الآية : ١-٦]

وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴿٥١﴾، وقال: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ﴿٥٢﴾

" المجال المقصود لهذا الكون كله هو أن يسير على قانون ثابت ، هذا القانون الثابت يعبر الحق سبحانه وتعالى عنه بالميزان : ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ ﴿٥٣﴾ إذا رأيتم الأرض والسماء وجميع أجرام الكون منتظمة في سيرها بشيء من الدقة لا تتصادم ولا تتعارض، ولا يتأتى لها عطب فاعلموا أنها موضوعة في نظامها بميزان، فإن أردتم أن تستقر أمور حياتكم هذا الاستقرار الدقيق فخذوا ذلك الميزان ممن خلقكم، وما يجعل عالمكم يفسد هو أن تتركوا الميزان الذي وضعه لكم الله سبحانه وتعالى، ثم تضعوا من عندكم موازين بشرية : ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ ﴿٥٤﴾ هذه واحدة، ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ ﴿٥٥﴾ وهذه هي الثانية، ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ ﴿٥٦﴾.. إذا أردتم أن تستقيم أموركم - حتى الاختيارية منها - كما استقام الكون كله في نظمه العليا فخذوا نظام الله وحكموه في حياتكم وأموالكم .

ومن هنا جاءت هذه السورة لتؤكد أمر الميزان، والميزان هو الآلة التي عرفها البشر أولاً في تقرير استيفاء الحقوق وأداء الواجبات ، فكل شيء بميزان دقيق .

إذاً فالحق سبحانه وتعالى نقلنا نقلة من تأكيد الإيمان باليوم الآخر إلى شيء عملي في الحياة، هذا الشيء العملي يقرر مبدأ عاماً، فقد أخذ الحق سبحانه وتعالى مبدأ من المبادئ التي هي الأساس في قوام الحياة، لأن علم الإنسان في هذه الحياة محدود، وزمنه لتعليم الأشياء محدود، وحاجاته لا تنتهي، فمع علم محدود وزمن محدود يواجه حاجات لا تنتهى، فليس من الممكن أن يوجد إنسان يكون أمة وحده، يستطيع أن يقوم بكل زوايا حياته لنفسه، ولكن لا بد من

٥١ - [سورة الأنعام ، الآية : ١٥٢]

٥٢ - [سورة الأسراء ، الآية : ٣٥]

٥٣ - [سورة الرحمن ، الآية : ٧]

٥٤ - [سورة الرحمن ، الآية : ٧]

٥٥ - [سورة الرحمن ، الآية : ٨]

٥٦ - [سورة الرحمن ، الآية : ٩]

أن يقوم بزاوية من زوايا حياته، ويصنع فيها شيئاً، ويترك للآخرين مجالاً ليصنعوا في زوايا حياته ما لا يعرفه هو .

وهذا هو مبدأ التكامل بين الناس، ومادام الناس متكاملين .. هذا يعطي هذا ما عجز عنه، ثم يأخذ من الآخر ما عجز هو عنه، فكل واحد يأخذ زاوية من زوايا الحياة يتفوق فيها حسب موهبته وقدراته، ويؤدي مهمة لنفسه وللوجود من حوله، فإذا ما أدى الإنسان ذلك كان هناك وسيلة للتبادل، هذا التبادل ينشأ من وجود منتج ينتج أكثر من شيء، فيأخذ حاجته، ويرد ما زاد على حاجته على من لم ينتج أصلاً .

إذن فعملية التكامل لا يمكن أن تتأتى إلا بالتبادل، هذا التبادل هو أن يصبح كل إنسان منتجاً في زاوية من زوايا الحياة، ينتج لنفسه ولغيره، والآخر هكذا، أنا آخذ من غيري ما لا أحسن عمله، وهو يأخذ مني ما لا يحسن عمله، وذلك يؤدي إلى التكامل في المجتمع، فهناك شيء اسمه الحق ، أنا آخذه ، وهناك شيء اسمه الواجب، ينبغي عليّ أن أؤديه، والفيصل بين الحق والواجب هو أن توزن الأمور بموازين العدل والإنصاف .

إن مكونات الحياة – كما خلقها الله عزوجل – أن يطعم الله الناس من جوع، وأن يؤمنهم من خوف، فكل حركة الحياة للإطعام من الجوع وللأمن من الخوف، والأمن من الخوف قوام المعاني النفسية، والإطعام من الجوع قوام الحياة المادية .

﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^{٥٧}

يستهل الحق سبحانه وتعالى هذه السورة بأداة من أدوات الاستيفاء، وعملية من عمليات أخذ الحقوق وأداء الواجبات، فيقول: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^{٥٨}، فقد اختل عندهم ميزان الاستيفاء والأداء، فيجب

٥٧ - [سورة المطففين، الآية : ١ - ٦]

٥٨ - [سورة المطففين، الآية : ١ - ٦]

أن يكون الميزان واحداً، ما تستوفي به يجب أن تؤدي به، أما أن تستوفي بالمعيار الواسع، وتؤدي بالمعيار الضيق فذلك هو الظلم الذي ينشأ عنه الفساد في المجتمع .

فساد المجتمع ينشأ من حرص الناس جميعاً على أن يأخذوا حقوقهم كاملة غير منقوصة إن لم تكن زائدة، ثم حين يطلب منهم الواجب يؤدنه مطفوفاً، فلو أن كل إنسان حرص على أن يؤدي واجبه كما يحرص على أن يأخذ حقه لاستقامت أمور الدنيا، فالحق سبحانه وتعالى يعرض هذه السورة فيقول: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ .. ثم بعد ذلك يشرح معنى المطففين فيقول: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ، وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^{٦٠} واستهل الحق سبحانه وتعالى السورة بكلمة : ﴿وَيْلٌ﴾ وهي نهاية العذاب المؤلم من الهلاك والحزن "

٦٠

فهذه المسألة الخطيرة تمس الحياة الاقتصادية للناس وقد تناولها القرآن بشيء من الاهتمام البالغ و أكدها في مواضع كثيرة منها ما تقدم من الآيات، بل "حكى القرآن عن هلاك أمة من الأمم بسبب أنهم كانوا من أسوأ الناس معاملة، يخسون المكيال والميزان، ويطففون فيهما، يأخذون بالزائد ويدفعون بالناقص، وهم قوم شعيب ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ، وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ، بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾^{٦١} قال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^{٦٢} أي : من أخذ أموال الناس ، قال ابن جرير^{٦٣} : ما يفضل لكم من الزرع، بعد وفاء الكيل والميزان، خير لكم من أخذ

٥٩ - [سورة المطففين، الآية : ١-٦]

٦٠ - الشعراوي، محمد متولي، تفسير جزء عم، دار الراجية للنشر والتوزيع ٢٠٠٨ م- ١٤٢٩ هـ ، ص ٢٠٠-٢٠٢

٦١ - [سورة هود، الآية : ٨٤-٨٦]

٦٢ - [سورة هود، الآية : ٨٦]

٦٣ - أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، الطبري، وقيل يزيد بن كثير ابن غالب ؛صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، كان إماماً في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك، وله مصنفات مليحة في

أموال الناس .. والمعنى الدال على أنهم أمة واحدة اشترك الجميع في التطفيف، وأهلكوا بأنواع العذاب^{٦٤}.

ثالثاً: بيان أهمية قوة المهارة والالتقان والأمانة : قال تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾^{٦٥} وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^{٦٦} وقد أكد القرآن الكريم في كثير من آياته على هذا الخلق، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾^{٦٧} والواقع أن أمور الناس لا تستقيم إلا بالأمانة، ومنها أن يخلص في عبادته، ويحسن العامل، والصانع، والتاجر عمله وأن يجتهد فيه، ومن الأمانة أن يحسن الموظف عمله، وأن يؤدي ما عليه من مسؤولية وتبعة تجاه المواطنين والدولة والأمة جميعاً، وكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والقوة في كل ولاية بحسبه، فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب وإلى الخبرة بالحروب والمخادعة فيها، فإن الحرب خدعة وإلى القدرة على أنواع القتال: من رمي وطعن وضرب، وركوب وكر وفر، ونحو ذلك، كما قال الله عز وجل: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا

فنون عديدة تدل على سعة علمه وغزارة فضله، وكان من الأئمة المجتهدين، لم يقلد أحداً، وكان أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني المعروف بابن طاراراً على مذهبه وكان ثقة في نقله، وتاريخه أصبح التواريخ وأثبتها، وذكره الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في "طبقات الفقهاء" في جملة المجتهدين، وكانت ولادته سنة أربع وعشرين ومائتين، بآمل طبرستان؛ وتوفي يوم السبت آخر النهار، ودفن يوم الأحد في داره، في السادس والعشرين من شوال سنة عشر وثلثمائة ببغداد، رحمه الله تعالى .

انظر : بن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس ج ٤ ص ١٩١-١٩٢، ط دار صادر - بيروت .

٦٤ - العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر بن أحمد، تحفة النبلاء قصص الأنبياء للإمام الحافظ ابن كثير ، انتخاب كاتبه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ضبط نصه وعلق عليه غنيم بن عباس بن غنيم ، تقديم : د. السيد بن حسين العفاني ص ٢٤٦ ط ١ / مكتبة الصحابة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م الإمارات / الشارقة

٦٥ - [سورة القصص، الآية: ٢٦]

٦٦ - [سورة النساء، الآية : ٥٨]

٦٧ - [سورة المؤمنون، الآية : ٨]

اسْتَطَعْتُمْ مِّن قُوَّةٍ وَمِنْ رَّبِّاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ^{٦٨}، والقوة في الحكم بين الناس ترجع : إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام . والأمانة ترجع إلى خشية الله، وألا يشتري بآياته ثمناً قليلاً، وترك خشية الناس^{٦٩}

رابعاً : التأكيد على ضوابط الجودة واختبارها : " يحكى القرآن الكريم في إحدى القصص مثلاً تعليمياً ليتعلم منه المسلمون كيف يضبطون الجودة، وكيف يتأكدون من حسن عملهم، فأنبأنا عن ذي القرنين وكيف استطاع أن يبنى حائطاً ليمنع المغيرين على أهل قريته، وقد تميز ذي القرنين بالجودة في عمله، حتى أنه بعد أن جمع أفراد مجتمعه قطعاً من الحديد ونالوها له قال: انفخوا على قطع الحديد بالأكيار، وكان يأمر بوضع طبقة من القطع والحجارة ثم يوقد عليها الحطب والفحم والمنافع حتى تحمى، ثم إذا صار الحديد كالنار أتى بالنحاس المذاب، أو الرصاص أو بالحديد - بحسب الخلاف في القطر - فيفرغه على تلك الطبقة المنضدة، وإذا التأم ولصق بعضه ببعض، أستاذف وضع طبقة أخرى إلى أن استوى العمل وصار جبلاً صلباً، ولم يشأ أن يترك العمل أو يعتمد عليه قبل اختبار جودته، فقام آخرون بالصعود إليه ليتأكدوا من صعوبة ذلك فما استطاعوا، ثم قاموا بثقبه من أسفل للتأكد من قوته وبعد عرضه فما استطاعوا، وحينئذٍ أدركوا جودة العمل وصعوبة اختراقه من قبل الأعداء الذين يغيرون على أهل هذه القرية وهو ما يعد تقويماً نهائياً للمنتج قبل استخدامه وفي ذلك يقول تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقُرَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا، قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا، آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفخوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا، فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا^{٧٠ ٧١}﴾

٦٨ - [سورة الأنفال، الآية : ٦٠]

٦٩ - العثيمين، محمد بن صالح ، شرح السياسية الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية ،اعتنى به:صالح عثمان اللحام، دار ابن حزم ، ط / الأولى ٢٠٠٤م

٧٠ - [سورة الكهف، الآية : ٩٤-٩٧]

٧١ - الهندي، جمال محمد محمد ، مرجع السابق ص ٤٥-٤٦

خامساً : مراعاة متطلبات الجودة بالتوفيق بين (التكلفة والمتانة) : " كما يحكي لنا القرآن الكريم قصة أخرى عن نبي من أنبياء الله وهو دود عليه السلام فيبين كيف أنه رائداً متقناً في صناعة الدروع ، مقدراً لحجم ما تحتاجه من خامات دون زيادة أو نقصان، وبالتالي كان يصل بالمنتج إلى أقل تكلفة مع مراعاة الجودة، بأمر من ربه وفي ذلك يقول تعالى: ﴿ أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاَعْمَلُوا صَلَاحًا إِنَّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾^{٧٢} والمعنى : أن اعمل يادود دروعاً كوامل تامات واسعات وقدر ما في الخامات فيما يجمع بين الخفة والحصانة فلا تقصد الحصانة فتثقل ولا الخفة فتزيل المنعة، إنما نأمرك بالتقدير في نسج حلق الدروع ليأتي على أفضل حال ولتحقق جودة المنتج بعد استخدام الكمية المناسبة من الخامة الحديدية وربما يتبادر إلى الذهن سؤال وهو :

هل يأمر الإسلام بأن تكون جميع الآلات والقطع والمنتجات على درجة عالية من الجودة والجمال والإحسان ، أم هناك بعض الأجزاء والآلات لا نهتم فيها بالناحية الجمالية وإنما نؤكد على أن تؤدي وظيفتها فقط دون بذل مجهود ومال في جعلها على مستوى من الدقة والجمال ؟

وأعتقد أن مستوى الجودة تحدده الأهداف الموضوعية سلفاً من قبل الزبون غالباً — إن صح هذا التعبير — لأن هناك أشياء وأدوات كل ما نريده منها أن تعمل بكفاءة دون أن تكون على مستوى من الجودة أو الجمال العالي، وهناك بعض الأجزاء، والقطع، والآلات، والأجهزة التي نود أن تكون على درجة كبيرة منها من الجودة ولذلك إذا نظرنا إلى قوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾^{٧٣} وتفسيرها أن الله تعالى يمتن على عباده بما جعل لهم من اللباس والريش، فاللباس ستر العورات، والريش والريش ما يتجمل به ظاهراً، فالأول من

٧٢ - [سورة سبأ، الآية : ١١]

٧٣ - [سورة الأعراف، الآية : ٢٦]

الضروريات، والريش من التكميلات والزيادات ليعلمنا أن مستوى الجودة لا يكون واحداً لكل المنتجات وإنما يخضع ذلك للغرض الذي صنع من أجله الجزء ولطلب العميل^{٧٤}

سادساً : التركيز على أهمية النتائج المثمرة في العمل:

" يعيب القرآن على تلك المرأة التي كانت تغزل الغزل فإذا أتمته نقضته مرة أخرى، فيضرب بها مثلاً سلبياً بهدف التنفير من فعلها، وبصفة عامة بهدف التنفير من كل عمل لا يؤدي إلى الإنجاز وفي ذلك يقول تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾^{٧٥} معنى ذلك أن الإسلام يأبى على الإنسان عدم الإنجاز أو أن يدور في دائرة مفرغة لا يتقدم إلى الإمام سواء على مستوى النظرية أو حتى على مستوى التطبيق^{٧٦}

خامساً : الوفاء بالعقود والمتطلبات :

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^{٧٧} الوفاء بمتطلبات ومواصفات السلعة والخدمة كما يعلن عنها والالتزام بالقوانين العامة التي شرعت لتنظيم هذا العمل وحفظ الحقوق كلها تدخل ضمن مفهوم هذه الآية بالوفاء بالعقود سواء المالية أو غيرها .
لذا قال الإمام الشوكاني^{٧٨} رحمه الله في تفسير هذه الآية :

" والعقود: العهود، وأصل العقود الربوط، وأحدها عقد، يقال: عقدت الحبل والعهد، فهو يستعمل في الأجسام والمعاني، وإذا استعمل في المعاني كما هنا أفاد أنه شديد الأحكام، قوي التوثيق .

قيل المراد بالعقود: هي التي عقدها الله على عباده وألزمهم بها من الأحكام، وقيل: هي العقود التي يعقودها بينهم من عقود المعاملات، والأولى شمول الآية للأمرين جميعاً، ولا وجه

٧٤ - الهندي، جمال محمد محمد ، مرجع السابق ص ٤٧ - ٤٩

٧٥ - [سورة النحل، الآية : ٩٢]

٧٦ - الهندي، مرجع سابق ص ٤٧ - ٤٩

٧٧ - [سورة المائدة، الآية : ١]

٧٨ - ترجم له في ص ٣٨-٣٩

لتخصيص بعضها دون بعض. قال الزجاج^{٧٩}: المعنى أوفوا بعقد الله عليكم وبعقدكم بعضكم على بعض؛ والعقد الذي يجب الوفاء به ما وافق كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن خالفهما فهو رد لا يجب الوفاء به ولا يجل^{٨٠}

سابعاً: الأمر بالإشهاد والتوثيق بالكتابة لضمان الحقوق :

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَنْخَسِ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُقُوكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^{٨١} وهذه الآية هي أطول آية في كتاب الله عز وجل نجدتها تحض أصحاب المعاملات الخاصة والتجارية منها على التوثيق بالإشهاد

٧٩ - الزَّجَّاج (٢٤١ - ٣١١ هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣ م) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد. وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدبا لابنه القاسم، فدلّه المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه (معاني القرآن - خ) [ثم طبع] و (الاشتقاق) و (خلق الإنسان - ط) و (الأمالي) في الأدب واللغة، و (فعلت وأفعلت - ط) في تصريف الألفاظ و (المثلث - خ) في اللغة، مهياً للنشر في بغداد، و (إعراب القرآن - ط) ثلاثة أجزاء. ويلاحظ أن في خزانة الرباط (٣٣٣ أوقاف) مخطوطة على الرق كتبت سنة ٣٨٢ - ٣٨٧ في ٥٤ جزءاً، جمعت في عشرة مجلدات، ورد اسمها بلفظ (مختصر إعراب القرآن ومعانيه) وعلى الجزء التاسع عشر (معاني القرآن وإعرابه) وفي النسخة نقص في بعض الأجزاء. الزركلي، خير الدين، مرجع السابق، ص ٤٠ ج ١

٨٠ - الشوكاني، مرجع السابق ص ٣٤٩

٨١ - [سورة البقرة، الآية: ٢٨٢]

والكتابة في الدين والتجارة، وفي زمن ليس من السهل أن تجد فيه من يجيد الكتابة فضلاً عن وسائلها، مما يعني أن القرآن الكريم يوجهنا بشكل واضح إلى الالتزام بمعايير الشفافيه والوضوح في التعاملات التجارية من خلال التوثيق فيتأكد الأمر الآن خصوصاً مع تعقيد المعاملات بالعصر الحاضر واتساعها وقلة الأمانة .

ويقول فيها الإمام ابن كثير^{٨٢} في تفسيره :

"هذا إرشاد منه تعالى لعباده المؤمنين إذا تعاملوا بمعاملات مؤجله أن يكتبوها، ليكون ذلك أحفظ لمقدارها وميقاتها، وأضبط للشاهد فيها، وقد نبه على هذا في آخر الآية حيث قال: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾^{٨٣} .. وقوله : ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ أمر منه تعالى بالكتابة للتوثيق والحفظ ، قال ابن جريج : من ادّان فليكتب ، ومن ابتاع فليشهد ، وقال أبو سعيد والشعبي والربيع بن أنس والحسن وابن جريج وابن زيد وغيرهم : كان ذلك واجباً ، ثم نسخ بقوله : ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾^{٨٤ ٨٥}

٨٢ - إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن درع القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين: حافظ مؤرخ فقيه. ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، وانتقل مع أخ له إلى دمشق سنة ٧٠٦ هـ ورحل في طلب العلم، وتوفي بدمشق؛ تناقل الناس تصانيفه في حياته؛ من كتبه (البداية والنهاية - ط) ١٤ مجلدا في التاريخ على نسق الكامل لابن الأثير انتهى فيه إلى حوادث سنة ٧٦٧ (٣) و (شرح صحيح البخاري) لم يكمله، و (طبقات الفقهاء الشافعيين - خ) في شستريتي (٣٣٩٠) كتب في حياته سنة ٧٤٩ و (تفسير القرآن الكريم - ط) عشرة أجزاء (٤) و (الاجتهاد في طلب الجهاد - خ) و ((جامع المسانيد - خ) في ثمان مجلدات، و (اختصار علوم الحديث) رسالة في المصطلح شرحها أحمد محمد شاكر، بكتاب (الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث - ط) و (اختصار السيرة النبوية) طبع باسم (الفصول في اختصار سيرة الرسول) و (رسالة في الجهاد - ط) و (التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل) خمس مجلدات في رجال الحديث .

الزركلي، مرجع السابق ، ص ٣٢٠ ج ١

٨٣ - [سورة البقرة، الآية : ٢٨٢]

٨٤ - [سورة البقرة، الآية : ٢٨٣]

٨٥ - المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير ص ١٩٩

ثامناً : الجودة في الإنفاق : قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾^{٨٦} قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ قال علي رضي الله عنه : " من الذهب والفضة، الجياد منها ". أي زكوا من ذلك، وقيل : من الحلال، وقال مجاهد : " ما كسبتم من التجارة، ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ : يعني ما فيه زكاة مما بينته السنة؛ ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ ﴾ : أي الرديء، أي لا تعمدوا إلى الرديء تتصدقون به فتجعلوه " ^{٨٧}

" وعن ابن عباس قوله : ﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ . يقول : تصدقوا . القول في تأويل قوله : ﴿ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ يعني بذلك جل ثناؤه : زكوا من طيب ما كسبتم بتصرفكم إما بتجارة، وإما بصناعة من الذهب والفضة، ويعني بـ "الطيبات"، الجياد، يقول : زكوا أموالكم التي اكتسبتموها حالاً وأعطوا في زكاتكم الذهب والفضة، الجياد منها دون الرديء" ^{٨٨}

هذا بعض مما ورد في كتاب الله من شواهد لمفهوم الجودة الشاملة، لكن بقي أن ننوه ثمة هناك أحكاماً خاصة بالجودة الإسلامية قد لا تتوافق مع معايير الجودة المعاصرة بعض الشيء وذلك لأن المفهوم القرآني للجودة لا يقبل التناقض ولا التجزئة فهو يقدم نموذج يتوافق مع العقل الصحيح، ويذهب إلى أبعد من ذلك حيث العلم الأزلي للخالق جلت قدرته، فعلمه سبحانه لا يسبقه جهل، ولا يلحقه نسيان : ﴿ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾^{٨٩}

٨٦ - [سورة البقرة، الآية : ٢٦٧]

٨٧ - القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن مختار القيسي ت ٤٣٨هـ، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمال من فنون علومه ج ١ ص ٨٩١، تحقيق : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة الشارقة ، ط ١ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

٨٨ - الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر ت ٣١٠هـ ، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ج ٥ ص ٥٥٥، تحقيق : د. عبد الله عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر د. عبد السند حسن يمامه ، دار هجر ط ١ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م

٨٩ - [سورة طه ، الآية : ٥٢]

وهو الذي أحاط بكل شيء علماً ، فقد شرع لنا سبحانه الحلال الطيب وحرم علينا الخبيث
البن، وأباح لنا أوقات ومعاملات وحرم علينا ساعات وتعاملات كل ذلك مما اختصت به
أمة الإسلام من فقه الجودة في البيوع وسياقي تفصيله .

التصور النبوي لمفهوم الجودة :

المتبع لحديث النبي صلى الله عليه وسلم يجد كثيراً من النصوص الشرعية التي تحت المسلم
على الجودة الشاملة في كل الأعمال التي يفترض أن يقوم بها ومما يتعلق بمفهوم الجودة التي
دعى لها الإسلام في أبواب البيوع وأحكامها وآدابها من مصطلحات ومفردات ومفاهيم ذات
علاقة بمتطلبات الجودة العالمية منها " الإحسان، والإتقان، والصدق، والتراضي، والوفاء
بالعقود، وعدم الضرر " وما شملت من ضوابط ونصوص عدة تؤدي هذه المعاني ومتطلباتها :
أولاً : الإحسان : ورد في قوله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إن الله كتب الإحسان على كل
شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح
ذبيحته " ٩٠ .

فالحديث يذكر أهمية الإحسان وأنه أمر مفروض ومكتوب على كل شيء ، ثم يوضح ذلك
بذكر المثال لزيادة التوضيح ومما ذكر توفير الأداة الفاعلة لإيجاد التنفيذ في الذبح وجعله من
الإحسان وهذا العمل وإن كان ذو فائدة إلا أنه فيه إزهاق روح فضرر المثل بهذا والذي قبله
ليدلل صلى الله عليه وسلم على أهمية إيجاد العمل وإحسانه؛ فما كان فيه حياة للأحياء من
باب أولى، وهذه من صيغ البلاغة النبوية صلوات ربي وسلامه عليه يذكر الأدنى لبيان أهمية
الأعلى، فإذا كانت إراحة المقتول والذبيحة في الموت واجبة علينا ومكتوبة رغم أنها ميتة
فكيف يمكن أن نعامل الأحياء بعمل يستلزم منا الإحسان ؟!

٩٠ - رواه مسلم : كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الأمر بإحسان الذبح، برقم: ١٩٥٥ ج٣
ص ١٥٤٨، والترمذي: كتاب الديات، باب ما جاء في النهي عن المثلة، برقم: ١٤٠٩ ج٣ ص ٧٥، وراه النسائي في
باب ذكر المنفلتة التي لا يقدر على أخذها ، برقم: ٤٤١١ ج٧ ص ٢٢٩.

وهذا المفهوم للجودة لا يضاهيه مفهوم أبدأ، ولعل الله يوفق الباحث في الوقوف على معان الجمال والحسن في هذه الشريعة والملة ما يفوق منزلة الإتقان والمهارة بل الزيادة على ما هو مطلوب بالجودة في مفهموها المعاصر بالإحسان .

ثانياً : الإتقان : ندب النبي صلى الله عليه وسلم إلى إتقان العمل وحث عليه، ففي الحديث عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله قال: " إن الله عز وجل يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه".^{٩١}

الإتقان لغةً : " أتقن الشيء أحكمه وإتقانه إحكامه، والإتقان الإحكام للأشياء، وفي التثنية العزيز : ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾"^{٩٢}. ورجل تَقِنٌ متقن للأشياء حاذق، ورجل تقن وهو الحاضر المنطق والجواب، قال أبو منصور: الأصل في التقن ابن تقن هذا (إشارة إلى رجل ممن مضى)، ثم قيل لكل حاذق بالأشياء تقن، ومنه يقال أتقن فلان عمله إذ أحكمه، وفي ترتيب القاموس: أتقن الأمر أحكمه، والتقن بالكسر الطبيعة، والرجل الحاذق".^{٩٣}

"وتجد هناك علاقة متداخلة بين الإتقان والإحسان غير أن الإتقان عمل يتعلق بالمهارات التي يكتسبها الإنسان فيما الإحسان قوة داخلية تتربى في كيان المسلم وتتعلق في ضميره وترجم إلى مهارة يدوية أيضاً، فالإحسان أشمل وأعم دلالة من الإتقان، ولذلك كان هو المصطلح الذي ركز عليه القرآن والسنة.

والرسول صلى الله عليه وسلم يربط بين الإتقان والإحسان فيقول: "إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة"^{٩٤} فالإحسان هنا مرادف لكلمة الإتقان، وقد أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يزرع بذلك الرحمة في

٩١ - تقدم تخريجه ص ٩

٩٢ - [سورة النمل، الآية: ٨٨]

٩٣ - لسان العرب، ١٣/٧٣. و القاموس المحيط، مادة تقن ١/١٥٢٧.

٩٤ - تقدم تخريجه ص ٥٠

قلب المسلم ويكسبه عادة الإتقان في العمل حتى ولو لم يكن للعمل آثار اجتماعية كالذبح الذي ينتهي بإتمام العمل كيفما كان^{٩٥}

وبالإجمال يمكن القول ، أن الجودة تعني :

"إجادة العمل والإتقان درجة عالية في الجودة والإحسان مرادف للإتقان غير أن الأخير أخص من حيث الدلالة لكونه يتضمن حذق الشيء والمهارة في أدائه وإحكامه ويبقى الإحسان هو الأصل الذي ينبثق عنه فعل الصواب وجودة العمل وإتقانه، بصفته قيمة روحية إيمانية دافعة ومحفزة لكل عمل يحبه الله عز وجل ويرضاه"^{٩٦} .

" مما تقدم نعلم أن الأحسان ذو جانبين :

١- عمل الحسن أو الأحسن

٢- الشعور أثناء العمل بأن الله يرانا أو كأننا نرى الله .

ولتوضيح هذين الجانبين : إن معنى العبادة في الإسلام واسع جداً ، فالصلاة عبادة ، والزكاة عبادة ، والصوم عبادة ، والحج عبادة ، والسعي على العيال عبادة ، والجهد عبادة ، ورحمة الأولاد عبادة ، وتأديبهم عبادة ، وإكرام المؤمن عبادة ، وملاعبة الزوجة وجماعها عبادة ، وكل مباح تعمله تنوي به وجه الله عبادة ، فإذا نمت بقصد الاستعانة على تقوى الله بنشاط، أو أكلت بنية شكر الله والتقوى على طاعته فإن ذلك عبادة، وعلى هذا فعندما قال لنا عليه

٩٥ - الوهبي، مسلم بن سالم، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي ، بعنوان : " أبرز الدوافع الذاتية لإتقان تنفيذ معايير الجودة "، كلية العلوم التطبيقية بتروى / وزارة التعليم العالي / سلطنة عمان ، استاذ مشارك - قسم المتطلبات العامة.

٩٦ - العتيبي، آسيا مسعد، " التخطيط الاستراتيجي لمعايير الجودة الشاملة في إدارة العملية التعليمية من منظور إسلامي " ص٨، مقدمة لمجلة الجمع بجامعة المدينة العالمية ٢٠١٠/١١ .

السلام : " أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك " ^{٩٧} ، فكأنه أراد منا أن نبقي في حالة دائمه من هذا الشعور اليقظ إذا ما أردنا أن نتحقق بالإحسان .

وإن الحسن في الإسلام يقابله السيء والقبیح ، وقد حكم الله على أعمال وأخلاق بأنها سيئة ، وحكم على أعمال وأخلاق بأنها حسنة ، ولم يترك شيئاً إلا وبين حسنه أو قبحه : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^{٩٨}

والحسن نفسه قسمان : حسن وأحسن . فمن اعتدى عليّ يجوز أن أرد عليه بمثل ما اعتدى عليّ، ولكن العفو والصبر أحسن . ولذلك نجد أن آية آل عمران ذكرت المحسنين بعد الانفاق وكظم الغيظ والعفو عن الناس ^{٩٩} .

ثالثاً: الصدق :

وردت مفردة الصدق وهو: " الوصف للمخبر عنه على ما هو به " ^{١٠٠} في كتاب البيوع في قوله صلى الله عليه وسلم : "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما" ^{١٠١} فقوله صلى الله عليه وسلم " إن صدقا " فيما يصفان السلعة به من الصفات المرغوبة ، " وبينا " فيما يصفان به السلعة من الصفات المكروهة " بورك لهما في بيعهما " ، وتحقيق مطابقة الوصف للواقع في المصانع والشركات على المنتجات والخدمات يعتبر قيمة شرعية مقصودة، والصدق من أهم القيم الأخلاقية التي يجب أن يتخلق بها المسلم وقد نص العلماء على اعتبار "خيار العيب" على خلاف بينهم،

٩٧ - رواه البخاري ، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة برقم ١٩٥٠ ج ١ ص ١٩، ومسلم ، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة برقم ٣٦ ج ١ ص ٣٦

٩٨ - [سور النحل، الآية : ٨٩]

٩٩ - جند الله ثقافة وأخلاقاً ص ٢٤٣، سعيد حوى ، مكتبة وهبة - القاهرة ، ١٩٩٢م - ١٤١٢ هـ ، ط ٤
١٠٠ - الباجي، أبو الوليد ت (٤٧٤ هـ - ١٠٨١ م)، إحكام الفصول في أحكام الأصول ص ١٧٧، تحقيق وتقديم : عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ط ٢ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

١٠١ - تقدم تخريجه ص ٨

وثبوته عند بعضهم يدل دلالة واضحة على أهمية الصدق وتوضيح عيوب السلعة كشرط لصحة البيع وعدم توضيح عيوب السلعة لا يترتب عليه الأثم ورفع البركة كما بينها الحديث المتقدم فقط؛ بل قد يتعدى لبطلان العقد أصلاً؛ وهذا من أقوى شروط الجودة مقارنة بمتطلبات الجودة المعاصرة .

رابعاً : التراضي : قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عنه: " إنما البيع عن تراضٍ " ١٠٢ .

" أن النظر الصحيح يقتضي ذلك أيضاً؛ لأننا لو لم نشترط التراضي لأصبح الناس يأكل بعضهم بعضاً، فكل إنسان يرغب في سلعة عند شخص يذهب إليه ويقول له: اشتريتها منك بكذا قهراً عليك، وهذا يؤدي إلى الفوضى والشغب والعداوة والبغضاء " ١٠٣ .

خامساً : اختيار الأصلح : عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : " قلت يا رسول الله ألا تستعملني ؟ : فضرب يده على منكبي، ثم قال : يا أبا ذر، أنك ضعيف وإنها إمارة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها " ١٠٤

" نهى أبا ذر عن الإمارة والولاية؛ لأنه رآه ضعيفاً. مع أنه قد روي: "ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء، أصدق لهجة من أبي ذر" ١٠٥ وأمر النبي صلى الله عليه وسلم مرة عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل ١٠٦ استعطافاً لأقاربه الذين بعثه إليهم، على من هم أفضل

١٠٢ - رواه ابن ماجه في كتاب التجارات، باب بيع الخيار برقم: ٢١٨٥ ج٢ ص ٧٣٧، وابن حبان برقم: ٤٩٦٧ ج١ ص ٣٤٠، والبيهقي برقم ١١٠٧٥ ج ٦ ص ٢٩

١٠٣ - العثيمين، محمد بن صالح بن محمد (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الشرح الممتع على زاد المستقنع ص ، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ

١٠٤ - رواه أحمد برقم: ٢١٥٢٥ ج٣ ص ٤١٣، ومسلم، كتاب الإمارة، ، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة برقم: ١٨١٧ ج ٣ ، ص ١٤٥٧ ، والطحاوي في مشكل الآثار برقم: ٥٧ ج١ ص ٤٥، وابن حبان في صحيحه برقم: ٣٦١ ج٢ ص ٧٦، والبيهقي في السنن الكبرى برقم: ٢٠٢١٢ ج١٠ ص ١٣٦، وشعب الإيمان ج ٩ ص ٥٢٧.

١٠٥ - رواه أحمد برقم : ٦٦٣٠ ج١١ ص ٢٠٦، والترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب أبي ذر الغفاري، برقم: ٣٨٠١ ج٦ ص ١٤٥، وابن ماجه في المقدمة فضل أبي ذر برقم: ١٥٦ ج١ ص ٥٥ ، وأحمد (١٧٥/٢ و ٢٢٣١).

١٠٦ - صحيح البخاري برقم : ٤٣٥٨ ج ٥ ص ١٦٦، كتاب المغازي، باب غزوة ذات السلاسل

منه؛ وأمر أسامة بن زيد^{١٠٧}، لأجل تأثر أبيه؛ ولذلك كان يستعمل الرجل لمصلحة، مع أنه قد كان مع الأمير من هو أفضل منه، في العلم والإيمان. وهكذا أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه ما زال يستعمل خالداً في حرب أهل الردة، وفي فتوح العراق والشام، وبدت منه هفوات كان له فيها تأويل، وقد ذكر له عنه أنه كان له فيها هوى، فلم يعزله من أجلها، بل عتبه عليها لرجحان المصلحة على المفسدة، في بقاءه، وأن غيره لم يكن يقوم مقامه؛ لأن المتولي الكبير، إذا كان خلقه يميل إلى اللين، فينبغي أن يكون خلق نائبه يميل إلى الشدة، وإذا كان خلقه يميل إلى الشدة، فينبغي أن يكون خلق نائبه يميل إلى اللين، ليعتدل الأمر ولهذا كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه، يؤثر استنابة خالد، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يؤثر عزل خالد، واستنابة أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه؛ لأن خالداً كان شديداً، كعمر بن الخطاب، وأبا عبيدة كان لنا كأبي بكر، وكان الأصلح لكل منهما أن يولي من ولاه، ليكون أمره معتدلاً^{١٠٨}، ومنه أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم في الأذان للصلاة: "قُمْ مع بلال، فألقِ عليه ما رأيت، فليؤذن به فإنه أندى صوتاً منك" ^{١٠٩}

سادساً: محاربة الرشوة والفساد: قال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: "لعن رسول الله الراشي والمرتشى" ^{١١٠} وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: استعمل النبي رجلاً من الأزد، فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي لي، فقام رسول الله على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه و قال: " ما بال عامل أبعثه فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لي؟! أفلا قعد في

١٠٧ - صحيح البخاري برقم: ٤٤٦٩ ج ٦ ص ١٦، كتاب المغازي، باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد رضي الله عنهما، في مرضه الذي توفي فيه .

١٠٨ - ابن تيمية، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص ١٧-١٨، تحقيق لجنة أحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديد، بيروت، ط الأولى ١٩٨٣م - ١٤٠٣ هـ

١٠٩ - رواه أبو داود برقم: ٥٢٣٣ ج ٤ ص ٣٥٩، و الترمذي برقم: ١٨٩ ج ١ ص ٢٦٠ .

١١٠ - أخرجه الترمذي في الأحكام (١٣٣٧) وقال: "حديث حسن صحيح"، وهو عند أحمد (١٦٤/٢)، وأبي داود في الأقضية (٣٥٨٠)، وابن ماجه في الأحكام

بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أو لا ؟! والذي نفس محمد بيده، لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء يوم القيامة يحمله على عنقه" ١١١

وقال الشوكاني ١١٢ رحمه الله: "إن الهدايا التي تُهدى للقضاة ونحوهم هي نوعٌ من الرشوة؛ لأن المهدي إذا لم يكن معتاداً للإهداء إلى القاضي قبل ولايته لا يهدي إليه إلا لغرض، وهو إما التقوي به على باطله، أو التوصل بهديته إلى حقه، والكل حرام" ١١٣

سادساً : محاربة الغش التجاري :

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاما فسأله كيف تبيع ؟ فأخبره فأوحى إليه أن أدخل يدك فيه، فأدخل يده فيه فإذا هو مبلول، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس منا من غش" ١١٤ وفي سنن الترمذي ١١٥ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مر على صبرة من طعام، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: يا صاحب الطعام، ما هذا؟، قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس، ثم قال: من غش فليس منا" ١١٦ .

١١١ - رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم، برقم: ٦٦٣٦ ج ٨ ص ١٣٠، ومسلم في كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال، برقم: ١٨٣٢ ج ٣ ص ١٤٦٣ .

١١٢ - تقدمت ترجمته انظر ص

١١٣ - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليميني ت ١٢٥٠ هـ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ج ٨ ص ٣٠٩، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث - مصر ط ١٩٩٣ م - ١٤١٣ هـ

١١٤ - رواه أبو داود، باب النهي عن الغش برقم: ٣٤٥٢ ج ٣ ص ٢٧٢، وابن ماجه، باب النهي عن الغش برقم: ٢٢٢٤ ج ٢ ص ٧٤٩ .

١١٥ - الترمذي (٢٠٩-٢٧٩ هـ = ٨٢٤-٨٩٢ م) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك السلمي الضير البوغي الترمذي، أبو عيسى : من أئمة علماء الحديث وحفاظه من أهل ترمذ (على نحر جيحون) تتلمذ للبخاري ، وشاركه في بعض شيوخه، وقام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز وعمي في آخر عمره . وكان يضرب به المثل في الحفظ ، مات بترمذ . من تصانيفه " الجامع الكبير - ط " باسم "صحيح الترمذي " في الحديث ، مجلدان ، والشمائل النبوية - ط) والتاريخ و" العلل " في الحديث .

الزركلي، ج ٦ ص ٣٢٢

١١٦ - رواه الترمذي، باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع برقم ١٣١٥ ج ٢ ص ٥٩٧ .

في عهد الخلافة الراشدة :

من تطبيقات الجودة في خلافة أبي بكر الصديق :

الجمع بين الإمارة والتجارة : " كان أبو بكر رجلاً تاجراً قبل أن يستخلف، واشتغل بالتجارة بعد الخلافة ستة أشهر ثم وجد أن التجارة تشغله عن أمور الناس فقال : لا والله ما تصلح أمور الناس التجارة وما يصلحهم إلا التفرغ لهم والنظر في شأنهم ولا بد لعيالي ما يصلحهم فترك التجارة واستنفق من مال المسلمين ما يصلحه ويصلح عياله يوماً بيوم وكان يحج ويعتمر وكان الذي فرضوه له في السنة ستة آلاف درهم (بالتقريب ١٢٨ جنيهاً مصرياً) ولما حضرته الوفاة قال : ردوا ما عندنا من مال المسلمين فيني لا أصيب من هذا المال شيئاً وإن أَرْضَى التي بمكان كذا وكذا للمسلمين بما أصيب من أموالهم ، فدفع ذلك إلى عمر رضي الله عنه ، فقال عمر : لقد أتعب من بعده " .^{١١٧}

ووجه العلاقة هو أن الجهة الرقابية والتشريعية يجب أن تكون طرفاً محايداً حتى تستطيع حفظ حقوق المستهلك فتشرع ما يناسبه من القوانين التجارية وبما يحفظ حقوق التاجر أيضاً، وكذلك الدور الرقابي فلا يصلح أن يراقب التاجر نفسه، وعليه لا بد أن تنفصل الإمارة عن التجارة حتى لا تكون محلاً للتهمة، ولا ينشغل الأمير أو الحاكم عن مصالح الناس برعاية تجارته .

ومما يؤشر عند تتبع الأنشطة التجارية الفاسدة والتي لا تراعي قوانين الجودة في الغالب تجدها بسبب مزاوله بعض المسؤولين للأنشطة التجارية بشكل مباشر أو غير مباشر فتتعدى المنافسة التجارية وتغيب الرقابة على جودة المنتجات لأن الجهة المزاوله لهذا النشاط جهة عليا لا تستطيع محاسبتها أو تطبيق الأحكام عليها من هي دولها.

١١٧ - الخضري بك، الشيخ محمد، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية الدولة الأموية ص٢٦٤، تحقيق : الشيخ محمد

النعمان ، دار القلم - بيروت ، ط ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

من تطبيقات الجودة في خلافة عمر بن الخطاب :

اختيار الأصلح : " كان من خطة عمر أن لا يولي رجلاً عملاً لا رغبة له فيه ولا قناعة ، إلا إذا اضطر إلى ذلك ، ليكون العمل أكثر اتقاناً، فقد ندب الناس مرة وحشهم على قتال أهل العراق فلم يقيم أحد ، ثم ندبهم في اليوم الثاني فلم يقيم أحد ، ثم ندبهم في اليوم الثالث وهكذا ثلاثة أيام ، فلما كان اليوم الرابع كان أول من انتدب أبو عبيد بن مسعود الثقفي، ثم تتابع الناس، فأمر على الجميع أبا عبيد- وهو لذلك أهل - ولم يكن صحابياً، فقبل لعمر: هلا أمرت عليهم رجلاً من الصحابة؟ فقال: إنما أؤمر عليهم من استجاب.

إما إذا وجدت الرغبة في العمل والحرص عليه، والسعي إليه وطلبه، فإن عمر كان لا يولي هذا الطالب، لأن حرصه على العمل سيدفعه إلى تجاوزات لا يجوز أن تحدث، فقد سأل رجل عمر أن يوليه القضاء، فقال له عمر: إن هذا الأمر لا يقوم به من أحبه، وقال لآخر: لا يجب الإمارة أحد فيعدل^{١١٨}

ولا شك من أهم أسباب حصول الجودة والإتقان هو استعمال الأصلح أما المحاباة واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح خارجه عن الصالح العام وفائدة المؤسسة والمنشأة التي يعمل بها الفرد سيؤدي بكل تأكيد إلى الفساد وعدم الإتقان، وهذا ما أشار إليه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .

التحذير من الغش التجاري : " فكان مما ذكر من ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهي في خلافته عن مَذَق اللبن بالماء فخرج ذات ليلة في حواشي المدينة فإذا بامرأة تقول لابنه لها : ألا تمذقين لبنك فقد أصبحت ؟ فقالت الجارية : كيف أمذُق وقد نهي أمير المؤمنين عن المَذَق ؟ فقالت : قد مَذَق الناس فامذقي فما يدري أمير المؤمنين فقالت : إن كان عمر لا يعلم فإنه عمر يعلم، ما كنت لأفعله وقد نهي عنه . فوقع مقالها من عمر، فلما أصبح دعا عاصماً ابنه فقال:

١١٨ - قلعي، د. محمد رواس، موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ١٢٩-١٣٠، دار النفائس ط ٤ ١٤٠٩هـ -

يا بني، اذهب إلى موضع كذا وكذا ، فاسأل عن الجارية - ووصفها له - فذهب عاصمٌ فإذا هي جاريةٌ من بني هلال فقال له عمر : اذهب يا بني فتزوجها ، فما أحرأها أن تأتي بفارس يسود العرب، فتزوجها عاصم بن عمر، فولدت له أمّ عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب فتزوجها عبد العزيز بن مروان بن الحكم فأنت بعمر بن عبد العزيز^{١١٩}

تأكيد الإسلام على الصدق والأمانة أثر بشكل إيجابي على التطبيقات الفردية في الصناعة والتجارة وهذه الحادثة الشهيرة تؤكد أهمية الجودة والابتعاد عن الغش التجاري في الاقتصاد الإسلامي ووجوب مراعاتها .

من تطبيقات الجودة في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه :

مبدأ الشورى في الولاية العامة : قال تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾^{١٢٠} فمن أهم الأمور التي حدثت في خلافة عثمان رضي الله عنه هو النظام الانتخابي الجديد الذي أشار به عمر على أهل الحل والعقد فمن خلالهم تم ترشيح عدد من الصحابة لمنصب الخليفة ثم تم اختيار الخليفة عثمان رضي الله عنه من بين المرشحين ولهذا يقول أ.د ناصر العمر : " وكذلك التصويت هو إدلاء بالرأي أصله جائز لقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾^{١٢١} ونحوها من الآيات، ولأن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه شاور الناس، وإنما دخل المنكر من جهة تسوية القائمين على الانتخابات في النظم المعاصرة رأي أهل الحل والعقد بالعامّة، وتسوية الكافر والمسلم^{١٢٢}

١١٩ - بن عبد الحكم، أبو محمد عبد الله رواية ابن أبي عبد الله محمد سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه ص ٢٣-٢٤ ، نسخها وصححها وعلق عليها : أحمد عبيد ، عالم الكتب ط ٦ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

١٢٠ - [سورة الشورى، الآية: ٣٨]

١٢١ - [سورة الشورى، الآية: ٣٨]

١٢٢ - العمر، د. ناصر، "إشكالية التلازم بين الرضا بالديمقراطية والتعامل معها" مجلة البيان السنة السابعة والعشرون

ص ٢٣ - العدد ٣٠٢ - شوال ١٤٣٣ - أغسطس ٢٠١٢ م

وحقيقة متزلة من يقوم مقام رأي أهل "الحل والعقد" بحسب العرف السياسي الآن هم كتبة الدستور واللجنة المشرفة على العملية الانتخابية التي تضع شروط الترشيح فتقرر قبول وإبعاد المرشح لمخالفته الشروط الدستورية وغيرها، رغم كون الشخص المبعد قد يكون أكثر شعبيةً وأقرب للفوز، فليس هناك مانع شرعي إذا كان المترشحون متساوون بالكفاءة والدين أن يكون الترشيح بالعدد في مثل هذه الحالة؟!!

فمسألة حكم الأغلب وتقديم العدد على الأكفاء هذه الألية مرجوحة في الإسلام وليست راجحة لأن الترشيح دائماً عند المسلمين على الأصلح والثقة لا على العدد " وهذه المسألة يذكرها علماء الحديث والأصول لدى الكلام عن الروايات والأخبار، كما يذكرها علماء القضاء لدى الكلام عن طرق الإثبات ، ولها أهميتها في مسائل السياسة والاقتصاد والإدارة، والبحث والتحقيق " ١٢٣

وهو عين المبدأ الذي يعمل عليه الغرب الآن عملياً وفق قيمهم وعقائدهم، فلاحجة لهم علينا؟!!

ووجه العلاقة بين مبدأ الشورى والجودة هو أن من أهم عناصر مراقبة الجودة هو الاستفتاءات والاستبيانات ومراجعة رغبات الجمهور وكل هذه الأمور لا يمكن توافرها بمؤسسة لا تراعي مبدأ الشورى واعتبار رأي الجمهور .

من تطبيقات الجودة في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

المحافظة على المال العام : "عن عباس بن الفضل مولى بني هاشم، عن أبيه، عن جده ابن أبي رافع، أنه كان خازناً لعلي رضي الله عنه على بيت المال، قال: فدخل يوماً وقد زينت ابنته، فرأى عليها لؤلؤةً من بيت المال قد كان عرفها، فقال: من أين لها هذه؟ لله علي أن أقطع

يدها؛ قال: فلما رأيت جده في ذلك قلت: أنا والله يا أمير المؤمنين زينت بها ابنة أخي، ومن أين كانت تقدر عليها لو لم أعطيها ! فسكت "١٢٤.

هذه الحادثة تؤكد حرص الخليفة الراشد علي رضي الله عنه على المال العام لدرجة أنه يعرف مفرداته وخصائمه ويغضب عند التجاوز عليه حتى ولو كان من أقرب الناس إليه كأبنته، والأمانة ترتبط بشكل وثيق بمعايير الاتقان والجودة فالمهارة وحدها لا تكفي في إتقان العمل أن لم يضاف لها شرط الأمانة.

وجوب مطابقة الوصف المشروط للمنتج :

" عن ناجية القرشي، عن عمه يزيد بن عدي بن عثمان، قال : رأيت علياً عليه السلام خارجاً من همدان، فرأى فتيين يقتتلان، ففرق بينهما، ثم مضى فسمع صوتاً. يا غوثاً بالله ! فخرج يحضر نحوه حتى سمعت خفق نعله وهو يقول: أتك الغوث، فإذا رجل يلزم رجلاً فقال: يا أمير المؤمنين، بعت هذا ثوباً بتسعة دراهم، وشرطت عليه ألا يعطيني مغموزاً ولا مقطوعاً - وكان شرطهم يومئذ - فاتيته بهذه الدراهم ليدها لي فأبى فلزمته فلطمني ، فقال: أبدله، فقال: بينتك على اللطمة، فاتاه بالبينة، فأقعه ثم قال: دونك فاقتص، فقال: إني قد عفوت يا أمير المؤمنين، قال: إنما أردت أن أحتاط في حقك، ثم ضرب الرجل تسع درأت، وقال: هذا حق السلطان "١٢٥.

حقيقة هذه السير والوقائع تعد من مفاخر القضاء الإسلامي بالأضافة إلى أنها تؤكد أهمية التزام البائع بوصف وشروط المنتج المعروض، وهذا جل عمل اللجان الرقابية في مؤسسات الجودة وغيرها حتى لا يقع المستهلك ضحية الدعاية الكاذبة أو الغش التجاري .

١٢٤ - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ٢٢٤-٣١٠هـ تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) ص ١٥٦ج ٥ ، تحقيق

: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ط ٢

١٢٥ - تاريخ الطبري ، مرجع سابق ص ١٥٦ج ٥

مبادئ الجودة الشاملة عند المسلمين :

"عرف المسلمون الأوائل الجودة علماً وعملاً ، فكراً وتطبيقاً بدليل تعريف ابن تيمية الحراني للمتعلم بأنه : من أتقن صنعة من الصنائع ؛ مما يدل على أن الإنسان لا يكون متعلماً ويطلق عليه لفظ متعلم إلا إذا وصل درجة معينة أو مستوى معين من الجودة والإتقان"^{١٢٦} ويقول صاحب تأويل مختلف الحديث : " يجب على ذي علم أن يتقن فنه إذا احتاج الناس إليه فيه " ^{١٢٧}

" فعلى الصانع الذي استعمله الله في الصورة والآلات والعدد مثلاً أن يعمل لما عمله عمل إتقان وإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتهم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته "^{١٢٨} مما يؤكد الاتقان فريضة شرعية في كل عمل يعمله الإنسان ولا يقتصر على مواطن بعينها .

" فإذا كان الإحسان مطلوباً في الأعمال التي لا تترتب عليها نتائج مؤثرة في الجماعة فأحرى به أن يطلب في الأعمال ذات القيمة الاجتماعية ، فالقتل في الجهاد في سبيل الله والذبح تنتهي آثارهما أو تكاد بإتمام إنجازهما ، ومع هذا لا بد من الإحسان فيهما رحمة من ناحية ، وإكساباً للإنسان خلق الإتقان من ناحية أخرى "^{١٢٩} هذا ما يؤكد على إن الاتقان كان مفخرة لدى المسلم في المجتمع الإسلامي دون غيره ، ولم لا وهو يعرف به ، وبه تكون مكانته .

١٢٦ - الهندي، جمال محمد محمد، المرجع السابق ص٥٣

١٢٧ - بن قتيبة، عبد الله بن مسلم ، تأويل مختلف الحديث ج ١ ص١٣٣، المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراف ، ط ٢ مزیده ومنقحه ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

١٢٨ - تقدم تخريجه ص٥٠

١٢٩ - على، سعيد إسماعيل ، العمل في الفكر التربوي الإسلامي ، عالم الكتب القاهرة ، ١٩٨٢م ص٣٦

" يمثل الأساس الاجتماعي للجودة ركيزة أساسية من ركائز الجودة والإتقان هدفاً من أهدافها المتعددة، والأساس الاجتماعي هو الحصن السليم لعمليات الجودة، ففيه ومجالاته المختلفة العلمية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والتربوية تتضح مظاهر الإبداع والجودة، وهذا يعني أن كل مظهر من مظاهر الجودة لا بد أن يكون الأساس الاجتماعي جوهره"^{١٣٠} ومن أقرب الأنظمة في الدولة الإسلامية لما يعرف اليوم بالجودة أو هيئات حماية المستهلك هو ما يعرف في النظم الإسلامية بالحسبة :

((وهي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله، ويقوم المحتسب بهذه الوظيفة فرضاً متعياً عليه لا نافلة يتطوع بها متى شاء، فليس له أن يتشاغل عن هذه الوظيفة بغيرها، وهو مأجور عليها براتب يقبضه من بيت المال .
ولئن كانت ولاية القضاء تفض التزاع المرتبط بالدين بوجه عام، وولاية المظالم محكمة عليا لتأديب كبار الموظفين، فإن الحسبة واسطة بين الولايتين، أحكامها واسطة بين أحكامها .
أما موافقتها للقضاء فمن زاويتين: إحداهما جواز الاستعداد فيها على المستعدى عليه في حقوق الناس، إذا تعلق ببيع أو تخفيف في الكيل والميزان، أو غش أو تدليس في المبيعات والأسعار، أو مَطل في الدَّين وتسويق رغم القدرة على الأداء: لأن هذا كله ضرباً من النهي عن المنكر، وتصدياً لإزالته من المجتمع الإسلامي القائم على مكارم الأخلاق.
والزاوية الأخرى أن لكل من المحتسب والقاضي إلزام المدعى عليه الخروج من الحق الذي عليه، لأن في تأخير الحقوق منكرًا لا بد من إزالته .

لكن الحسبة قاصرة عن أحكام القضاء في الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات، كما في العقود والمعاملات ، ولا تتناول إلا الحقوق المعترف بها، فليس للمحتسب أن يسمع بينة

١٣٠ - الاتقان والجودة النوعية الشاملة في حضارة الإسلام النظرية والآمال ، ص ٥ ضمن ورقة عمل لأحد المؤتمرات والبحوث المنشورة في موقع "الجلس السعودي للجودة " <http://www.sqc.org.sa> (٠١:٠٠ pm, 2013/02/28) ، المشاركون : أ.د. عدنان محمد وزان / كلية العلوم الاجتماعية ، د.محمد بن فواز العميري / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، أ.د سراج بن محمد وزان / كلية التربية ، د. أحمد بن نافع المورعي

على إثبات حق، ولا أن يحلف يمينا على نفي حق، بينما يسمع القاضي البيئات ويحلف الخصوم إن شاء، وفي الحبسة - مع ذلك - من شدة الرهبة وقوة الصراحة مالم يس في القضاء، ولذلك اشترطوا أن يكون المحتسب ذا رأي وصرامة وخشونة في الدين وعلم بظواهر المنكرات .

وتشبه الحبسة ولاية المظالم في استقرار موضوعها على الهبة والقوة والصرامة ، وفي تطلع كل منهما إلى إنكار البغي والعدوان . بيد أن النظر في المظالم موضوع لما يعجز عنه القضاء ، والنظر في الحبسة لما يترفع عنه القضاء . وإذا جاز لوالي المظالم أن يحكم ، فإن والي الحبسة يأمر وينهى من غير أن يحكم . وإنما الحبسة على هذا كله أمر بالمعروف ونهي عن المنكر . ويبدو أن عمر بن الخطاب - بصرامته المعروفة - كان أول محتسب في الإسلام ، إذ رأى جمالاً يقسو على جملة ، فقال له :

" حملت جملك مالا يطيق " بل لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أول المحتسبين ، فإنه على وداعته ولطفه وإيناسه كان شديدا في الحق لا يخاف في الله لومة لائم ولا يسكت على منكر ولا يقصر لحظة في الدعوة إلى المعروف .

ولا ينبغي أن يقصر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على حقوق الله، وما حده من حدود بل يشملان في الحبسة حقوق البشر، والحقوق المشتركة بين الله وعباده، فكما ينظر المحتسب في مراعاة الأحكام الشرعية ويسهر على إقامة الحدود على مستحقيها، تمتد سلطته إلى الإشراف على الأسواق، فيتفقد اللحوم، والمأكّل، والمطبوخات، ويزيل ما برز من الحوانيت فعاق نظام المرور، وقد تطورت الحبسة بتطور البيئات، فكانت لها في الأندلس خطة تسمى " خطة الاحتساب " وكان لها في عهد الفاطميين نواب يطوفون في الأسواق، ويعاقبون فوراً من يرتكب المخالفات ويستعينون بالشرطة لتنفيذ ما يرونه مناسب من الأحكام))^{١٣١}

١٣١ - الصالح، د. صبحي، استاذ الإسلاميات وفقه اللغة في كليات الآداب بالجامعة اللبنانية النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ص ٢٥٦-٢٥٧، دار العلم للملايين ٢٠٠٩

وتعد الحضارة الإسلامية بما قدمته للإنسانية من عطاء نموذجاً يحتذى به للجودة، فقد قدمت صورة مشرقة من حيث الارتقاء بالفرد والمجتمع وكانت لتلك الحضارة السيادة في العلم والمعرفة في مختلف المجالات والعلوم كالطب والكيمياء والهندسة والمعمار، وكان لهم الدور الكبير في أرساء قيم الإنسانية بشكل عام، ولا يسعنا المقام البسط في ذلك لكن هذه الإشارات تدل دلالة واضحة على أن هناك سياسات جودة متبعة خاضعة للتقييم المستمر وإلا لما وصلوا لتلك المرحلة، وكيف لا تكون كذلك ومبادئ هذه الحضارة قائمة على الكتاب والسنة اللذين هما مصدر التشريع ومنهج حياة المسلم، وقد مر معنا أكثر من آية وحديث ينص على الإلتقان ومبادئ الجودة العامة ويجعلها سبيلاً لمرضاة الله تعالى لذلك تجد جوانب هذه الجودة ارتسمت على حياة المسلمين وبدأت مظاهرها تزدهر ويعلو شأنها بينهم بشكل لا نظير له ابتداءً من عهد الخلافة الراشدة ثم الدولة الأموية ثم العباسية وانتهاءً بالدولة العثمانية والتي كانت بداية أفول تلك الحضارة الرائدة .

المطلب الثاني : التكييف الفقهي لمفهوم الجودة الإسلامية

بعد أن استعرضنا مفهوم الجودة الإسلامية، وتبين لنا بوضوح مفاهيم الجودة التي أشارت إليها مصادر التشريع الإسلامي والتي كان عليها عمل المسلمون في إدارة الدولة، فلم يتبقى إلا معرفة التكييف الفقهي لها في أحكام البيوع كشهادة وأليات عمل كما هي في أنظمة الجودة الآن .

وقبل الشروع بالمقصود لابد من معرفة " التكييف الفقهي " وما المقصود به ؟!

تعريف التكييف الفقهي

التكييف ، لغةً : "من كاف الشيء يكيّفه تكييفاً بمعنى: قطعه، ويأتي أيضاً بمعنى: تنقصه" ١٣٢ ، وهي : "مصدر كيّف، الأنقص والأخذ من الأطراف" ١٣٣ ، " وقول المتكلمين في اشتقاق الفعل من كيّفته، فتكيّف؛ فإنه قياسي لاسماع فيه .. فيه تأمل" ١٣٤

اصطلاحاً: التكيف مصطلح حادث جديد لم يكن معروفاً مشهوراً في كتب الأولين ولذا نجد يستخدم في صيغ القانون الوضعي وعلوم، وفي بعض أبواب العقيدة في الأسماء والصفات وغيرها، وما نحن بصدد من الاستعمال هو التكيف الفقهي .
فأما الفقه فهو في: اللغة : الفهم ، وفي الاصطلاح : معرفة الأحكام الشرعية العملية بأدلتها التفصيلية

وأما التكيف الفقهي للحادثة فهو : " تحريرها وبيان أنتمائها إلى أصل معين معتبر " ١٣٥
اصطلاح الجودة بالمفهوم الفقهي :

"لا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي " ١٣٦ للجودة، و مدار كلام الفقهاء حول الجودة ينحصر بالجوانب التالية :

عدم اعتبار الجودة في الربويات وحرمة إظهار جودة ماليس بجيد والجودة في بيع السلم والجودة في الحوالة؛ هذا يحمل استخدام الفقهاء في مختلف المذاهب للفظ الجودة، والمفهوم العام للجودة الشاملة هو موجود بتطبيقاته في أدلة الكتاب والسنة وعمل السلف.
بل يشترط الفقهاء في أصل البيع السلامة وهي من أهم متطلبات الجودة المعاصرة كالتراضي وعدم الضرر أو الغرر وغيرها، ويعتبرونها من المتطلبات اللازمة لصحة البيع، وجعلوا أعلى متطلبات الجودة والتي تبلغ بالمنتج منتهى الكمال شروطاً إضافية يجب التنصيص عليها، و نورد بعض النصوص الفقهية التي توضح أحكام الجودة في الفقه :

١٣٣ - قلعة جي، أ.د محمد رواس، معجم لغة الفقهاء (عربي - انكليزي - فرنسي) ص١٢٢، وضع مصطلحاته الإنكليزية : أ.د حامد صادق قبيني، ووضع مصطلحاته الفرنسية : أ. قطب مصطفى سانو، دار النفائس، بيروت - لبنان ، ط ١ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦

١٣٤ - الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس ج ٢٤ ص ٣٥٢، تحقيق : مصطفى حجازي، تمت مراجعته فنياً من وزارة الإعلام في دولة الكويت، مطبعة حكومة الكويت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
١٣٥ - قلعة جي، المرجع السابق ص ١٢٢

١٣٦ - الموسوعة الفقهية ج ١٦ ص ٢٢٩، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ذات السلاسل - الكويت ، ط ٢
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

اسقاط اعتبار الجودة في الأصناف الربوية المتحدة الجنس : "ثم المساواة من حيث الذات لا تعرف إلا بالجنس ومن حيث القدر على الوجه الذي هو معتبر شرعا وعرفاً لا يعرف إلا بالكيل وهذه المساواة لا يتيقن إلا بعد سقوط قيمة الجودة فأسقطنا قيمة الجودة منها عند المقابلة بجنسها بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام (جيدها ورديتها سواء) وبديل شرعي وهو حرمة الاعتياض عنها بالنص فإنه لو باع قفيز حنطة جيدة بقفيز حنطة رديئة ودرهم على أن يكون الدرهم بمقابلة الجودة لا يجوز" ١٣٧

فإسقاط قيمة الجودة في الأصناف الربوية يدل دلالة واضحة أن له قيمة في غيرها وأنها شيء معروف وموصوف و مختلف عن الجنس والقدر.

الإبراء من صفة الجودة : "وإذا كان شرط السلم طعاماً وسطاً فأعطاه أجود أو أردأ فرضي به جاز لأنه إن أعطاه أجود فقد أحسن في قضاء الدين وإن أعطاه أردأ فقد أحسن الآخر إلى أسيره حين رضي منه به وأبرأه من صفة الجودة حين تجوز بدون حقه فجاز ذلك" ١٣٨

وفي هذا النص ذكر الإمام السرخسي^{١٣٩} ثلاثة مراتب :

المرتبة الأولى : الأجود ، والمرتبة الثانية : الوسط ، والمرتبة الثالثة : الرديء

مطلق العقد لا يستحق صفة الجودة : " وإن كانت رديئة من غير غش فيها؛ لم يكن له أن يردّها؛ لأن الرداءة ليست بعيب، فالعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة، وصفة الرداءة بأصل الخلقة، ألا ترى أن بالرداءة تنعدم صفة الجودة، وبمطلق العقد لا يستحق صفة الجودة، وإنما تستحق السلامة " ١٤٠

١٣٧ - السرخسي، محمد بن أحمد أبي سهل الأئمة، أصول السرخسي ج ٢ ص ١٢٧، دار المعرفة - بيروت

١٣٨ - السرخسي، محمد بن أحمد أبي سهل الأئمة، المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ٢٠٠، دار المعرفة - بيروت

١٩٩٣م - ١٤١٤هـ

١٣٩ - محمد السرخسي (٤٩٠ هـ - ١٠٩٧ م)، محمد بن أحمد بن أبي بكر السرخسي (شمس الأئمة) متكلم، فقيه،

اصولي، مناظر، من طبقة المجتهدين في المسائل، من آثاره: المبسوط. كحالة ، محمد رضا ، معجم المؤلفين ج ٨ ص ٢٣٩

١٤٠ - أصول السرخسي ج ١ ص ٦٨

علماً بأن ما يقصده الفقهاء بالسلامة هو تحقق التراضي، وتبيين عيب السلعة وعدم الضرر أو الغرر، وهذه لو تأملناها أهم متطلبات الجودة بالمفهوم المعاصر، فالمقصود هنا صفة الجودة المشروطة، لذا تجد بعض الشركات تركز على الجودة العالية في المجتمعات التي بها سيوله ومستعدة للشراء، كون الجودة العالية أكثر كلفة، وتركز على الجودة المعقولة مع الإهتمام بالسعر في المجتمعات منخفضة الدخل لعدم قدرتها على شراء المنتجات ذات الجودة العالية، ومن هنا قامت بعض الشركات والمؤسسات بتنويع منتجاتها إلى مراتب بحسب الجودة لتستوعب مختلف الشرائح الاجتماعية؛ والشاهد مما تقدم انخفاض الجودة لدرجة لا تعيب السلعة إذا تم توضيحها بشكل ينفي الغرر وتحقق التراضي فلا يستحق معها صفة الجودة الزائدة بمطلق العقد الخالي عن شرط صفة الجودة المطلوبة؛ ويوضحه أكثر ما بعده .

إذا وقع الخلاف بصفة الجودة يأخذ بأقلها : قال الإمام الشافعي^{١٤١} : "ولو اشترط في شيء مما سلف أجود طعام كذا أو أردأ طعام كذا أو اشترط ذلك في ثياب أو رقيق أو غير ذلك من السلع كان السلف فاسداً؛ لأنه لا يوقف على أجوده، ولا أدناه أبداً ويوقف على جيد ورديء؛ لأننا نأخذه بأقل ما يقع عليه اسم الجودة والرداءة".^{١٤٢}

١٤١ - الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، القرشي المطلبي الشافعي، يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف .. ومولده سنة خمسين ومائة، وقد قيل إنه ولد في اليوم الذي توفي فيه الإمام أبو حنيفة، وكانت ولادته بمدينة غزة، وقيل بعسقلان، وقيل باليمن، والأول أصح، وحمل من غزة إلى مكة وهو ابن سنتين فنشأ بها وقرأ القرآن الكريم.. توفي يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين، ودفن بعد العصر من يومه بالقرافة الصغرى، .. وكان الشافعي كثير المناقب جم المفاز منقطع القرن، اجتمعت فيه من العلوم بكتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكلام الصحابة رضي الله عنهم وآثارهم، واختلاف أقاويل العلماء وغير ذلك من معرفة كلام العرب واللغة والعربية والشعر حتى إن الأصمعي مع جلالة قدره في هذا الشأن قرأ عليه أشعار الهذليين ما لم يجتمع في غيره، حتى قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه: ما عرفت ناسخ الحديث ومنسوخه حتى جالست الشافعي، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: ما رأيت رجلاً قط أكمل من الشافعي .

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي ت ٦٨١هـ ، وفيات الإعيان وأنباء أبناء الزمان ج ٤ ص ١٦٣ - ١٦٥، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر - بيروت ، ط ١ ١٩٧١

١٤٢ - الأم للشافعي ج ٤ ص ٩٦ ، دار المعرفة بيروت ١٤١٠/١٩٩٠م

باعتبار ما يزيد عن شروط السلامة هو خارج عن الأصل ما لم يشترط في العقد ، فيأخذ بأقل الجودة مما لا يعيب السلعة، وهنا تتضح فائدة ما تقدم كون مطلق العقد لا يستحق صفة الجودة.

جواز الرد إذا لم يثبت وصف الجودة : "وإن ابتاع صبرة ثم بان أنها كانت على صخرة أو بان أن باطنها دون ظاهرها في الجودة ثبت له الرد "١٤٣ وهذا تأكيد واضح من نصوص الفقهاء بأن وصف الجودة المثبت بالعقد يوجب الرد في حال التنصيص عليه .

الجودة تستحق بالشرط : "ولو اشترى فضة فوجدها رديئة بغير عيب لا يردها لأن الرداءة ليست بعيب بل صفة تخلق عليها إلا أنه ليس بجيد وصفة الجودة لا تستحق بالعقد إلا بالشرط كما لو اشترى حنطة فوجدها أردأ حنطة ليس له ردها إلا إذا اشترط جودتها وقال صاحب المحيط الحنفى أيضا في باب ما ينتقض القبض فيه من باب السلم ولو وجد رأس المال مستحقا ومعيبا فلا يخلوا إما أن يكون رأس المال عينا أو دينا فوجده مستحقا أو معيبا فرده في المجلس أو بعد الافتراق فإن أجاز المستحق أو رضي المسلم إليه بالعيب جاز السلم لأنه سلم له البدل والأصل أن صحة القبض تقف على إجازته فإذا أجاز يظهر أن قبضه وقع صحيحا وإن لم يجز المستحق ولم يرض " ١٤٤.

وهنا الكلام واضح جداً فبعد إتمام العقد والقبول بالسلعة لا يمكن الرجوع بها بسبب الجودة إلا أن تكون اشترطت في العقد ، وكل ما تقدم يوضح أن العقود الشرعية تجري على التراضي بشرط الخلو من الغرر والضرر والربا والمحرم وبالتالي ما يزيد عن هذا يجب ضبطه بشرط يصف حده؛ فالجودة تتفاوت فلا يمكن جعلها معياراً لنقض العقد إلا بالنص عليها.

١٤٣ - الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف ت ٤٧٦هـ - المذهب في فقه الإمام الشافعي ج ٢ ص ٤٩، دار الكتب العلمية

١٤٤ - النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي ت (٦٧٦) هـ ، المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والميطعي) ج ١٠ ص ١٤٣ ، دار الفكر

بالجودة يختلف الثمن : "ولا بد أن تذكر جودته ورداءته؛ لأن الجودة والرداءة يختلف بها الثمن اختلافاً ظاهراً، ولا يصح شرط الأردأ والأجود بل جيد ورديء، فإن جاء بما شرط أو أجود منه من نوعه ولو قبل محله ولا ضرر في قبضه لزمه أخذه"^{١٤٥}

إذاً الجودة بالأحكام الفقهية تختلف عن المفهوم الشامل للجودة المعاصرة، وملخص هذه الفروق كالتالي:

أولاً : الأحكام الفقهية تعتبر رضى العميل وانتفاء العيوب(من غير الردائه التي تكون في أصل السلعة) شرطاً لصحة البيع وسلامة العقد ولا دخل لها بمفهوم الجودة بينما الجودة المعاصرة تعتبر انتفاء العيوب والوصول إلى رضى العميل من أصول الجودة .

ثانياً : الأحكام الفقهية لا تعتبر قيمة الجودة في الأصناف الربوية، أنظمة الجودة لا تفرق بين الأصناف الربوية وغيرها .

ثالثاً : تتفق الأحكام الفقهية مع أنظمة الجودة بإثبات قيمة الجودة فيما عدا الأصناف الربوية، وإثبات استحقاقها بشرطها المشروط بالعقد .

رابعاً : الأحكام الفقهية في حال الخلاف في صفة الجودة تثبت أدناها .

يتضح مما تقدم أن شهادة الجودة الإسلامية بأحكام البيوع تختلف عما عليه في أنظمة الجودة من ناحية القوة والصارمة بشروط السلامة والسهولة واليسر بشروط الكمال، مع اعتبار قيمة الكمال بالجودة .

وبعد هذا التوضيح يتبين أن للجودة الإسلامية بأحكام البيوع ثلاثة أحكام فقهية وهي كالتالي :

١٤٥ - العثيمين، محمد بن صالح ت (١٤٢١)هـ، الشرح الممتع على زاد المستقنع ج٩ ص٦٧، دار ابن الجوزي ط١

أولاً : الجانب التأهيلي : وهو من باب الدعوة والعلم الشرعي، لأنه لا بد من تأهيل المؤسسات الراغبة بالحصول على شهادة الجودة الإسلامية بأحكام البيوع، كما هو النظام المعمول به في الحصول على شهادات الجودة .

ثانياً : الجانب التطبيقي : وهو من باب الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويقوم هنا المكلفون بالرقابة الشرعية على الجهة أو المنظمة التي تم تأهيلها وفق المتطلبات.

ثالثاً : الاعتماد والترخيص : وهي من باب التزكية والترويج لأعمال هذه المنظمة أو الجهة بعد اتمام كافة المتطلبات اللازمة .

فعامة الإجراءات كما تقدم هي بين التعليم والرقابة والأشراف ثم التسويق وعليه نستطيع القول: إن الجودة الإسلامية في أحكام البيوع:

" هي عبارة عن تأهيل المؤسسات والشركات الخاصة والعامة وفق معايير تتجنب من خلالها البيوع المنهي عنها، ثم متابعة تطبيقها لهذه المعايير ومدى إلزامها بها وأجازتها في حال موافقتها للمتطلبات " علماً بأن أحكام البيوع في مجملها لا تختلف عن معايير الجودة العالمية بكثير . هذه العملية تتضمن تطبيقاً جدياً وملزماً لتلك المؤسسات والشركات وفق المتطلبات العصرية، وتجنبها بنفس الوقت الوقوع في الحرج والمخالفات الشرعية، ومن خلال المباحث القادمة نتعرف على آليات تطبيق هذه الأحكام وفق معايير الجودة.

الفصل الثاني : تحديد معايير للجودة الإسلامية وآليات تطبيقها في فقه البيوع

سيتناول الباحث في الفصل بعض القواعد الكلية التي تتناول جزئيات أحكام البيوع، لغرض تحديدها كمعايير جودة للمؤسسات والشركات ، موضحاً كذلك الآليات الاجرائية المناسبة لتحكيم هذه القواعد على طبيعة المعاملات التجارية من الناحية التنظيمية الخاصة بأنظمة الجودة ، ومن الناحية التقنية والتسويقية أيضاً .

وينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : تحديد معايير الجودة الإسلامية

- المطلب الأول : القواعد التي تجمع البيوع الجائزة و المنهي عنها.
- المطلب الثاني : المقاصد الشرعية في أحكام البيوع وفق أنظمة الجودة .
- المطلب الثالث : الدليل الاجرائي لبرنامج الجودة في أحكام البيوع.

المبحث الثاني : آلية تطبيق الجودة الإسلامية

- المطلب الأول : توظيف التقنية في تطبيق الجودة الإسلامية .

- المطلب الثاني : الجانب التسويقي في شهادة الجودة الإسلامية .

المبحث الأول : تحديد معايير الجودة الإسلامية

" الإسلام عقيدة وشريعة ودين ودولة، وهذا ما يجعل حياة المسلم وحدة مترابطة منسجمة لا تعارض فيها ولا تناقض، فعقيدة المسلم تحكم باطنه، وشريعة الإسلام تحكم ظاهره ومجتمعه وتترابط العقيدة والشريعة معاً لتؤلفا منهجاً متكاملاً يهemin على حياة الإنسان كلها، من غير أن يشعر بتناقض أو تعارض مما يجعل الفطرة الإنسانية في حالة من الاتساق والاعتدال، فلا تتصادم أحكام الشريعة وتعاليم الإسلام الحنيف مع طبيعة الإنسان وطاقاته وإمكاناته وتطلعاته : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ ١٤٦ ١٤٧ .

وأحكام البيوع جزءاً من هذا النظام المتكامل لذا تجدها جاءت شديدة الإحكام ثابتة غير متناقضة مراعيه للمصالح المشتركة والخاصة وامتازات بالمرونة والشمول فهي صالحة لتكون

١٤٦ - [سورة الروم، الآية : ٣٠]

١٤٧ - القحطاني، الشيخ الدكتور مسفر علي محمد، منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية ص٢٠، رسالة الدكتوراة في الفقه وأصوله، أشراف : د. حمزه بن حسن الفعر، قسم الدراسات العليا الشرعية، شعبة أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

كأقوى مقاييس للجودة وأيسرها بطريقة تتميز بالدقة والفاعلية وسيعرض الباحث من خلال المباحث القادمة ما يؤكد ذلك .

- المطلب الأول : القواعد التي تجمع البيوع الجائزة و المنهي عنها
- المطلب الثاني : المقاصد الشرعية في أحكام البيوع وفق أنظمة الجودة
- المطلب الثالث : الدليل الاجرائي المقترح للرقابة الشرعية

المطلب الأول : القواعد التي تجمع البيوع الجائزة و المنهي عنها

قبل الشروع في بيان القواعد التي تجمع البيوع المنهي عنها لا بد من التعريف بالبيع وصور العقود لتعلقها بالموضوع ،ومن أوضح التعاريف وأقربها لما بصده الباحث من بيان المعايير والقواعد التي ترجع لها أحكام البيوع هو ما ورد ذكره في كتاب الاختيار لتعليل المختار حيث قال :

البيع في اللغة: مطلق المبادلة، وكذلك الشراء ، سواء كانت في مال أو غيره. قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾^{١٤٨} وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى وَالْعَذَابِ بِالْمَغْفِرَةِ﴾^{١٤٩}، وفي الشرع : مبادلة المال المتقوم تمليكاً وتملكاً، فإن وجد تمليك المال بالمنافع فهو إجارة أو نكاح ، وإن وجد مجاناً فهو هبة^{١٥٠}. ومن خلال التأمل بهذا التعريف تتبين الأمور التالية :

١٤٨ - [سورة التوبة، الآية : ١١١]

١٤٩ - [سورة البقرة، الآية : ١٧٥]

١٥٠ - مجد الدين أبو الفضل الحنفي، عبد الله بن مودود الموصلي البلدحي ت ٦٨٣هـ ، الاختيار لتعليل المختار ج ٢ ص ٣، تعليق : الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقاً)، مطبعة الحلبي - القاهرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م

أولاً : أن ما يطلق على المعاملات المالية وعقودها في كتب الفقه بـ (كتاب البيوع) هو من باب التغليب وإلا هي بالواقع تشتمل على الإيجارة والهبة والوقف والوديعة والجعالة وكل ما يتعلق بالمعاملات المالية .

ثانياً : حتى نستطيع الوصول إلى حقيقة العلاقة بين هذه العقود يجب أن نفهم أن اجتماع أو تفرق تملك العين والمنفعة بعوض أو بدون عوض هو من يحدد حقيقة هذه العقود ونوعها :

- فإذا كان تملك العين والمنفعة بعوض كان بيعاً
 - وإذا كان تملك العين والمنفعة بلا عوض كان هبةً
 - وإذا كان تملك المنفعة بعوض كان إيجارةً
 - وإذا كان تملك المنفعة بلا عوض كان إعارهً
- هذه القواعد تسهل التصور العام لأنواع العقود في البيوع .
وتقسم أيضاً باعتبار

- باعتبار المبيع^{١٥١} :

- ✓ إما بيع سلعة بمثلها ، ويسمى : مقايضةً
- ✓ أو بيعها بالثمن ويسمى : بيعاً
- ✓ أو بيع ثمن بثمان كبيع النقدين ويسمى : صرفاً
- ✓ أو بيع دين بدين بمعين ويسمى : سلماً

- باعتبار الثمن :

✓ بيوع المساومة^{١٥٢} :

١٥١ - منلا أو المولى - خسرو، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا ت ٨٨٥ هـ، درر الحكام شرح غرر الأحكام (معه حاشية الشرنبلالي) ج ٢ ص ١٤٢، دار إحياء الكتب العربية .

١٥٢ - شحاتة، الدكتور: حسين حسين الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف، الضوابط الشرعية للمعاملات المعاصرة، سلسلة محاضرات المحاضرة الأولى : تحت عنوان (نماذج من البيوع المعاصرة الجائزة شرعاً)، ملف غير مطبوع منشور على شكل ملف ورود، موقع دار المشورة ، <http://www.darelmashora.com> ، (١٢:٥٦م)، ٢٣/٠٣/٢٠١٣م

• تتم هذه البيوع في سوق حرة خالية من الغش والغرر والتدليس والمقامرة والربا وكل صيغ أكل أموال الناس بالباطل وتتم بالمساومة بين البائع والمشتري .

• يلزم التراضي التام بين البائع والمشتري دون النظر أو ضرورة معرفة الثمن الأول .

• تعتبر بيوع المساومة هي الأولى بالتطبيق كما أنها الأكثر شيوعاً في الواقع العملي.

✓ بيوع الأمانة^{١٥٣}:

تقوم بيوع الأمانة على القواعد الآتية :

• يلتزم البائع بأن يخبر المشتري بأصل ثمن السلعة، أى ما قامت به السلعة .

• يتوقف بيوع الأمانة على صدق وأمانة البائع، وبيوع الأمانة أربعة أنواع هي :

١. مراجعة : البيع بأصل الثمن وربح .
٢. توليعة : البيع بأصل الثمن .
٣. وضيعة : البيع بأقل من أصل الثمن .
٤. الإشارك : بيع بعض المبيع ببعض الثمن .

مشروعية عقد البيع :

قال الله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^{١٥٤}

١٥٣ - شحاته ، المرجع السابق ، المحاضرة الأولى : تحت عنوان (نماذج من البيوع المعاصرة الجائزة شرعاً) .

١٥٤ - [سورة البقرة، الآية : ٢٧٥]

و عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا"^{١٥٥}.

"وأجمع المسلمون على جواز البيع ، والحكمة تقتضيه، لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً، وصاحبه قد لا يبذله له ، ففي تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج"^{١٥٦}

شروط عقد البيع الصحيح :

حتى يتم عقد البيع صحيحاً لا بد من توفر أربعة أركان فيه وهي :

١- العاقدان : (البائع والمشتري) .

٢- صيغة العقد : (الإيجاب والقبول) .

٣- المعقود عليه : (السلعة) .

٤- العوض : (الثمن) .

ثم إن هذه الأركان لها شروط وضوابط يجب مراعاتها، وهي ترجع لقواعد خمسة تتعلق بالبيع المنهي عنها فمنها ما يخص العاقدان ومنها ما يخص الصيغة أو المعقود عليه أو الثمن. وبما أن الأصل في عموم المعاملات الجواز إلا ما حرّمه الشارع، بخلاف العبادات؛ فالأصل فيها المنع إلا ما دلّ الدليل على مشروعيته؛ فسنعرض القواعد التي تجمع البيع المنهي عنها، وما عداها فهو على الأصل، فهذه القواعد نعرف الشيء وضده :

القاعدة الأولى : البيع المنهي عنها باعتبار وصف الغرر^{١٥٧}

١٥٥ - رواه البخاري، كتاب البيوع باب ما يحق الكذب والكتمان في البيع، برقم ٢٠٨٢ ج٣ ص٥٩، ومسلم كتاب

البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين برقم ١٥٣١ ج٣ ص١١٦٣

١٥٦ - ابن حجر، أحمد بن علي حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج٤ ص٢٨٧، ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه : محب الدين الخطيب ، تعليق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩هـ

١٥٧ - الحكمي، د. علي بن عباس ، البيوع المنهي عنها نصا في الشريعة الاسلاميه و اثر المنهي فيها من حيث الحرمة و البطالان ص٢٩ ، ١٩٩٠م - ١٤١٠ هـ ، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي

القاعدة الثانية : البيوع المنهي عنها باعتبار الضرر^{١٥٨}

القاعدة الثالثة: البيوع المنهي عنها باعتبار عينها^{١٥٩}

القاعدة الرابعة: البيوع المنهي عنها باعتبار الزمان أو المكان^{١٦٠}

القاعدة الخامسة: البيوع المنهي عنها لأجل الربا^{١٦١}

هذه القواعد تم التوصل إليها من خلال التتبع والاستقراء للنصوص الواردة في البيوع المنهي عنها، والتي استنبط منها أهل العلم هذه العلل الموجبة للتحريم، وعليه يمكننا جعل هذه العلل جامعة لكل المعاملات في كتاب البيوع، ولتعلق هذه القواعد الخمسة بمفهوم الجودة الإسلامية فستعرض لها الباحث بإيجاز مع ذكر الصور وأمثلة لكل قاعدة :

جدول يوضح علل البيوع الخمسة وما يندرج تحت كل واحدة منها

الغرر	الضرر	العين	الزمان والمكان	الربا
بيع الحصاة	بيع الحاضر للبادي	الكلب	بيع السلاح في الفتنة	بيع الاصناف الستة بدون التقابض أو التماثل
بيع الملامسة والمنازلة	بيع المضطر	الهرة	البيع وقت صلاة الجمعة	بيع العينة
بيعتان في بيعة	البيع على البيع	الميتة	البيع في المسجد	المحاولة
بيع ماليس عند البائع	بيع المعيب والمغشوش	الخنزير	البيع في مكان الشراء	بيع المزبنة
بيع العربان	بيع المحرم	الأصنام		
بيع المجحول	بيع الإنسان الحر	الخمر		

١٥٨ - الباتلي، خالد بن عبد العزيز، أحاديث البيوع المنهي عنها (رواية ودراية) ص ٢٢٥، (رسالة ماجستير)، دار

كنوز إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م

١٥٩ - الباتلي، المرجع السابق ص ٣٧٩

١٦٠ - الباتلي، المرجع السابق ص ٤٤١

١٦١ - الحكمي، المرجع السابق ص ٢٩

بيع الثمر قبل بدو صلاحه	بيع أمهات الأولاد	عسب الفحل		
بيع الولاء	بيع فضل الماء	بيع الدم		
	بيع العدو ما يتقوى به على المسلمين			
	بيع الوقف			

القاعدة الأولى : البيوع المنهي عنها باعتبار وصف الغرر

الغرر في اللغة: اسم مصدر من التَّغِير، وهو الخطر، والخذعة، وتعريض المرء نفسه أو ماله للهلكة، يقال: غرّه غرّاً وغروراً وغرّةً؛ فهو مغرور وغرير: خدعه وأطمعه بالباطل، وغرّته الدّنيا غروراً: خدعته بزینتها، وغرّر بنفسه تغيراً وتغرّةً: عرّضها للهلكة، والتَّغِير: حمل النَّفس على الغرر.^{١٦٢}

وأما في الاصطلاح : فقد تعددت ألفاظ أهل العلم في تعريف الغرر:

قال الجرجاني^{١٦٣}: الغرر: ما يكون مجهول العاقبة لا يدري أيكون أم لا.^{١٦٤}

١٦٢ - الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٣١ ص ١٤٩، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، ذات السلاسل بالكويت ط ٢، ١٩٨٣ م - ١٤٠٤ هـ

١٦٣ - علي الجرجاني (٧٤٠ - ٨١٦ هـ) (١٣٣٩ - ١٤١٣ م) علي بن محمد بن علي الجرجاني، الحسبي، الحنفي، ويعرف بالسيد الشريف (أبو الحسن) عالم، حكيم، مشارك في أنواع من العلوم، ولد بجرجان، ألف كتباً عربية كثيرة تقرب من ٤٤ كتاباً، عاش وتعلم في هراة، وتوفي بشيراز. من تصانيفه الكثيرة: حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني في الأصول، شرح التذكرة النصيرية في الهيئة، حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية في فروع الفقه الحنفي، وحاشية على المطول للتفتازاني في المعاني والبيان، حاشية على التحفة الشاهية لقطب الدين

وقال صاحب (أحاديث البيوع المنهي عنها): (وقد رجح بعض المتأخرين التعريف الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، وقبله السرخسي، أن الغرر: ما كان مستور العاقبة، لأنه أجمع التعاريف لمدلول الغرر، وأقلها عبارة...) ^{١٦٥}.

بيان عظيم شأن باب الغرر في أحكام البيوع :

قال الإمام النووي ^{١٦٦} في شرح صحيح مسلم في شأن الغرر : " وأما النهي عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ولهذا قدمه مسلم ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة

الشيرازي، حشية اللوامع عل شرح المطالع للأرموي، شرح الملخص في الهيئة للجغميني، حاشية على شرح كلمة العين، شر المفتاح، سير شهيرات النساء، حاشية على الشرح المتوسط للكافية، إعراب العوامل، حاشية على مختصر المنتهى للإيجي، حاشية على تشييد القواعد .

كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربى، ج ٢ ص ٥١٥، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٤ - ١٩٩٣ م

١٦٤ - الجرجاني، علي بن محمد بن علي، معجم التعريفات قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والنحو والصرف والعروض والبلاغة، باب الغين، ص ١٣٥، تحقيق ودراسة : محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة - القاهرة.

١٦٥ - الباتلي، مرجع سابق ص ٥٢

١٦٦ - يحيى النووي (٦٣١ - ٦٧٧ هـ) (١٢٣٣ - ١٢٧٨ م) يحيى بن شرف بن مري بن حسن ابن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي، الدمشقي، الشافعي (محيي الدين، ابوزكرياء) فقيه، محدث، حافظ، لغوي، مشارك في بعض العلوم؛ ولد بنوى من اعمال حوران في العشر الاول من المحرم، وقرأ القرآن بها، وقدم دمشق، فسكن المدرسة الرواحية، وقرأ الفقه واصوله والحديث واصوله والمنطق والنحو واصول الدين، وسمع الكثير من الرضي بن البرهان وعبد العزيز الحموي وغيرهما، وولي مشيخة دار الحديث بعد شهاب الدين ابي شامة، وتوفي بنوى في ١٤ رجب، ودفن بها.

من تصانيفه الكثيرة: الأربعون النووية في الحديث، روضة الطالبين وعمدة المفتين في فروع الفقه الشافعي، تهذيب الاسماء واللغات، التبيان في آداب حملة القرآن، رياض الصالحين، منهاج المحدثين، وسبيل الطالبين في شرح وصحيح مسلم، حزب النووي، عيون المسائل المهمة، الإيضاح في المناسك، منهاج الطالبين وعمدة المفتين، الترتيب والتفسير بمعرفة سنن البشر النذير، عيون المسائل والفرائد، كتاب الأذكار النووية، المبهات في الحديث، رياض الصالحين، حلية الأبرار وشعار الأخبار في تلخيص الدعوات والأذكار، مختصر المحرر لمحمد الرافعي، مقدمة في الفقه، التحرير في شرح ألفاظ التنبيه، الترخيص بالقيام لأهل الإسلام على جهة البر والتحقيق والاحترام لا على الاحترام الرياء والإعظام، تصحيح التنبيه، الدقائق على المنهاج، الجمع في شرح المذهب، الفتاوى النووية، مختصر صحيح مسلم، تلخيص غريب

كبيع الآبق والمعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه وبيع السمك في الماء الكثير واللبن في الضرع وبيع الحمل في البطن وبيع بعض الصبرة مبهما وبيع ثوب من أثواب وشاة من شياه ونظائر ذلك وكل هذا بيعه باطل لأنه غرر من غير حاجة وقد يحتمل بعض الغرر بيعا إذا دعت إليه حاجة كالجهل بأساس الدار وكما إذا باع الشاة الحامل والتي في ضرعها لبن فإنه يصح للبيع لأن الأساس تابع للظاهر من الدار ولأن الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته وكذا القول في حمل الشاة ولبنها وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير منها أنهم أجمعوا على صحة بيع الجبة المحشوة وإن لم ير حشوها ولو بيع حشوها بانفراده لم يجز وأجمعوا على جواز إجارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهرا مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وفي قدر مكنتهم وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون والطير في الهواء قال العلماء مدار البطلان بسبب الغرر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه وهو أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة وكان الغرر حقيرا جاز البيع وإلا فلا وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها وفساده كبيع العين الغائبة مبني على هذه القاعدة فبعضهم يرى أن الغرر حقير فيجعله كالمعدوم فيصح البيع وبعضهم يراه ليس بحقير فيبطل البيع والله أعلم واعلم أن بيع الملامسة وبيع المنابذة وبيع جبل الحبل وبيع الحصاة وعسب الفحل وأشباهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر ولكن أفردت بالذكر ونهي عنها لكونها من بياعات الجاهلية المشهورة والله أعلم".^{١٦٧}

مسلم من شرحه، مختصر كتاب الإرشادات نووي، تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، روضة الفقه، حملة القرآن وعمدة المفتين .

كحالة، معجم المؤلفين، مرجع سابق ج ٤ ص ٩٨ .

١٦٧ - النووي، أبوزكريا محيي الدين يحيى بن شرف ت ٦٧٦هـ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١٠ ص ١٥٦-١٥٧، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٢، ١٣٩٢هـ -

ولا شك إن هذه العلة من علل البيوع ما كانت لتكون بهذه المثلة في أبواب البيوع إلا لأنه يندرج تحتها العديد من الصور فهو يشمل كل ما فيه غرر كالجهاالة في المعقود عليه (المنتج) أو عقد البيع، أو الثمن، أو الأجل، ومما يندرج تحتها كما ورد في السنة :

١- بيع الحصاة .

٢- بيع الملامسة والمنابذة .

٣- بيعتان في بيعة .

٤- بيع العربان.

٥- بيع ما ليس عند البائع.

٦- بيع المجهول .

٧- الثمار قبل بدو صلاحها .

٨- بيع الولاء.

تنبيه : ذُكرت بيعتان في بيعة، وبيعاً وشرطاً، وشرطين في بيعه ضمن المنهي عنها للجهاالة، لأن الشرط قد يفضي إلى الجهاالة في المبيع، أو الثمن أو الأجل في حين أن هذه البيوع قد تدخل في البيوع المنهية لما تؤدي إليه من الربا فيصح ذكرها هناك أيضاً .

أولاً : بيع الحصاة : "بيع الحصاة ففيه تأويلات :

أحدها : إن يقول بعتك من هذه الأثواب ما تقع عليه الحصاة التي أرميها أو بعتك من هذه الأرض من هنا إلى حيث تنتهي إليه هذه الحصاة

و الثاني : إن يقول بعتكه على أنك بالخيار إلى أن أرمي الحصاة .

و الثالث : أن يجعل نفس الرمي بيعاً وهو إذا رميت هذه الحصاة فهذا الثوب مبيع لك بكذا .
و البيع باطل على جميع التأويلات "١٦٨.

١٦٨ - النووي، الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف ت ٦٧٦هـ، المجموع شرح المهذب، ويليهِ فتح العزيز شرح الوجيز، وهو الشرح الكبير، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ت ٦٢٣هـ، ويليهِ التلخيص الحبير في

ثانياً : بيع الملامسة والمنازدة : " الملامسة أن يبيعه شيئاً، ولا يشاهده على أنه متى لمسه وقع البيع؛ والمنازدة أن يقول: أي ثوب نبذته إلي فقد اشتريته بكذا؛ هذا ظاهر كلام أحمد ونحوه قال مالك والأوزاعي" ١٦٩.

ثالثاً : البيعتان في بيعة: واختلف أهل العلم في تعيين المراد به، وذكروا له صوراً مختلفة: الصورة الأولى : البيع بثمن عاجل أقل من الثمن المؤجل مع عدم تعيين أحدهما" أن يقول: أبيعك هذا الثوب بنقد بعشرة، وبنسيئة بعشرين، ولا يفارقه على أحد البيعين، فإذا فارقه على أحدهما فلا بأس إذا كانت العقدة على أحد منهما قال الشافعي: ومن معنى نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة أن يقول: أبيعك داري هذه بكذا على أن تبيعني غلامك بكذا، فإذا وجب لي غلامك وجب لك داري، وهذا يفارق عن بيع بغير ثمن معلوم، ولا يدري كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفقته" ١٧٠.

الصورة الثانية :هو بيع سلعتين مختلفتين لا يتم بيع أحدهما إلا بالثانية؛ كأن " يتناع الرجل سلعتين مختلفتين إحداها بعشرة والأخرى بخمسة عشر قد وجب البيع في إحدى السلعتين بأيهما شاء المشتري هو في ذلك بالخيار. بما سمي من الثمن ورد الأخرى ولا يعين المأخوذة من المتروكة فهذا من بيعتين في بيعة عند مالك وأصحابه" ١٧١.

الصورة الثالثة : هو أن يبيعه الشيء ويشترط عليه عقداً آخر من بيع أو سلف، أو قرض، أو صرف، أو إجارة، أو شركة، وكذا كل ما كان في معنى ذلك" مثل: أبيعك سلعتي بدينارين

تخريج الرافعي الكبير، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، دار الفكر ج ٩ ص ٣٤٢، كتاب البيوع، باب ما نهي عنه من بيع الغرر وغيره

١٦٩ - ابن قدامه، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامه المقدسي ت ٦٢٠ هـ ، المغني لابن قدامه ج ٤ ص ١٥٦، مكتبة القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م .

١٧٠ - الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير (سنن الترمذي) ج ٢ ص ٥٢٤، تحقيق : بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - ١٩٩٨ م .

١٧١ - ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ت ٥٤٦٣هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٢٤ ص ٣٩٠ ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية - المغرب ، ١٣٨٧ هـ .

على أن تعطيني بالدينارين كذا وكذا درهما؛ أو كمن ابتاع سلعة بمائة درهم على أن يعطيه دنانير؛ كل دينار بعدد من الدراهم ومثل: أبيعك سلعتي هذه بدينارين نقداً أو بثلاثة نسيئة، ومثل أبيعك سلعتي هذه بكذا وكذا على أن تبيعني سلعتك هذه بكذا وكذا، فهذا كله حرام مفسوخ أبداً محكوم فيه بحكم الغصب^{١٧٢}.

الصورة الرابعة : أن يشتري البائع سلعته التي ابتاعها بثمن مؤجل من طرف ثالث بثمن أقل نقداً، ومثاله قوله : " اشتر هذه السلعة التي بعثها له بخمسة عشر لأجل عشرة نقداً وأنا آخذها منك بها أو بربح دينار^{١٧٣}

الصورة الخامسة : أن يبيعه إحدى سلعتين مختلفتين بثمن واحد، من غير تعيين أحدهما على اللزوم؛ كأن " يبيعه إحدى سلعتين مختلفتين بغير الجودة كثوب ودابة أو رداء أو كساء والحال أنهما دخلا على أن المبيع إحداهما على اللزوم ولو لأحدهما فإنه يمتنع للجهل بالثمن إن اختلف أو بالثمن إن اتحد، وأما على الخيار فيما يعينه فحائز^{١٧٤}

والمتبع لجميع الصور المذكورة يجد أنها تضمنت بيعتين في حالة غرر وجهالة بتعيين السلعة أو الثمن وبعضها واضح أنها من ربا النسيئة، وجميع الفقهاء يتفقون من الناحية العملية على القول بموجب منع في هذه الصور ما عدا في حالة الزيادة في الثمن لأجل الأجل، والخلاف يرجع في هذه الصور إلى تفسير كلمة "بيعتان في بيعة"، ولهذا يقول: ابن رشد الحفيد^{١٧٥}

١٧٢ - ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ت ٥٤٥٦هـ، المحلى بالآثار ج ٧ ص ٥٠١ ، دار الفكر - بيروت .

١٧٣ - عليش، محمد بن أحمد بن محمد ، أبو عبد الله المالكي ، منح الجليل شرح مختصر خليل ج ٥ ص ٨١، دار الفكر بيروت ١٤٠٩-١٩٨٩ م .

١٧٤ - النفراوي، أحمد بن غانم(أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي ت ٥١٢٦هـ ، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ٢ ص ٩٥، دار الفكر، ١٤١٥-١٩٩٥ م

١٧٥ - ابن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ = ١١٢٦ - ١١٩٨ م) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ض الأندلسي، أبو الوليد: الفيلسوف. من أهل قرطبة. يسميه الإفرنج (Averroes) عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زيادات كثيرة، وصنف نحو خمسين كتابا، منها " فلسفة ابن رشد - ط " وتسميته حديثة وهو مشتمل بعض مصنفاته، و " التحصيل " في اختلاف مذاهب العلماء، و " الحيوان " و " فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال - ط

"ومن البيوع التي توجد فيها هذه الضروب من الغرر: بيع منطوق بها، وبيع مسكوت عنها، والمنطوق به أكثره متفق عليه، وإنما يختلف في شرح أسمائها، والمسكوت عنه مختلف فيه" ١٧٦.

رابعاً : بيع العربان: وفيه خلاف؛ قال الإمام مالك^{١٧٧} : " وذلك فيما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو يتكاري الدابة ثم يقول: أعطيك دينارا على أني إن تركت السلعة أو

" و "الضروري" في المنطق، و "منهاج الأدلة" في الأصول، و "المسائل - خ" في الحكمة، "وتهافت التهافت - ط" في الرد على الغزالي، و "بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ط" في الفقه، و "جوامع كتب أرسطاطاليس - خ" في الطبيعيات والإنهيات، و "تلخيص كتب أرسطو - خ" و "علم ما بعد الطبيعة - ط" و "الكليات - ط" بالتصوير الشمسي، في الطب، ترجم إلى اللاتينية والإسبانية والعبرية، و "شرح أرجوزة ابن سينا - خ" في الطب، في خزانة القرويين (الرقم ٢٧٨٦) بفاس، و "تلخيص كتاب النفس - ط" ورسالة في "حركة الفلك". وكان دمث الأخلاق، حسن الرأي. عرف المنصور (المؤمني) قدره فأجله وقدمه. واتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد، فأوغروا عليه صدر المنصور، فنفاه إلى مراکش، وأحرق بعض كتبه، ثم رضي عنه وأذن له بالعودة إلى وطنه، فعاجلته الوفاة بمراكش، ونقلت جثته إلى قرطبة، قال ابن الأبار: كان يفرع إلى فتواه في الطب كما يفرع إلى فتواه في الفقه. ويلقب بابن رشد "الحفيد" تميزا له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد (المتوفى سنة ٥٢٠) ومما كتب فيه: "ابن رشد وفلسفته - ط" لفرح أنطون، و "ابن رشد - ط" ليوحنا قمير، و "ابن رشد الفيلسوف - ط" لمحمد بن يوسف موسى، و "ابن رشد - ط" لعباس محمود العقاد

الزركلي، مرجع سابق ج٥ ص٣١٨

١٧٦ - ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٩٥ هـ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٣ ص ١٦٧ ، دار الحديث القاهرة ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

١٧٧ - "مالك بن أنس بن أبي عامر أبو عبد الله الأصبحي المدني حليف عثمان بن عبيد الله القرشي سمع نافعا والزهري روى عنه الثوري وشعبة قال ابن عيينة كان مالك إماما في الحديث، وقال يحيى بن سعيد كان مالك إماما في الحديث".

البخاري، أبو عبد الله اسماعيل بن ابراهيم الجعفي، التاريخ الكبير ج٧ ص٣١٠ ، دائرة المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة الدكتور: محمد عبد المعيد خان .

"وقال ابن سعد: هو خثيل بجاء معجمة، ابن عمرو بن ذي أصبح الأصبحي المدني إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأعلام؛ وكانت ولادته في سنة خمس وتسعين للهجرة، وحمل به ثلاث سنين. وتوفي في شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، رضي الله عنه، فعاش أربعاً وثمانين سنة، وقال الواقدي: مات وله تسعون سنة، وقال ابن الفرات في تاريخه المرتب على السنين: توفي مالك بن أنس الأصبحي لعشر مضين من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، وقيل إنه توفي

الكراء فما أعطيتك لك" ^{١٧٨}، "وبمثل ذلك فسرهُ عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه إذا لم يختَر السلعة أو اكرتِ الدابة كان الدينار أو نحوه للمالك بغير شيء وإن اختارهما أعطاه بقية القيمة أو الكراء وحديث الباب يدل على تحريم البيع مع العربان وبه قال الجمهور، وخالف في ذلك أحمد فأجازه وروي نحوه عن عمر وابنه" ^{١٧٩}

خامساً : بيع ما ليس عند البائع : وهو أقسام:

أ/ بيع ما لا يملكه البائع : " فنهاه عن أن يبيع منهم ما لم يملكه بعد؛ أو ما يشتريه بعد؛ موافقة المبتاع منه على بيعه منه بثمن يتفقان عليه فيشتريه من أجل ذلك، وربما لم يستتم قبضه من بائعه منه، ويولي قبضه المبتاع ممن باعه من هذا السائل؛ لأنه له اشتراه فيكون كأنه أسلفه ثمنه الذي ابتاعه به في ثمنه الذي باعه به منه، وهو أكثر منه" ^{١٨٠}

وقوله : " كأنه أسلفه ثمنه الذي ابتاعه به في ثمنه الذي باعه به منه، وهو أكثر منه " فيه بيان العلة التي لأجلها حرّم هذا البيع ، وهو أنه قرض دراهم بدراهم أكثر منها

ب/ البيع قبل القبض: "أجمع أهل العلم على أن من اشترى طعاماً فليس له أن يبيعه حتى يقبضه واختلفوا في بيع غير الطعام" ^{١٨١}

سنة ثمان وسبعين ومائة، وقيل إن مولده سنة تسعين للهجرة، وقال السمعاني في كتاب الأنساب في ترجمة الأصبحي: إنه ولد في سنة ثلاث أو أربع وتسعين، والله أعلم بالصواب". ابن خلكان، وفيات الأعيان ، مرجع سابق ج ٤ ص ١٣٥ - ١٣٧

١٧٨ - الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التحيبي القرطبي الباجي الاندلسي ت ٤٧٤هـ، المنتقى شرح الموطأ ج ٤ ص ١٥٧، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر ، ط ١ ١٣٣٢ هـ .

١٧٩ - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، نيل الأطاور، تحقيق : عصام الدين الصباطي ج ٥ ص ١٨٢، دار الحديث - مصر، ط ١ ١٤١٣ - ١٩٩٣ م .

١٨٠ - الباجي ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٧٠

١٨١ - ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النسيابوري، الأشراف على مذاهب العلماء، ج ٦ ص ٥٠ - ٥١، تحقيق وتقديم وتخرّيج: د.أبو حماد صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية - رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، ط ١ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

ج/ بيع العبد الآبق : " إن من الغرر ضربة الغائص، وبيع الغرر العبد الآبق، وبيع البعير الشارد، وبيع الغرر ما في بطون الأنعام، وبيع الغرر تراب المعادن، وبيع الغرر ما في ضروع الأنعام، إلا بكيل^{١٨٢}"

د/ بيع السمك في الماء: "وأما السمك في الماء فإن كان قد ملك قبل فليس بيعه غررا بل هو بيع صحيح، وقد وافقنا الحاضرون من خصومنا على أن بركة في دار لإنسان صغيرة صاد صاحبها سمكة ورمها فيها حية، فإن بيعها فيها جائز، وأما ما لم يملك من السمك بعد فلم يجوز بيعه؛ لأنه غرر، حتى ولو كانت السمكة مقدورا عليها بالضمان ما حل بيعها، وإنما حرم لأنه بيع ما ليس له وهذا أكل مال بالباطل^{١٨٣}".

سادساً: بيع المجهول: وهو أقسام كذلك:

أ/ بيع حبل الحبل: " قال مالك، والشافعي وأصحابهما، وهو الأجل المجهول، ولا خلاف بين العلماء أن البيع إلى مثل هذا من الأجل لا يجوز، وقد جعل الله الأهلة مواقيت للناس، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيع إلى مثل هذا من الأجل، وأجمع المسلمون على ذلك ، وكفى بهذا علما؛ وقال آخرون في تأويل هذا الحديث: معناه بيع ولد الجنين الذي في بطن الناقة؛ هذا قول أبي عبيد؛ قال أبو عبيد عن ابن علية: هو نتاج التاج ، وبهذا التأويل قال أحمد بن حنبل ، وإسحاق ابن راهويه؛ وقد فسر بعض أصحاب مالك هذا الحديث بمثل ذلك أيضا، وهو بيع أيضا مجتمع على أنه لا يجوز ولا يحل؛ لأنه بيع غرر ومجهول، وبيع ما لم يخلق، وقد أجمع العلماء على أن ذلك لا يجوز في بيوع المسلمين " ^{١٨٤}.

١٨٢ - أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الامام أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٤٨١، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، أشرف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ط ١، ١٤٢١ - ٢٠٠١م

١٨٣ - ابن حزم ، مرجع سابق ج ٧ ص ٣٠١

١٨٤ - ابن عبد البر، مرجع سابق ج ١٣ ص ٣١٣ - ٣١٤

ب/ بيع السنين: ويسمى: المعاومة، وهو أن يبيع ثمرة الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر؛ قال الخطابي^{١٨٥}: "هو أن يبيع الرجل ما تثمره النخلة أو النخلات بأعيانها سنين ثلاثاً أو أربعاً أو أكثر منها وهذا غرر لأنه يبيع شيء غير موجود ولا مخلوق حال العقد، ولا يدرى هل يكون ذلك أم لا، وهل يثمر النخل أم لا، وهذا في بيوع الأعيان، وأما في بيوع الصفات فهو جائز مثل أن يسلف في شيء إلى ثلاث سنين أو أربع أو أكثر ما دامت المدة معلومة في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم بعيد أو قريب إذا كان الشيء المسلف فيه غالباً وجوده عند وقت محل السلف"^{١٨٦}.

ج/ بيع الثنياً المجهولة: وهي أن يبيع شيئاً ويستثنى بعضه، "وعن الثنياً هي كالدنيا وزناً اسم الاستثناء؛ والمراد: أنه لا يجوز بمستثنية المجهول، لأنه يؤدي إلى التزاع، والله تعالى أعلم"^{١٨٧}.

سابعاً: بيع الثمر قبل بُدُو صلاحه: قال ابن قدامة: "لا يخلو بيع الثمرة قبل بدو صلاحها من من ثلاثة أقسام: أحدها: أن يشتريها بشرط التبقية؛ فلا يصح إجماعاً... القسم الثاني: أن

١٨٥ - أحمد السنوسي (١٢٨٤ - ١٣٥١ هـ) (١٨٦٧ - ١٩٣٣ م) أحمد الشريف بن محمد بن محمد بن علي السنوسي الخطابي، من كبار السنوسيين اصحاب الطريقة المعروفة بهم في المغرب، ولد، وتفقّه في الجغوب، واقام في التاج بواحة الكفرة بركة، وحمل عبء الجهاد ضد الايطاليين بطرابلس الغرب، ثم قصد القسطنطينية، ثم رحل إلى الحجاز، وتوفي بالمدينة، من مؤلفاته: الانوار القدسية في مقدمات الطريقة السنوسية، المنهل الراوي للرائق في اسانيد العلوم واصول الطريق، والفيوضات الربانية في اجازات الطريقة السنوسية الاحمدية الادريسية. كحالة، مرجع سابق، ج ١ ص ٢٤٣

١٨٦ - العظيم أبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم أبادي، ت ١٤٢٩هـ، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم (تهديب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته) ج ٩ ص ١٦٣، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ ١٤١٥ هـ.

١٨٧ - السندي، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي ت ١٣٨٥هـ، حاشية السندي على سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٦، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

يبيعها بشرط القطع في الحال؛ فيصح بالإجماع... القسم الثالث: أن يبيعها مطلقاً، ولم يشترط قطعاً ولا تبقيّة؛ فالبيع باطل، وبه قال مالك والشافعي، وأجازه أبو حنيفة...^{١٨٨}

ثامناً : بيع الولاء: كانت العرب تبيع ولأء مواليتها، وتأخذ عليه المال؛ "ولا يصح بيع الولاء ولا هبته ، ولا أن يأذن لمولاه فيوالي من شاء، روي ذلك عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم؛ وبه قال سعيد بن المسيب، وطاوس، وإياس بن معاوية، والزهرري، ومالك، والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابه؛ وكره جابر بن عبد الله بيع الولاء؛ قال سعيد : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن إبراهيم قال : قال عبد الله : إنما الولاء كالنسب فيبيع الرجل نسبه^{١٨٩}.

القاعدة الثانية : البيوع المنهي عنها باعتبار الضرر

الضَّرُّ والضَّرَرُ لغةً : الأذى، يقال :ضَرَّهُ يَضُرُّهُ : إذا فعل به مكروهاً؛ ويرد لفظ الضَّرَر على ألسنة الفقهاء : بمعنى إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً، سواء أكانت في الأموال أو الحقوق أو الأشخاص.^{١٩٠}

قال الأزهرري^{١٩١}: "كل ما كان سوء حال وفقر وشدة في بدن فهو ضَرٌّ بالضَّم، وما كان ضدَّ النَّفْع فهو بفتحها"؛ ولا يخرج استعمال الفقهاء للفظ الضَّرَر عن المعنى اللغوي.^{١٩٢}

١٨٨ - ابن قدامه ، مرجع سابق ج ٤ ص ٦٣

١٨٩ - ابن قدامه ، المرجع السابق ج ٦ ص ٤١٢

١٩٠ - حمّاد، د.نزيه، استاذ الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة أم القرى (سابقاً)، معجم المصطلحات

المالية والإقتصادية في لغة الفقهاء، ص ٢٨٧، دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت ط ١، ١٤٢٩ - ٢٠٠٨ م.

١٩١ - الأزهرري (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ = ٨٩٥ - ٩٨١ م) محمد بن أحمد بن الأزهرري الهروي، أبو منصور: أحد الأئمة في اللغة والأدب، مولده ووفاته في هراة بخراسان. نسبته إلى جده " الأزهر " عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبحر في العربية، فرحل في طلبها وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم. ووقع في إفسار القرامطة، فكان مع فريق من هوازن " يتكلمون بطباعهم البدوية ولا يكاد يوجد في منطقهم لحن" كما قال في مقدمة كتابه " تهذيب اللغة " - ط "ومن كتبه " غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء - خ " و " تفسير القرآن " و " فوائد منقولة من تفسير للمزني - خ "

رفع الضرر ودفعه من مقاصد الشريعة وهي متحققه في كل أحكامها فلا يباح بيع الضرر بكل الوجوه بل علل البيوع بمجموعها في مقاصدها راجعة لهذا الاعتبار؛ لذا العناية بهذه القاعدة من الأهمية بمكان، إذ أنواع الضرر الآن قد تعددت وتعددت بسبب استخدام الصناعات الكيماوية، والمواد الحافظة، وانتشار التلوث البيئي، وتدخل المكننة الزراعية، والمبيدات الحشرية ..و سلسلة يطول ذكرها فتحتاج منا وقفة جدية لتفعيل الجانب الشرعي في قضايا عجزت عنها جمعيات حماية المستهلك ومنظمات الحفاظ على البيئة، ومما ذكره الفقهاء من بعض صور بيع الضرر :

أولاً : **بيع الحاضر للبادي**: " بيع الحاضر: وهو المقيم في المدن والقرى؛ للبادي: وهو المقيم في البادية؛ والمراد هنا: من يدخل البلد من غير أهلها، سواء كان بدوياً أو قروياً "١٩٣ .

ثانياً : **بيع المضطر**: قال الخطابي: "بيع المضطر يكون من وجهين: أحدهما: أن يضطر إلى العقد من طريق الإكراه عليه فهذا فلا ينعقد العقد، والثاني : أن يضطر إلى البيع لدَيْنٍ يركبه أو مؤنة ترهقه فيبيع ما في يده بالوكس من أجل الضرورة؛ فهذا سبيله في حق الدين والمروءة أن لا يباع على هذا الوجه، وأن لا يُفتات عليه بمثله ولكن يُعان ويُقرض ويُستهمل له إلى الميسرة، حتى يكون له في ذلك بلاغ؛ فإن عُقِدَ البيع مع الضرورة على هذا الوجه جاز ولم يُفسخ... إلا أن عامة أهل العلم قد كرهوا البيع على هذا الوجه"١٩٤

ثالثاً: **البيع على البيع**: قال الحافظ: "قال العلماء: البيع على البيع حرام، وكذلك الشراء على الشراء، وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار، أن يقول له: افسخ البيع لأبيحك بأنقص من ذلك. أو يقول لمن باع سلعة: افسخ لأشترى منك بأزيد؛ وهذا مجمع عليه "١٩٥ .

١٩٢ - الموسوعة الفقهية، مرجع سابق ج ٢٨ ص ١٧٩

١٩٣ - ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو اسحاق، برهان الدين ت ٨٨٤هـ ، المبدع في شرح المنقح ج ٤ ص ٤٥، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

١٩٤ - النووي، المهذب ، مرجع سابق ج ٩ ص ١٦١، ١٦٢ .

١٩٥ - ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق ج ٤ ص ٣٥٣

رابعاً: بيع المعيب والمغشوش: المعيب : مكان العيب وزمانه^{١٩٦}؛ والمغشوش : غير الخالص يقال : لبنٌ مغشوش ، وذهبٌ مغشوش^{١٩٧} .

خامساً: بيع المُحَرَّمات : وهو كل ما ثبت تحريمه فإنه لا يجوز بيعه؛ "ولا يحل بيع الخمر، لا للمؤمن، ولا لكافر، ولا بيع الخنازير كذلك، ولا شعورها، ولا شيء منها، ولا بيع صليب، ولا صنم، ولا ميتة، ولا دم إلا المسك وحده، فهو حلال بيعه وملكه، فمن باع من المحرم الذي ذكرنا شيئاً فسخ أبداً"^{١٩٨} .

سادساً: بيع الإنسان الحرّ : " إن المتبع للنصوص الشرعية يجد أن الشريعة الإسلامية قد حرمت بيع الحر مطلقاً، وأغلقت كثيراً من منافذ الرق، وفتحت كثيراً من الأبواب لتحرير الأرقاء، وأن الإطار العام لهذا التحريم هو أن جسم الإنسان سواء كان حياً أو ميتاً لا يعد من الأموال، وبالتالي لا يجوز بيعه، حتى إن العلامة ابن قدامة قال: لا نعلم في ذلك خلافاً؛ ولهذا كان المظهر الحقيقي لتكريم الإنسان هو عدم جواز بيع الإنسان الحر، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^{١٩٩} فقد كرم الله سبحانه بني آدم بالنطق، والتميز، وحسن الصورة، وتسخير سائر الخلق لهم، وفضلهم على غيرهم من البهائم والدواب وغيرهما، فكان الإنسان لهذا مكرماً، لأنه حامل للأمانة، ولأنه خليفة الله في أرضه، وهو المطالب بالتعمير والإصلاح في ظل شرع الله سبحانه، ولهذا سخر الله سبحانه سائر الخلق له، وجعله مسلطاً على غيره من المخلوقات، ومن هنا لم يخضع الإنسان شرعاً لما يخضع له غيره من جواز بيعه والتصرف فيه، لأن فعل ذلك في الإنسان إذلال، وهذا يتنافى مع أساس تكريمه ورفعته^{٢٠٠}

١٩٦ - المعجم الوسيط، ص ٦٣٩ ، مجمع اللغة العربية - مصر، مكتبة الشروق الدولية ، ط ٤ ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م.

١٩٧ - نفس المرجع السابق ص ٦٥٣

١٩٨ - ابن حزم، مرجع سابق ج ٧ ص ٤٩٠

١٩٩ - [سورة الأسراء ، الآية : ١٧]

٢٠٠ - ميلاد، عبد الناصر بن خضر، البيوع الحرمه والمنهيه عنها ج ١ ص ٤٠٧، رسالة دكتوراه (سلسلة الرسائل

الجامعية، ٣٧)، ط ١، جامعة الخرطوم، دار الهدى النبوي، مصر - المنصورة، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م

قال الخطابي : "اعتباد الحر يقع بأمرين : أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يجحد ، والثاني أن يستخدمه كرها بعد العتق ، والأول أشدهما؛ وقال ابن الجوزي : الحر عبد الله ، فمن جنى عليه فخصمه سيده" ٢٠١ .

سابعاً: **بيع أمهات الأولاد:** "وأحكام أمهات الأولاد، أحكام الإمام، في جميع أمورهن، إلا أنهن لا يبعن وجملة ذلك أن الأمة إذا حملت من سيدها، وولدت منه، ثبت لها حكم الاستيلاد، وحكمها حكم الإمام؛ في حل وطئها لسيدها، واستخدامها، وملك كسبها، وتزويجها، وإجارتها، وعتقها، وتكليفها، وحدها، وعورتها. وهذا قول أكثر أهل العلم" ٢٠٢ .

ثامناً: **بيع فضل الماء:** وهو: الماء الفاضل - الزائد - عن كفاية أصحابه، قال النووي: "أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع بها الكلاء، فمعناه: أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماءً إلا هذه؛ فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بذله لها بلا عوض" ٢٠٣ .

تاسعاً: **بيع العدو ما يتقوى به على المسلمين:** "يحرم بيع السلاح لأهل الحرب ولمن يعلم أنه يريد قطع الطريق على المسلمين أو إثارة الفتنة بينهم ، وقال الحسن البصري : لا يحل لمسلم أن يحمل إلى عدو المسلمين سلاحاً يقويهم به على المسلمين ، ولا كراعاً ، ولا ما يستعان به على السلاح والكراع ، لأن في بيع السلاح لأهل الحرب تقوية لهم على قتال المسلمين ، وباعثاً لهم على شن الحروب ومواصلة القتال ، لاستعانتهم به وذلك يقتضي المنع، ويحرم أيضاً بيع السلاح للبغيّة وأهل الفتنة ، لقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ٢٠٤ ٢٠٥ .

٢٠١ - ابن حجر، فتح الباري، المرجع السابق ج ٤ ص ٤١٨

٢٠٢ - ابن قدامة، مرجع سابق، ج ١٠ ص ٤٦٨

٢٠٣ - النووي، شرح مسلم، ج ١٠ ص ٢٢٩

٢٠٤ - [سورة المائدة، الآية : ٢]

٢٠٥ - الموسوعة الفقهية، مرجع سابق ج ٢٥ ص ١٥٢

عاشراً: **بيع الوقف**: " فالوقف يحبس الأصل ويسبل المنفعة، وجمعه وقوف وأوقاف، فإذا وقف شيئاً زال ملكه عنه بنفس الوقف ولزم الوقف، فلا يجوز له الرجوع فيه بعد ذلك ولا التصرف فيه ببيع ولا هبة، ولا يجوز لأحد من ورثته التصرف فيه، وليس من شرطه لزوم القبض ولا حكم الحاكم وهو قول الفقهاء أجمع^{٢٠٦}؛ وقال الإمام أحمد: "الوقف لا يغير عن حاله الذي أوقف ولا يباع إلا أن يكون لا ينتفع منه شيء فإن كان لا ينتفع منه بشيء يبيع واشتري مكاناً آخر"^{٢٠٧}

القاعدة الثالثة : البيوع المنهي عنها باعتبار عينها

البيوع المنهي عنها باعتبار عينها وهي ما ثبتت بالنص من كتاب أو سنة ، وهي محدودة ومنها ما هو منصوص العلة وغير منصوص ومتعدي وغير متعدي، وهي إجمالاً كالتالي :

أولاً : **بيع الكلب والهر**:

• أما بيع الكلب ففيه ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يجوز مطلقاً، وهو مذهب جمهور العلماء، "وإلى هذا ذهب الشافعية والحنابلة وهو أصل مذهب المالكية"^{٢٠٨}.

القول الثاني: يجوز بيع الكلاب كلها، وهذا مذهب الحنفية؛ فقد جاء في الاختيار لتعليل المختار: "ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع معلماً كان أو غير معلم، وأهل الذمة في البيع كالمسلمين، وعلق الشارح على هذا بقوله: ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع معلماً كان أو

٢٠٦ - الماوردي، أو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ت ٤٥٠هـ ، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني ج ٧ ص ٥١١، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٠٧ - الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي الحنبلي ت ٣١١هـ ، الوقوف والترحال من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٩٥ رقم ٣٠٧ ، تحقيق : سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

٢٠٨ - ميلاد، مرجع سابق ص ١٨٠

غير معلم، لأنه حيوان منتفع به حراسة واصطيادا فيجوز، ولهذا ينتقل إلى ملك الموصى له والوارث" ٢٠٩

القول الثالث: التفصيل؛ فيجوز بيع الكلب المأذون فيه، ولا يجوز بيع الكلب الغير المأذون فيه، فقد جاء في المنتقى شرح موطأ مالك: قال مالك: "أكره ثمن الكلب الضاري وغير الضاري لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب" ٢١٠، وفي بلغة السالك: "قوله: وقيل بجواز بيعه" هذا قول سحنون فإنه قال: أبيعه وأحج بثمانه ... واتفقوا أن كلاب الماشية يجوز بيعها ككلب البادية ... بل الخلاف فيه ككلب صيد" ٢١١.

"يتضح لنا أن حكم بيع الكلب بحسب أصله عند الملكية هو المنع، وأن إباحة الانتفاع به لا تبرر جواز بيعه" ٢١٢

• وأما بيع الهر: "عن جابر بن عبد الله، أنه كره ثمن الكلب والسنور قال أبو محمد: فهذه فتيا جابر بن عبد الله، أنه كره بما رواه، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، وكذلك أفتى أبو هريرة - رضي الله عنه - وهو مذهب طاووس، ومجاهد، وجابر بن زيد وجميع أهل الظاهر، وإحدى الروایتين عن أحمد، وهي اختيار أبي بكر عبد العزيز، وهو الصواب لصحة الحديث بذلك، وعدم ما يعارضه، فوجب القول به؛ قال البيهقي: ومن العلماء من حمل الحديث على أن ذلك حين كان محكوما بنجاستها، فلما قال النبي - صلى الله عليه وسلم: الهررة ليست بنجس؛ صار ذلك منسوخا في البيع؛ ومنهم من حمّله على السنور إذا توحش، ومتابعة ظاهر

٢٠٩ - الموصلي، مرجع سابق ج ٢ ص ٩، ١٠،

٢١٠ - الباجي، مرجع سابق ج ٦ ص ٣٧٢

٢١١ - الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي ت ٥١٢٤١هـ، بلغة السالك لأقرب المسالك العروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٤، دار المعارف ط ٤ .

٢١٢ - ميلاد، المرجع السابق ص ١٧٨

السنة أولى؛ ولو سمع الشافعي - رحمه الله - الخبر الواقع فيه لقال به إن شاء الله .. ومنهم من حمّله على الهر الذي ليس بمملوك، ولا يخفى ما في هذه المحامل من الوهن "٢١٣

ثانياً: **بيع الميتة والخنزير والأصنام**: ويستثنى من عموم الميتة: السمك والجراد بنص الحديث المعروف، والخنزير هو الحيوان المعروف، أما الأصنام فهي جمع صنم؛ و"الصنم : تمثالٌ من حجرٍ أو خشبٍ أو معدنٍ كانوا يزعمون أنَّ عبادته تقربهم إلى الله"٢١٤ فهي الصور والتماثيل المتخذة للعبادة.

" ويلتحق بها في الحكم الصلبان التي تعظمها النصارى ويحرم نحت جميع ذلك وصنعتة وأجمعوا على تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير "٢١٥

ثالثاً : **بيع الخمر**: "اختلف الفقهاء في تعريف الخمر بناء على اختلافهم في حقيقتها في اللغة وإطلاق الشرع. فذهب أهل المدينة، وسائر الحجازيين، وأهل الحديث كلهم، والحنابلة، وبعض الشافعية إلى أن الخمر تطلق على ما يسكر قليله أو كثيره، سواء اتخذ من العنب أو التمر أو الحنطة أو الشعير أو غيرها"٢١٦

رابعاً : **بيع ضراب الجمل (عسب الفحل)** : "الفحلُ : الذكر القوي من كل حيوان"٢١٧، وهو: أن يؤجر شخص جملة الفحل أو أي حيوان فحل لتلقيح الأنثى منه؛ و"استئجار الفحل للضراب والأجرة حرام، وذهب جماعة من السلف إلى أنه يجوز ذلك إلا أنه يستأجره للضراب

٢١٣ - ابن القيم ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد ج٥ ص٦٨٦، مؤسسة الرسالة، بيروت- مكتبة المنار الاسلامية ، الكويت، ط٢٧ ١٤١٥هـ-١٩٩٤م

٢١٤ - المعجم الوسيط ، مرجع سابق ص ٥٢٦

٢١٥ - ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق ج ٤ ص ٤٢٦

٢١٦ - موقع الشيخ أ.د. محمد بن عبدالغفار الشريف، بعنوان : **حكم بيع الخمر** (٣٩:٠٣ م ، ٢٠١٢/٠٣/٢٦)

<http://www.dralsherif.net/Print.aspx?SectionID=4&RefID=947>

٢١٧ - المعجم الوسيط ، المرجع السابق ص ٦٧٦

مدة معلومة أو تكون الضربات معلومة قالوا لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة وحملوا النهي على التثنية، وهو خلاف أصله^{٢١٨}

خامساً : بيع الدم : قرر مجمع الفقه لرابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة (١٣-٢٠ رجب ١٤٠٩ هـ) " أما حكم أخذ العوض عن الدم وبعبارة أخرى: بيع الدم، فقد رأى المجلس: أنه لا يجوز، لأنه من المحرمات المنصوص عليها في القرآن الكريم، مع الميتة ولحم الخنزير، فلا يجوز بيعه وأخذ عوض عنه، وقد صح في الحديث: (إن الله تعالى إذا حرم شيئاً حرم ثمنه)، كما صح أنه ؟ نهي عن بيع الدم، ويستثنى من ذلك حالات الضرورة إليه، للأغراض الطبية ولا يوجد من يتبرع به إلا بعوض، فإن الضرورات تبيح المحظورات، بقدر ما ترفع الضرورة، وعندئذ يحل للمشتري دفع العوض، ويكون الإثم على الآخذ، ولا مانع من إعطاء المال، على سبيل الهبة، أو المكافأة، تشجيعاً على القيام بهذا العمل الإنساني الخيري، لأنه يكون من باب التبرعات، لا من باب المعاوضات.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين
٢١٩

ونقل الإجماع الحافظ ابن حجر^{٢٢٠} - رحمه الله تعالى - وقال: " وهو حرام إجماعاً أعني بيع الدم وأخذ ثمنه"^{٢٢١}

٢١٨ - الصنعاني، مرجع سابق ج ٣ ص ٢٣، ٢٤

٢١٩ - موقع المجمع الفقهي الاسلامي، الدورة الحادي عشرة الموافق ٢٦/٢/١٩٨٩ م - ٢٠/٧/١٤٠٩ هـ - القرار الثالث، (٢٦/٠٣/٢٠١٢، م٦٠:٣٨)

<http://www.themwl.org/Fatwa/default.aspx?d=1&cidi=123&l=AR&cid=13>

٢٢٠ - ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م) أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر: من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (فلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره، قال السخاوي: (انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر) وكان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، صبيح الوجه. وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل. أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها (الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة - ط) أربعة مجلدات، و (لسان

القاعدة الرابعة : البيوع المنهي عنها في السنة باعتبار الزمان والمكان

ومما يلاحظ أهمل كبير لإعمال هذه القاعدة من الناحية العملية، خصوصاً مع تطور المعاملات التجارية بسبب التقنيات الحديثة فأصبح من السهل الشراء والبيع في المسجد من خلال الهواتف الذكية والحاسب اللوحي، والأسواق الإلكترونية التي يمكنك الشراء منها بأي وقت، وأن وافق صلاة الجمعة ؛ أضف إلى ذلك انفتاح التجارة العالمية مما قد يجعلك تسوق ما يضر بعض المسلمين ويعين عليهم أعدائهم أو يحدث بينهم فتنة، وهكذا في مسارات افتراضية لا تنتهي بحكم التطورات الهائلة والمتسارعة في المعاملات التجارية ، ومن صور البيوع المنهي عنها في السنة باعتبار الزمان والمكان التي ذكرها الفقهاء إجمالاً :

أولاً : **البيع في المسجد**: قال أبو داود في باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد : " ويدخل في هذا كل أمر لم يبن له المسجد من البيع والشراء ونحو ذلك من أمور معاملات الناس واقتضاء

الميزان - ط) ستة أجزاء، تراجع، و (الإحكام لبيان ما في القرآن من الأحكام - خ) و (ديوان شعر - خ) رأيت في الاسكوريال (الرقم ٤٤٤) وطبع في الهند، و (الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشف - ط) و (ذيل الدرر الكامنة - خ) و (ألقاب الرواة - خ) و (تقريب التهذيب - ط) في أسماء رجال الحديث، و (الإصابة في تمييز أسماء الصحابة - ط) و (تهذيب التهذيب - ط) في رجال الحديث، اثنا عشر مجلداً، و (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة - ط) و (تعريف أهل التقديس - ط) ويعرف بطبقات المدلسين، و (بلوغ المرام من أدلة الأحكام -) و (المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس - خ) جزآن، أسانيد وكتب، و (تحفة أهل الحديث عن شيوخ الحديث - خ) ثلاث مجلدات، و (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر - ط) في اصطلاح الحديث، و (المجالس - خ) بخط البقاعي ١٩٣ مجلساً، قال الميمني (في مذكراته - خ) : نسخة جلييلة مهمة نادرة، و (القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد - ط) و (ديوان خطب - ط) و (تسديد القوس في مختصر الفردوس للدلي - خ) ستة مجلدات، تنقص الثالث، و (تبصير المنتبه في تحرير المشتبه - ط) في أربعة أجزاء، و (رفع الإصر عن قضاة مصر - ط) و (إنباء الغمر بأبناء العمر - ط) في مجلدين ضخمين، و (إتحاف المهرة بأطراف العشرة - خ) حديث و (الإعلام في من ولي مصر في الإسلام - خ) و (نزهة الألباب في الألقاب - خ) منه نسخة نفيسة في جامعة الرياض (٥٤ ورقة الرقم ٥٢) كما في مذكرات الميمني - خ، و (الديباجة - ط) في الحديث، و (فتح الباري في شرح صحيح البخاري - ط) و (التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - ط) و (بلوغ المرام من أدلة الأحكام - ط) مع شرحه (سبل السلام في شرح بلوغ المرام - ط) لمحمد بن إسماعيل الأمير، و (تغليق التعليق - خ) ستة أجزاء منه، في الحديث . الزركلي، مرجع سابق، ج ١ ص ١٧٨

حقوقهم، وقد كره بعض السلف المسألة في المسجد. وكان بعضهم لا يرى أن يتصدق على السائل المتعرض في المسجد" ٢٢٢

وقال الصنعاني^{٢٢٣} تعليقا على حديث : أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: " إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا له : لا أربح الله تجارتك " ٢٢٤ فيه دليل على تحريم البيع والشراء في المساجد وأنه يجب على من رأى ذلك فيه أن يقول لكل من البائع والمشتري: لا أربح الله تجارتك يقول جهرا زجرا للفاعل لذلك والعلة هي قوله فيما سلف: فإن المساجد لم تبين لذلك^{٢٢٥}.

ثانياً : **بيع السلاح في الفتنة**: قال الحافظ ابن حجر " وكأن المراد بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين لأن في بيعه إذ ذاك إغانة لمن اشتراه وهذا محله إذا اشتبه الحال فأما إذا تحقق الباغي فالبيع للطائفة التي في جانبها الحق لا بأس به " ٢٢٦

ويقول ابن القيم^{٢٢٧} رحمه الله تعالى : " وقد تظاهرت أدلة الشرع وقواعده على أن القصود في العقود معتبرة، وأنها تؤثر في صحة العقد وفساده وفي حله وحرمة، بل أبلغ من ذلك، وهي

٢٢٢ - أبو داود ، عون المعبود، مرجع سابق ج ٢ ص ٩٧

٢٢٣ - عبد الله الأمير (١١٦٠ - ١٢٤٢ هـ) (١٧٤٧ - ١٨٢٦ م) عبد الله بن محمد بن اسماعيل بن صلاح الأمير، الحسيني، الصنعاني أديب، ناثر، ناظم، مشارك في النحو والصرف والمعاني والبيان والاصول والحديث والتفسير، ولد بصنعاء في شوال، وتوفي بالروضة من اعمال صنعاء في ٢٩ صفر؛ من آثاره: نظم بلوغ المرام، منظومة فتح السلام، ومنظومة عمدة الاحكام. كحالة، مرجع سابق ج ٦ ص ١١٠

٢٢٤ - رواه النسائي ، والترمذي ١٣٢١

٢٢٥ - الصنعاني، مرجع سابق ج ١ ص ٢٩٦، ٢٩٥

٢٢٦ - ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق ج ٤ ص ٣٢٣

٢٢٧ - محمد بن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ) (١٢٩٢ - ١٣٥٠ م) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن حريز الزرعي، ثم الدمشقي، الحنبلي، المعروف بابن قيم الجوزية (شمس الدين، أبو عبد الله) فقيه، أصولي، مجتهد، مفسر، متكلم، نحوي، محدث، مشارك في غير ذلك؛ ولد بدمشق وتفقّه، وأفقي، ولازم ابن تيمية، وسجن معه في قلعة دمشق، وتوفي في ١٣ رجب، ودفن في سفح قاسيون بدمشق، من تصانيفه: الكثيرة : روضة المحبين ونزهة المشتاقين، زاد المعاد في هدى خير العباد، اعلام الموقعين عن رب العالمين، تهذيب سنن أبي داود، الجيوش الاسلامية على حرب المعطلة والجهمية، وله نظم.

أنها تؤثر في صحة العقد وفساده وفي حله وحرمته، بل أبلغ من ذلك، وهي أنها تؤثر في الفعل الذي ليس بعقد تحليلًا وتحريمًا فيصير حلالًا تارة وحرامًا تارة باختلاف النية والقصد، كما يصير صحيحًا تارة وفاسدًا تارة باختلافها، وهذا كالذبح فإن الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغير الله، وكذلك الحلال يصيد الصيد للمحرم فيحرم عليه ويصيده للحلال فلا يحرم على المحرم، وكذلك الرجل يشتري الجارية ينوي أن تكون لموكله فتحرم على المشتري وينوي أنها له فتحل له، وصورة العقد واحدة، وإنما اختلفت النية والقصد، وكذلك صورة القرض وبيع الدرهم بالدرهم إلى أجل صورتها واحدة وهذا قرينة صحيحة وهذا معصية باطلة بالقصد، وكذلك عصر العنب بنية أن يكون خمرا معصية ملعون فاعله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصره بنية أن يكون خلا أو دبسا جائز وصورة الفعل واحدة، وكذلك السلاح يبيعه الرجل لمن يعرف أنه يقتل به مسلما حرام باطل لما فيه من الإعانة على الإثم والعدوان وإذا باعه لمن يعرف أنه يجاهد به في سبيل الله فهو طاعة وقرينة " ٢٢٨

ثالثاً : البيع في مكان الشراء : قال ابن القيم رحمه الله تعالى : " أنه نهي أن تباع السلع حيث تباع حتى تنقل عن مكانها، وما ذاك إلا أنه ذريعة إلى جحد البائع البيع وعدم إتمامه إذا رأى المشتري قد ربح فيها، فيغره الطمع، وتشح نفسه بالتسليم كما هو الواقع، وأكد هذا المعنى بالنهي عن ربح ما لم يضمن، وهذا من محاسن الشريعة والطف باب لسد الذرائع " ٢٢٩ بل ذكر الإمام النووي في شرح مسلم في باب بطلان بيع المبيع قبل القبض فقال : " واختلف العلماء في ذلك فقال الشافعي لا يصح بيع المبيع قبل قبضه سواء كان طعاما أو عقارا أو منقولاً أو نقداً أو غيره؛ وقال عثمان البتي : يجوز في كل مبيع؛ وقال أبو حنيفة : لا يجوز في

كحالة، مرجع سابق، ج ٩ ص ١٠٦-١٠٧

٢٢٨ - ابن القيم ، إعلام الموقعين ، مرجع سابق ص ٣ ص ٨٩، ٩٠

٢٢٩ - ابن القيم ، إعلام الموقعين ، مرجع سابق ج ٣ ص ١١٩

كل شيء إلا العقار؛ وقال مالك : لا يجوز في الطعام ويجوز فيما سواه ووافقه كثيرون؛ وقال آخرون: لا يجوز في المكيل والموزون ويجوز فيما سواهما.

أما مذهب عثمان البتي فحكاه المازري والقاضي ولم يحكه الأكثرون؛ بل نقلوا الإجماع على بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه، قالوا : وإنما الخلاف فيما سواه فهو شاذ متروك والله أعلم قوله : كانوا يضربون إذا باعوه؛ يعني قبل قبضه هذا دليل على أن ولي الأمر يعزر من تعاطى بيعا فاسداً؛ ويعزره بالضرب وغيره مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه ٢٣٠١١

رابعاً : البيع عند أذان الجمعة : قال الإمام النووي رحمه الله : " وأما البيع فإن كان قبل الزوال لم يكره وإن كان بعده وقبل ظهور الإمام كرهه فان ظهر الإمام واذن المؤذن حرم لقوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ٢٣١ فإن تباع رجلان أحدهما من أهل فرض الجمعة والآخر ليس من أهل فرضها أثماً جميعاً لأن أحدهما توجه عليه الفرض فاشتغل عنه والآخر شغله عنه ولا يبطل البيع لأن النهي لا يختص بالعقد فلم يمنع صحته كالصلاة في أرض مغصوبة ٢٣٢ وقال ابن قدامة ٢٣٣ : " والنداء الذي كان على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو النداء عقيب جلوس الإمام على المنبر، فتعلق الحكم به دون غيره، ولا فرق بين أن يكون ذلك قبل الزوال أو بعده ٢٣٤ .

٢٣٠ - النووي، شرح صحيح مسلم ، مرجع سابق ج ١٠ ص ١٧١، ١٦٨

٢٣١ - [سورة الجمعة ، الآية : ٩]

٢٣٢ - النووي، المجموع شرح المذهب ، مرجع سابق ج ٤ ص ٥٠٠

٢٣٣ - عبد الله بن قدامة (٥٤١ - ٦٢٠ هـ) (١١٤٧ - ١٢٢٣ م) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي، الصالح، الحنبلي (أبو محمد موفق الدين) عالم، فقيه، مجتهد ولد من عمل نابلس في شعبان، وارتحل إلى بغداد، ثم رجع إلى دمشق وتوفي بها، ودفن في سفح قاسيون؛ من تصانيفه: البرهان في علوم القرآن، المعني في شرح الخرق في سبع مجلدات، التبيين في أنساب القرشيين، الروضة في الاصول، وكتاب التوايين.

كحالة، مرجع سابق ج ٦ ص ٣٠

٢٣٤ - ابن قدامة، مرجع سابق ج ٢ ص ٢٢٠

القاعدة الخامسة : البيوع المنهي عنها لأجل الربا

تعريف الربا: لغة: الزيادة^{٢٣٥}، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُرَبِّي الصَّدَقَاتِ﴾^{٢٣٦}، قال الراغب: لكن خص في الشريعة بالزيادة على وجه دون وجه.^{٢٣٧}

وفي الشرع : هو فضل خال عن عوض شرط لأحد العاقلين^{٢٣٨}
وفي علم الاقتصاد: المبلغ يؤدّيه المقترض زيادةً على ما اقتراض، تبعاً لشروط خاصّة^{٢٣٩}
والربا في اصطلاح الفقهاء :

"عرفه الحنفية بأنه : فضل خال عن عوض بمعيار شرعي مشروط لأحد المتعاقدين في المعاوضة .

وعرفه الشافعية بأنه : عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما.

وعرفه الجنبلة بأنه : تفاضل في أشياء ونسأ في أشياء، مختص بأشياء ورد الشرع بتحريمها-أي تحريم الربا فيها - نصاً في البعض، وقياساً في الباقي منها.

وعرفه المالكية : كل نوع من أنواع الربا على حدة^{٢٤٠}.

حكمة تحريم الربا :

مما لا يقبل الشك أن أحكام المعاملات في الفقه جرت على قواعد الشرع الخفيف العامة بتحصيل المنافع ودرأ المفسد، وقد ذكر أهل العلم في حكمة تحريم الربا وجوهاً كثيرة،

٢٣٥ - الجرجاني، مرجع سابق ص ٩٥

٢٣٦ - [سورة البقرة، الآية : ٢٧٦]

٢٣٧ - تاج العروس، مرجع سابق ج ٣٨ ص ١١٧، ١١٨

٢٣٨ - الجرجاني، المرجع السابق ص ٩٥

٢٣٩ - المعجم الوجيز ص ٢٥٣، تأليف : مجمع اللغة العربية، وزاره التربيه والتعليم - مصر ١٩٩٤ .

٢٤٠ - الموسوعة الفقهية، مرجع سابق ج ٢٢ ص ٥٠

وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية ظهرت كثيرة من الدراسات الحديثة التي تؤكد على متانة قواعد الاقتصاد الإسلامي وحكمته في منع التعاملات الربوية، " ومن ضمن هؤلاء:

١- بوفيس فانسون رئيس تحرير مجلة (تشالينجز) ١٠/٤/١٤٢٩هـ الموافق ١٠/٥/٢٠٠٨. ففي افتتاحية مجلة "تشالينجز"، كتب "بوفيس فانسون" رئيس تحريرها موضوعاً بعنوان (البابا أو القرآن) أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية؛ فقد تساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا المترع والتساهل في تبرير الفائدة، مشيراً إلى أن هذا السلوك الاقتصادي السيئ أودى بالبشرية إلى الهاوية، وتساءل الكاتب بأسلوب يقترب من التهكم عن موقف الكنيسة ومستسمحاً البابا بنديكت السادس عشر قائلاً: أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود.

٢- رولان لاسكين رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال دي فينانس) بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهم أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة. وفي مقاله الذي جاء بعنوان: (هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟)، عرض لاسكين المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.

٣- وحسب موقع الجزيرة نت فقد دعي مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس أن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وأكد التقرير الصادر عن اللجنة المالية لمراقبة

الميزانية والحسابات الاقتصادية للدولة بالجلس أن هذا النظام المصرفي الإسلامي الذي يعيش ازدهاراً واضحاً قابل للتطبيق في فرنسا.

٤- وفي استجابة - على ما يبدو لهذه النداءات، أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية - وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك- في وقت سابق قراراً يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي.

٥- كما أصدرت نفس الهيئة قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية، والصكوك الإسلامية هي عبارة عن سندات إسلامية مرتبطة بأصول ضامنة بطرق متنوعة تتلاءم مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.

٦- وتتوالى شهادات عقلاء الغرب ورجالات الاقتصاد للتنبيه إلى خطورة الأوضاع التي يقود إليها نظام الرأسمالي الليبرالي على صعيد واسع وضرورة البحث عن خيارات بديلة تصب في مجملها في خانة البديل الإسلامي، ففي كتاب صدر مؤخراً للباحثة الإيطالية لوريتا نابليوني بعنوان (اقتصاد ابن آوى) أشارت فيه إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي، واعتبرت نابليوني أن (مسئولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي والذي نعيشه اليوم ناتج عن الفساد المستشري والمضاربات التي تتحكم بالسوق والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية)، وأضافت أن (التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب، ورأت نابليوني أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني). وأوضحت أن (المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة).

٧- ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "موريس آلي إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة" معتبرا

أن الوضع على حافة بركان، ومهدداً بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة). وأقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢%. وهو ما يتطابق تماماً مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.

٨- تأسيساً على ذلك فإن المطلوب منا نحن المسلمين وعلماء الاقتصاد أن نستغل هذه الفرصة ونجعلها في صالح المسلمين ونشر الإسلام ويجب أن يقوم مجموعة من الباحثين المسلمين وعلماء الاقتصاد في العالم الإسلامي بالاشتراك مع جميع المنظمات والحكومات الإسلامية لعمل خطة لحل الأزمة الاقتصادية ويكون الحل طبقاً للشريعة الإسلامية وعندما يقتنع الغرب بهذا الحل فإنهم سرعان ما يطبقونه لأنهم يغرقون في الخسارة والانهيارات وعند نجاح هذه الخطة في حل تلك الأزمة سوف يعيد الغرب التفكير والنظر في تطبيق الشريعة الإسلامية واستخدامها في باقي المجالات كالقوانين الجنائية والميراث وغيرها.

٩- وأوضح توبي بيرش مدير صندوق بيرش أسيتس لإدارة الأصول في جنيف أهمية التمويل الإسلامي قائلاً (ستساعد مبادئ الشريعة مديري الأصول على الانصراف عن الهندسة المالية والتحول إلى المشاركة في المخاطر والأرباح وهو نظام أفضل بكثير).

كما أشار إلى أن كثيراً من المستثمرين ينجذبون إلى الاستثمارات المطابقة للشريعة الإسلامية لأنها تتجنب المنتجات التي يستعصي فهمها على الكثيرين وتركز على منتجات ملموسة موضحاً أن "تدمير الأصول الحقيقية أصعب من تدمير المنتجات المالية المعقدة".

وقال إنه من الناحية المصرفية لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تقرض سوى ما لديها من ودائع وهو ما يتفادى تخليق الائتمان بكل آثاره التي شاهدناها خلال الأزمة المالية، وأضاف : "عندما نظرت إلى مبادئ التمويل الإسلامي وجدت كل الإجابات فيها".

١٠- الفاتيكان يدعو البنوك لاعتماد الاقتصاد الإسلامي:

كانت المفاجأة الحقيقية أن الدعوة إلى اعتماد قواعد الاقتصاد الإسلامي هذه المرة من قلعة المسيحية (الفاتيكان)، فقد دعت صحيفة الفاتيكان الرسمية (لوبيرفاتوري رومانو) في مقال

إلى اعتماد الأساليب المالية الإسلامية لأنها تشتمل على المبادئ الأخلاقية التي ستعيد الثقة بين البنوك والعملاء^{٢٤١}.

ومن الحكم التي ذكرها الإمام الرازي^{٢٤٢} في تفسيره :

أحدها : الربا يقتضي أخذ مال الإنسان من غير عوض، لأن من يبيع الدرهم بالدرهمين نقداً أو نسيئة فيحصل له زيادة درهم من غير عوض، ومال الإنسان متعلق حاجته وله حرمة

٢٤١ - جزء من مقالة بعنوان : " الغرب يرى الإسلام منقذاً في..الأزمة المالية المعاصرة، " الكاتب : الدكتور

مصطفى صلاح الشيمي، " أون إسلام . نت - فقه تزكية ، استشارات (٢٠١٣/٠٤/١٦، ٢٣:٥٠ص)،

<http://www.onislam.net/arabic/fiqh-a-tazkia/fiqh-papers/130945-2011-05-30-10-55-02.html>

٢٤٢ - الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ = ١١٥٠ - ١٢١٠ م) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر. أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، ويقال له (ابن خطيب الري) رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة. أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها؛ وكان يحسن الفارسية. من تصانيفه (مفاتيح الغيب - ط) ثماني مجلدات في تفسير القرآن الكريم، و (لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات - ط) و (معالم أصول الدين - ط) و (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين - ط) و (المسائل الخمسون في أصول الكلام - ط) و (الآيات البينات - خ) مع شرح ابن أبي الحديد له، في خزنة الأسكوريال، المجموعة ٣٣ و (عصمة الأنبياء - خ) كراريس من أوله، في خزنة الرباط (المجموعة ١١٨٠ كتابي) و (الإعراب - خ) في شستريتي، الرقم ٣٣٧٤ و (أسرار التزويل - خ) في التوحيد، و (المباحث المشرقية - ط) و (أنموذج العلوم - خ) و (أساس التقديس - ط) رسالة في التوحيد، و (المطالب العالية - خ) في علم الكلام، و (الحصول في علم الأصول - خ) و (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز - ط) بلاغة، و (السر المكتوم في مخاطبة النجوم - خ) و (الأربعون في أصول الدين - ط) و (نهاية العقول في دراية الأصول - خ) في أصول الدين. و (القضاء والقدر) و (الخلق والبعث) و (الفراصة) و (البيان والبرهان) و (تهذيب الدلائل) و (الملخص في الحكمة، و (النفوس) رسالة، و (النبوات) رسالة، و (كتاب الهندسة) و (شرح قسم الإلهيات من الإشارات لابن سينا - ط) و (لباب الإشارات - ط) تهذيبه، و (شرح سقط الزند للمعري) و (مناقب الإمام الشافعي - ط) و (شرح أسماء الله الحسنى - ط) و (تعجيز الفلاسفة) بالفارسية، وغير ذلك. وله شعر بالعربية والفارسية، وكان واعظاً بارعاً باللغتين .

الزركلي، مرجع سابق، ج٦ ص ٣١٣

عظيمة، قال صلى الله عليه وسلم: "حرمة مال الإنسان كحرمة دمه"^{٢٤٣}، فوجب أن يكون أخذ ماله من غير عوض محرماً.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون لبقاء رأس المال في يده مدة مديدة عوضاً عن الدرهم الزائد، وذلك لأن رأس المال لو بقي في يده هذه المدة لكان يمكن المالك أن يتجر فيه ويستفيد بسبب تلك التجارة ربحاً فلما تركه في يد المديون وانتفع به المديون لم يبعد أن يدفع إلى رب المال ذلك الدرهم الزائد عوضاً عن انتفاعه بماله؟

قلنا: إن هذا الانتفاع الذي ذكرتم أمر موهوم قد يحصل وقد لا يحصل، وأخذ الدرهم الزائد أمر متيقن، فتفويت المتيقن لأجل الأمر الموهوم لا ينفك عن نوع ضرر

وثانيها: قال بعضهم: الله تعالى إنما حرم الربا من حيث إنه يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب، وذلك لأن صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد نقداً كان أو نسيئة خف عليه اكتساب وجه المعيشة، فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات الشاقة، وذلك يفضي إلى انقطاع منافع الخلق، ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم إلا بالتجارات والحرف والصناعات والعمارات.

وثالثها: قيل: السبب في تحريم عقد الربا، أنه يفضي إلى انقطاع المعروف بين الناس من القرض، لأن الربا إذا طابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله، ولو حل الربا لكانت حاجة المحتاج تحمله على أخذ الدرهم بدرهمين، فيفضي ذلك إلى انقطاع المواساة والمعروف والإحسان.

ورابعها: هو أن الغالب أن المقرض يكون غنياً، والمستقرض يكون فقيراً، فالقول بتجويز عقد الربا تمكين للغني من أن يأخذ من الفقير الضعيف ما لا زائداً، وذلك غير جائز برحمة الرحيم وخامسها: أن حرمة الربا قد ثبتت بالنص، ولا يجب أن يكون حكم جميع التكاليف معلومة للخلق، فوجب القطع بحرمة عقد الربا، وإن كنا لا نعلم الوجه فيه^{٢٤٤}.

٢٤٣ - الألباني، محمد ناصر الدين، غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، برقم: ٣٤٥، ص ٢٠٣، المكتب

الإسلامي - بيروت، ط ٣ ١٤٠٥ هـ، وقال عنه: حسن.

الأصناف الربوية

أجمع أهل العلم على ثبوت الربا في الأصناف الربوية الستة لورود النص الصريح فيها، وهي :
(الذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والملح)، قال ابن القيم رحمه الله تعالى :
الشارع نص على تحريم ربا الفضل في ستة أعيان، وهي الذهب، والفضة، والبر، والشعير،
والتمر، والملح، فاتفق الناس على تحريم التفاضل فيها مع اتحاد الجنس، وتنازعوا فيما عداها
٢٤٥١١

ما يجري فيه الربا من غير الأصناف الستة :

جمهور الفقهاء يرى أن هذه الأصناف الستة لجرد التمثيل ويلحق بها غيرها، "ومَّا يدل على
أن الربا يثبتُ في غير هذه الأجناس حديث ابن عمر في الصَّحِيحَيْن قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُزَابَنَةِ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمْرَ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ
كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وفي لفظ لمسلم : عَنْ كُلِّ ثَمَرٍ يُخْرَصُهُ ، فَإِنَّ
هذا الحديث يدلُّ على ثبوت الربِّا في الكَرَمِ والزَّيْبِ ، ورواية مسلم تدلُّ على أعمِّ من ذلك
٢٤٦١١

فيفهم مما تقدم أن الربا في المعاملات يثبت بالنص والقياس مع اختلاف أهل العلم في علة الربا
على أقوال، لا مجال لذكرها في موضع البحث .

أنواع الربا :

الربا عند الجمهور الحنفية والمالكية والحنابلة، نوعان هما :

٢٤٤ - الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، ت ٦٠٦هـ ، (تفسير

الرازي) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ج٧ ص٧٤، دار أحياء التراث العربي - بيروت، ط ٣ ١٤٢٠هـ .

٢٤٥ - ابن القيم ، إعلام الموقعين ، مرجع سابق ج٢ ص١٠٤

٢٤٦ - الشوكاني، محمد بن علي، الدراري المضية شرح الدرر البهية في المسائل الفقهية، ومعه الكوكب الداني في
تخريج وتحقيق الدراري

ص٣٦٨، تحقيق وتخريج : أبو عزيز حسن نور المروعي، دار الآثار - صنعاء، ط ١ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ربا الفضل : عرفه الحنفية بأنه " زيادة عين مال شرطت في عقد البيع على المعيار الشرعي، وهو الكيل، أو الوزن في الجنس" ^{٢٤٧}

ربا النساء : " فهو فضل الحلول على الأجل، وفضل العين على الدين في المكيلين، أو الموزونين عند اختلاف الجنس، أو في غير المكيلين، أو الموزونين عند اتحاد الجنس" ^{٢٤٨}
أما عند الشافعية فهو ثلاثة أنواع :

- ١- ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد العوضين عن الآخر في متحد الجنس
 - ٢- ربا اليد وهو البيع مع تأخير قبض العوضين أو قبض أحدهما من غير ذكر أجل
 - ٣- ربا النساء وهو البيع بشرط أجل ولو قصيراً في أحد العوضين ^{٢٤٩}
- صور البيوع التي ورد النهي عنها نصاً لأجل الربا أو شبهته :**

يمكن حصر صور البيوع الربوية المنصوص عليها في إحدى عشر صورة :

الصورة الأولى : الأصناف الربوية الستة الواردة في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه
الذي أخرجه مسلم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الذهبُ بالذهب، والفضةُ بالفضة، والبرُّ بالبرِّ، والشعيرُ بالشعير، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ، والملحُ بالملح؛ مثلاً بمثلٍ، سواءً بسواءٍ، يداً بيدٍ؛ فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيدٍ" ^{٢٥٠}
ولا خلاف بين العلماء من المذاهب الأربعة وغيرهم في تحريم الربا بنوعيه في الأصناف الستة المذكورة، وذلك للنص عليها.

الصورة الثانية : بيع التمر الجيد بالتمر الرديء: "فهم بعض الصحابة أنه عند اختلاف البدلين في الجودة يجوز أخذ القليل بالكثير من جنس واحد؛ فيين الرسول صلى الله عليه وسلم

٢٤٧ - الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ت ٥٨٧هـ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج ٥ ص ١٨٣، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م .

٢٤٨ - نفس المرجع السابق، ج ٥ ص ١٨٣

٢٤٩ - الموسوعة الفقهية ، مرجع سابق ج ٢٢ ص ٥٧

٢٥٠ - رواه مسلم، برقم ١٥٨٧ ج ٣ ص ١٢١١، كتاب البيوع ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً .

للسحابة رضى الله عنه الحكم في حالة بيع التمر الجيد بالرديء؛ أنه لا يجوز بيع التمر متفاضلاً، وإن اختلف في الجودة والرداءة^{٢٥١}.

الصورة الثالثة : بيع الرطب بالتمر: والعلة فيه نقص وزن الرطب إذا بيع؛ فلهذا نهى عنه صلى الله عليه وسلم .

الصورة الرابعة : بيع الحيوان بالحيوان نسيئة: وردت نصوص من السنة تنهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة [مؤجلاً]، كما وردت نصوص أخرى تدل على جواز ذلك، ولهذا اختلف الفقهاء في جواز بيع الحيوان بالحيوان حالاً بنسيئة مع اتفاقهم على جواز التفاضل فيه إذا كان يداً بيد، واتفاقهم على منع بيعه نسيئة من الطرفين لدخوله تحت بيع الكاليء بالكاليء [الدين بالدين]^{٢٥٢}.

الصورة الخامسة : بيع الحيوان باللحم فيه خلاف بين أهل العلم، فيما إذا كان الحيوان من جنس الحيوان المذبوح المباع لحمه، أو لم يكن من جنسه. وهذا فيما إذا كان الحيوان مأكول اللحم، أما غير مأكول اللحم فحكمه الجواز في قول عامة أهل العلم^{٢٥٣}.

الصورة السادسة : بيع الدَيْنُ بالدَيْنِ: وهو المعروف بـ(بيع الكاليء بالكاليء)، وهو ثلاثة أقسام:

أ/ فَسْخُ الدين بالدين: ومن صورته: أن يكون لشخص على آخر دينٌ فيؤخر الدائن استيفاء دينه إلى أَجَلٍ أطول من أَجَلِهِ السابق بعوض.

ب/ ابتداء الدين بالدين: وصورته: تأخير رأس مال السلم، وذلك في أن يسلم في قدر معين موصوف في الذمة بمال مؤجل.

ج/ بيع الدين بالدين: ومن صورته أن يكون لشخص دين على زيد، ولشخص آخر دين على عمرو؛ فيبيع كل منهما دينه على صاحبه^{٢٥٤}.

٢٥١ - الحكمي ، مرجع سابق ص٦٥

٢٥٢ - الحكمي ، مرجع سابق ص٦٨

٢٥٣ - نفس المرجع السابق ، ص٧٣

الصورة السابعة : سلفٌ ويَبَّعُ: وقد ذكر الفقهاء معنيين للسلف المنهي عنه:

أ/ القرض: كأن يقول: أقرضك على أن تبيع مني دارك بكذا.

ب/ السَّلَمُ: كأن يقول: أبيعك داري بألف على أن تسلفني مائة في كذا. أو يسلم إليه في شيء ويقول: إن لم يتهياً المسلم فيه عندك فهو بيع لك بكذا.

ولا خلاف بين أهل العلم في منع الجمع بين سلف وبيع على كلا التفسيرين للسلف، وأن ذلك محرم للنهي عنه، من غير صارف عن التحريم.

الصورة الثامنة : بيع الصبرة من التمر لا يُعلم مكيالها بكيلها تمرًا: الصبرة هي: الكومة من التمر لا يعلم مكيالها بالكيل المسمى من التمر، أي: منع بيع التمر بالتمر جزافاً في أحد البدلين، والعلة فيه عدم العلم بالتماثل.^{٢٥٥}

الصورة التاسعة : بيع العَيْنَةِ : العينة بكسر العين، وهي لغة: السلف؛ يقال: اعتان الرجل: إذا اشترى الشيء بالشيء نسيئة. واختلف الفقهاء في المراد ببيع العينة: فسرره الشافعية والحنابلة بقولهم: ان يبيع شخص السلعة بثمن مؤجل، ثم يشتريها بأقل منه حالاً من جنس ثمنها.

والحنفية يدخلون ما ذكر ضمن بيع ما لم يضمن، والمالكية يدخلونه في بيع الآجال الممنوعة. ويفسره الحنفية بتفسيرين:

أ/ أن يأتي الشخص إلى آخر ليقترض منه عشرة دراهم مثلاً، ولا يرغب المطلوب منه الإقراض طمعاً في فضل لا يناله بالقرض؛ فيقول: لا أقرضك ولكن أبيعك هذا الثوب إن شئت باثني عشر درهماً؛ ليبيعه في السوق بعشرة، فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل لصاحب الثوب درهمان فوق العشرة، وللمشتري قرض عشرة.

٢٥٤ - نفس المرجع السابق، ص ٧٤

٢٥٥ - الحكمي، مرجع سابق ص ٧٩

ب/ أن يُدخل المتبايعان بينهما شخصاً ثالثاً؛ كأن يبيع من طلب منه القرض ثوبه للمستقرض باثني عشر درهماً، ويسلمه الثوب ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه إليه، ثم يبيعه الثالث من صاحبه الأول، وهو من طلب منه القرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض، فيحصل للمستقرض عشرة دراهم، ولصاحب الثوب اثنا عشر درهماً.

وأما المالكية: فيسرون العينة بتفسير ترجع معه إلى بيع الإنسان ما ليس عنده؛ إذ يعرفونها بأنها: بيع من طُلِبَتْ منه سلعة قبل ملكه إياها لطالبها بعد شرائها، فأهل العينة قومٌ نصبوا أنفسهم لطلب شراء السلع منهم وليست عندهم؛ فيذهبون إلى التجار فيشترونها منهم لبيعوها لمن كان قد طلبها.

وقالوا: سمي هذا البيع عينة لاستعانة البائع الذي طُلِبَتْ منه السلعة بالمشتري الطالب لها على تحصيل مقصوده، وهو دفع القليل ليأخذ عنه الكثير.

هذا وينبغي على هذا الخلاف في المراد بالعينة والخلاف في بيع العينة طويل كلٌ بحسب تعريفه لها^{٢٥٦}.

الصورة العاشرة : بيع المحاقلة : لغة: "مفاعلة من الحقل، وهو: الزرع إذا تشعب قبل أن تغلظ سوقه، وقيل: الحقل: الأرض التي تزرع"^{٢٥٧} ؛ "الحقل، وهي الأرض القراح، أي: الطيبة التربة، والخالصة من شائبة السبخ، والمحقل: هو المزارع"^{٢٥٨}.
تعريفها اصطلاحاً: هو بيع الحنطة مع سنبلها بحنطة مثل كيلها تقديراً^{٢٥٩}.

ولا يختلف الفقهاء ، في أن بيع المحاقلة غير جائز وهو فاسد عند الحنفية ، باطل عند غيرهم^{٢٦٠}

٢٥٦ - الحكي ، مرجع سابق ص ٨٢، ٨١ (بتصرف)

٢٥٧ - القلعجي، مرجع سابق ص ٤٠٨

٢٥٨ - ابن منظور ، مرجع سابق ج ١١ ص ١٦٠

٢٥٩ - الجرجاني ، مرجع سابق ص ١٧٢

٢٦٠ - الموسوعة الفقهية ، مرجع سابق ج ٩ ص ١٣٨

الصورة الحادية عشر: بيع المزابنة: لغة: "الزَبْنُ، الزاء والباء والنون أصل واحد يدل على الدفع. يقال : ناقة زبون، إذا زبنت حالبها. والحرب تزبن الناس، إذا صدمتهم، وحرب زبون، ورجل ذو زبونة، إذا كان مانعاً لجانبه دفوعاً عن نفسه، قال:

بذي الذم عن حسبي بمالي وزبونات أشوس تيجان^{٢٦١}

والمزابنة في اصطلاح الفقهاء : عرفها الجمهور بأنها بيع الرطب على النخيل بتمر مجذوذ، مثل كيله خرصاً.^{٢٦٢}

لم يختلف الفقهاء في حكم هذا البيع فقد اتفقوا على أنه بيع فاسد^{٢٦٣} .

المطلب الثاني : المقاصد الشرعية في أحكام البيوع وفق أنظمة الجودة

للعمل في الجانب التطبيقي والرقابي في أحكام البيوع الإسلامية وفق أنظمة الجودة نحتاج فهم المقاصد الشرعية في هذه الأحكام وتزليلها على وفق مراد الشارع بتحقيق مصالح العباد جلباً للمنفعة ودفعاً للمفسدة، ولا شك في إن المسائل الحادثة التي تتفرع أحياناً كثيرة على عدة أبواب في أحكام البيوع يصعب طرق إثبات المقصد الشرعي فيها ومسالك توضيحه فقد تحتاج المسألة المعينة إلى مؤسسات بحث وقرارات لمجامع فقهية معتبرة، فالمعاملات العصرية لها كفاءات لا يحيط بها إلا أهلها كل بحسب اختصاصه، فالمجامع الفقهية هي أقدر على الفصل في القضايا التي تستجد أو تطرأ على أحكام قواعد الجودة الإسلامية في أحكام البيوع فلا بد من تعاون مهندس الجودة مع الخبير الاقتصادي مع الخبير القانوني مع الفقيه الشرعي (وقريب من هذا يذكر الشيخ محمد ناصر الألباني^{٢٦٤} رحمه الله تعالى أهمية أن يكون في الأمة من

٢٦١ - ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين ت ٣٩٥هـ ، معجم مقاييس اللغة ج٣ ص

٤٦، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٢٦٢ - الموسوعة الفقهية، المرجع السابق ج٩ ص١٣٩

٢٦٣ - نفس المصدر السابق ج٩ ص١٣٩

٢٦٤ - الألباني، محمد ناصر الدين (١٣٣٢هـ - ١٩١٤م، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) (١٩/١١/٢٠١٢م،

١١:٠٤:٤٨م) أبوعبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الأرناؤوطي، شخصية إسلامية علمية فذة، وصاحب مدرسة متميزة في علم الحديث أغنى الحقل العلمي بها. وقد أفاد بعلمه الغزير

الاختصاصات ما يغني المسلمين عن غيرهم حتى يطبقوا شرع الله متعاونين فيما بينهم، فقال :
" لابد في كل علم من العلوم أن يكون هناك عارفون به متخصصون فيه يتعاونون فيما بينهم
تعاوناً إسلامياً أخوياً صادقاً لا حزبية فيه ولا عصبية ليحققوا مصلحة الأمة الإسلامية وإقامة
ما ينشده كل مسلم من إيجاد المجتمع الإسلامي وتطبيق شرع الله في أرضه، فكل تلك العلوم
واجبة وجوباً كفائياً على مجموع علماء المسلمين وليس من الواجب في شيء أن يجمعها فرد
واحد فضلاً عن استحالة ذلك واقعاً" ٢٦٥

فمراعاة المقاصد الشرعية بالاستعانة بأهل الاختصاصات وتدعيم الحكم الشرعي بها يجعل
الفتوى في المسألة الحادثة في قمة الريادة بعيدة كل البعد عن الطعن والتشكيك، خصوصاً وأنها
ستطبق عملياً ضمن واقع تجربة عصرية في رفع مستوى الإنتاج وقدرته التنافسيه؟!
ولأن مصالح العباد تتعلق بالضروريات الخمس وهي مقصودة شرعاً فيجب بحث الواقعة الحادثة
بحثاً دقيقاً وهذا البحث والفهم لا يتأتى إلا من صاحب الاختصاص الذي يستطيع وصف
التكييف الواقعي للمعاملة التي يتعلق بها شيء من هذه الضروريات الخمس، فمن هنا تمكن
أهمية هذا المبحث بحيث يتطرق إلى كيفية صياغة حكم فقهي منضبط وفق المقاصد الشرعية
لأحكام البيوع من خلال الفهم الدقيق للواقعة فلكل حكم علة، وقد قدم الباحث بحسب

ومؤلفاته ودروسه عدداً كبيراً من طلاب العلم ودارسي الحديث النبوي الشريف، ولد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني
السوري الجنسية، رحمه الله، في أشقودرة بألبانيا. وتلقى تعليمه في دمشق على يد عدد من الشيوخ وكبار رجال العلم.
حبيب الله، سبحانه وتعالى، إليه علم الحديث النبوي الشريف، فعكف على دراسته طوال سني عمره، وتفوق فيه على
جميع معاصريه. بدأ التأليف منذ مطلع شبابه حتى بلغ عدد مؤلفاته أكثر من مائة كتاب، وطبع نحو سبعين منها. ومن
أبرز كتبه: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة؛ تحقيق
كتاب مشكاة المصابيح للتبريزي؛ صحيح الجامع الصغير وزياداته؛ صحيح الجامع الضعيف وزياداته، وغيرها من مؤلفات
ومراجع لا غنى عنها لدارسي الحديث، حاز الألباني جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية عام ١٤١٩هـ،
١٩٩٩م. موقع الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، http://www.alalbany.net/albany_serah.php#02

الاستقراء والتتبع خمسة عللاً للبيوع المنهي عنها وما عداها فهي على الأصل، وهذه العلل كلها مبنية على حفظ الضروريات الخمس (الدين ، والنفس ، والعرض ، والعقل ، والمال). وهذا يجعل شريعتنا الغراء تتفق مع كل القوانين والضوابط والمقاييس التي تحفظ للناس مصالحهم ، وقد أشارت كتب أهل العلم إلى هذه المعاني بوضوح ومنها :

" بعض أهل الأصول يقول : الحكمة عبارة عن دفع مفسدة أو تقليلها . أو جلب مصلحة أو تكميلها وهو راجع إلى ما ذكرنا . فإذا علمت ذلك فأعلم أن الأحكام التي يدور حولها التشريع السماوي ثلاثاً :

الأولى : درأ المفسدة وهو المعبر عنه في الأصول بالضروريات .

الثانية : جلب المصلحة وهو المعبر عنه عند الأصوليين بالحاجيات .

الثالثة : الجري على مكارم الأخلاق واتباع أحسن المناهج " ٢٦٦

وهذه الأمور الثلاثة هي غاية ما يحتاجه الإنسان لقوام حياته و"جميع حكماء العالم يقولون مقاصد العقلاء في أمرين : جلب النفع، ودفع الضرر، والشرعية جاءت بتحقيق هذين المطلبين وزادت مطلباً ثالثاً : وهو الحث على مكارم الأخلاق ومحاسن العبادات " ٢٦٧

وعلى هذا الأساس يجب مراعاة هذه الاعتبارات بحسب تغيرات الواقع فالحكم قد يتغير لكن المقصد باقٍ كما تقدم فتجد في الشريعة أمور تخالف ما تقدم ذكره من حكمٍ في العلل الخمس للبيوع المنهي عنها كل ذلك حفاظاً على المقاصد فتجد " الترخيص في الغرر اليسير، والجهالة التي لا انفكاك عنها في الغالب، ورخصة السلم والعرايا، والقرض، والشفعة، والقراض،

٢٦٦- منهج التشريع الإسلامي وحكمته ص ١٦ ، تأليف: محمد الأمين محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي
١٣٩٣هـ، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ، ط ٢

٢٦٧- محاسن الشريعة ومساويء القوانين الوضعية ص ٢٣ ، تأليف: عطية بن محمد سالم ت ١٤٢٠ هـ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد الأول - السنة السادسة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

والمساقاة ونحوها . ومنه التوسعة في أدخار الأموال وإمساك ما هو فوق الحاجة منها، والتمتع بالطيبات من الحلال على جهة القصد، من غير إسراف ولا إقتار".^{٢٦٨}

لذا تجد الإمام الشاطبي^{٢٦٩} أعرض عن كثير من شروط الاجتهاد " وحصر الاجتهاد في أمر جامع : هو فهم مقاصد الشريعة على كمالها، وإلى حد التمكن من الاستنباط في ضوئها "^{٢٧٠} ولزيادة التوضيح في هذا المبحث نضرب مثلاً عملياً :

قرار المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث^{٢٧١} في موضوع "الحقوق المعنوية (برامج الكمبيوتر) والتصرف فيها وحمايتها" بعد اطلاع المجلس على البحوث المقدمة في موضوع " الحقوق المعنوية (برامج الكمبيوتر) والتصرف فيها وحمايتها" ومناقشة الأبحاث المقدمة واستعراض الآراء الفقهية في الموضوع، وأدلتها باستفاضة مع الربط بين الأدلة الفقهية وقواعد الفقه وأصوله والمصالح ومقاصد الشرع قرر مايلي:

٢٦٨- الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ص١٥٨، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م

٢٦٩- ابراهيم الشاطبي (٠٠٠ - ٧٩٠ هـ) (٠٠٠ - ١٣٨٨ م) ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، المالكي الشهير بالشاطبي، (أبو اسحاق) محدث، فقيه اصولي، لغوي، مفسر، مات في شعبان من مؤلفاته: عنوان التعريف بأسرار التكليف في الاصول شرح على الخلاصة في النحو في اسفار اربعة كبار، الموافقات في الاصول الاحكام، عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق، والاعتصام. كحالة، ج ١ ص ١١٨

٢٧٠- الريسوني، المرجع السابق ص ٣٢٦

٢٧١- المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث : هيئة إسلامية متخصصة مستقلة، يتكون من مجموعة من العلماء المقر الحالي للمجلس: الجمهورية الأيرلندية، أسس بعد اللقاء التأسيسي في مدينة لندن في الفترة ١٢-٢٢ من ذي القعدة ١٤١٧هـ الموافق ٢٩-٣٠ مارس/أذار ١٩٧٧م بحضور مايزيد عن خمسة عشر عالماً، ورئيس المجلس الحالي هو د. يوسف القرضاوي، ونائبه القاضي فيصل مولوي، وبلغ عدد أعضائه اثنين وثلاثون عضواً.الموقع الرسمي للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث(١٢/١١/٢٠١٢م-٢٠٢:٣٧:١٠م)

أولاً: يؤكد المجلس ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مؤتمره الخامس بالكويت من ١ إلى ٦ جمادى الأولى ١٣٠٩ الموافق ١٠ إلى ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ م قرار رقم ٤٣ (٥/٥) ونصه :

أولاً : الاسم التجاري ، والعنوان التجاري ، والعلامة التجارية ، والتأليف، والاختراع والابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها ، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية لتمول الناس لها ، وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً ، فلا يجوز الاعتداء عليها .

ثانياً : يجوز التصرف في الاسم التجاري ، أو العنوان التجاري ، أو العلامة التجارية ، ونقل أي منها بعوض مالي إذا انتفى الغرر والتدليس والغش باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً .
ثالثاً: حقوق التأليف والاختراع والابتكار مصنونة شرعاً ، ولأصحابها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها " انتهى قرار المجمع .

ثانياً : إن برامج الحاسب الآلي (سواء أ كانت برامج تشغيلية أم برامج تطبيقية ، أم تخزينية وسواء أكانت برامج المصدر المهيمنة على جميع عمليات التخزين والإدخال والإخراج للبيانات أو المحررة بإحدى لغات الحاسوب) لها قيمة مالية يعتد بها شرعاً ، فيجوز التصرف فيها لأصحابها من المنتجين أو الوكلاء بالبيع والشراء والإجارة ونحوها إذا انتفى الغرر والتدليس .

ثالثاً : بما أن هذه البرامج حق مالي لأصحابها ، فهي مصنونة شرعاً فلا يجوز الاعتداء عليها رعاية لحقوق الآخرين الذين بذلوا جهوداً وأموالاً في إنتاجها ، ومنعاً لأكل أموال الناس بالباطل.

رابعاً : يجب على مشتري البرامج أن يلتزم بالشروط التي لا تخالف الشرع والقوانين المنظمة لتداولها للنصوص الدالة على وجوب الوفاء بالعقود والالتزام بالشروط ، فلا يجوز استنساخه للغير ما دام العقد لا يسمح بذلك .

خامساً : لا يجوز شراء البرامج التي علم أنها مسروقة أو مستنسخة بوجه غير مشروع ، ولا المتاجرة بها.

سادساً : يجوز لمشتري البرنامج أن يستنسخ منها لاستعماله الشخصي.

سابعاً : على الشركات المنتجة والوكلاء عدم المبالغة في أثمان البرامج.أ.هـ_____٢٧٢

ومن خلال التأمل والنظر في المقاصد الشرعية لهذه الفتوى نجد تحقق المصالح التالية :

- حفظ المال : لاشك أن حفظ المال من الضروريات الخمسة المقصودة شرعاً إلا أن

هذا المقصد في هذا الحكم غير محسوس ولا يشار إليه من هنا جاءت كل الفتاوى

الفقهية متفقه على إثبات المالية في الحقوق المعنوية، قال السيوطي^{٢٧٣} : " أما المال،

فقال الشافعي: لا يقع اسم المال إلا على ماله قيمة يباع بها وتلزم متلفه وإن قلت

ومالا يطرحه الناس، مثل الفلس وما أشبه ذلك انتهى."٢٧٤

" الحقوق المعنوية فيها معنى المال شرعاً ، يجب أن تصان من الهلاك وتحفظ من الضياع

بلا شك ، وهذا هو المقصد الأول الذي نستطيع الوصول إليه من خلال التمعن في

المسألة ، ولا يجوز لأحد أن يضيعها دون أن يعطيها حقها من الرعاية والاحترام"٢٧٥

.

٢٧٢ - الموقع الرسمي للمجلس الأوروبي للأفتاء والبحوث(١٢/١١/٢٠١٢م - ٢٠٣٧:٠٢م): البيان الختامي، للدورة

العادية الثامنة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، المنعقدة في المركز الثقافي الإسلامي بمدينة بلنسية في أسبانيا، في الفترة

٢٦ ربيع الآخر - ١ جمادى الأولى ١٤٢٢هـ الموافق ١٨-٢٢ يوليو ٢٠٠١ م ، " القرار ٨ / ١ "

<http://www.e-cfr.org/ar/index.php?ArticleID=276>

٢٧٣- هو عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، الحافظ المحدث المفسر، عالم مشارك في أنواع العلوم ، ولد

بالقاهرة نشأ يتيماً ورعاه الكمال بن الهمام ، من أشهر مصنفاته " الجامع الصغير والكبير " ، و " الإتيان في علوم القرآن

" ، و " الدر المنثور في التفسير بالمأثور " ، و " تدريب الراوي " ، و " اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " و "

تنوير الخواالك " ، ولد سنة ٨٤٩هـ ، وتوفي عام ٩١١ هـ . (شذرات الذهب ٨-٥١؛ البدر الطالع ١٠، -

٣٢٨/٣٣٥؛ الضوء اللامع، ٤- ٧٠/٦٥) .

٢٧٤- الأشباه والنظائر ص ٣٢٧، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، ط ١

١٤١١هـ- ١٩٩٠م .

٢٧٥- ابن هاشم، زهر الدين بن عبد الرحمن، مقاصد الشريعة في أحكام البيوع ص ١٦٢، رسالة ماجستير في الفقه

وأصوله ، جامعة اليرموك ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، قسم الفقه وأصوله ، أريد ، المملكة الأردنية الهاشمية

- حفظ حق العامل :حرمة استغلال الاسم التجاري أو غيره من الحقوق المعنوية كالكتب والبرامج الإلكترونية، يدخل بلا شك من باب حفظ الحقوق الشخصية وجهود اصحابها.

- الحث على العمل و الإبداع : صيانة القيم المعنوية العلمية يساعد أهل المبادرة على الاستمرار بجهودهم المبدعة، وبنفس الوقت يحارب الاستغلال والغش والخداع ونسب الجهود لغير أصحابه

- منع الخداع والغش :السرقه المعنوية واضحة القصد والأثر وقد تم كلام ابن القيم في أن القصد والنية هي الأساس،فقال رحمه الله تعالى : " وقد تظاهرت أدلة الشرع وقواعده على أن القصد في العقود معتبرة، وأنها تؤثر في صحة العقد وفساده وفي حله وحرمته، بل أبلغ من ذلك، أنها تؤثر في الفعل الذي ليس بعقد تحليلاً وتحريماً فيصير حلالاً تارة وحراماً تارة باختلاف النية والقصد " ٢٧٦

فائدة النظر لهذه المقاصد :

من أهم الفوائد معرفة مقاصد الشرع في الأحكام
أولاً : تعزيز الأدلة الشرعية في ثبوت الحكم :غالباً ما يشير الفقهاء إلى المقاصد الشرعية
_____ والتي هي في أصلها مطلب كل العقلاء _____ في تعيين حكم في
مسألة نازلة، فيعززون أدلتهم فيما ذهبوا إليه بهذه المقاصد وثبوتها بهذا الحكم.

ثانياً : إثبات أحكام جديدة في وقائع مشتركة في المقصد :بكل تأكيد كل حكم يشترك بمقصد شرعي واضح و لا يصادم نصوص شرعية ثابتة فهو مماثل له بالحكم ، فمثلاً : قوله صلى الله عليه وسلم : " من غشنا فليس منا " ٢٧٧ فيه دلالة واضحة على تحريم الغش والخداع بكل صورته ولا شك النسخ بغير الأذن ونسبة الإنتاج الفكري لآخر غير صاحبه يندرج تحت الغش المنهي عنه فانتشار هذه الصفة المذمومة يؤدي إلى فساد المجتمع هو متحقق في الغش في

٢٧٦ - ابن القيم ، إعلام الموقعين ، مرجع سابق ص ٣ ص ٨٩، ٩٠

٢٧٧- تقدم تخريجه ص ٥٦

السلع والحقوق المادية كما هو في الحقوق المعنوية ولذا قال القرضاوي : " إذا انصرف الناس عن إنتاج ما هو نافع من الأشياء غير المادية، وأخذ بعض الناس يستغلون ما ينتجه غيرهم من هذه الأمور .. ما يؤدي إلى الأضرار بهم، ومن ثم امتناعهم عن إنتاج ونشر مثل هذه الأمور، فإنه يمكن أن توضع القواعد التي تكفل تنظيم هذا الأمر بالشكل الذي تتحقق به مصلحة الأمة " ٢٧٨

فهم النصوص الشرعية بشكل عملي : بما أن فهم المقصد يعني البحث عن أثر تطبيق هذا الحكم واقعاً ومن خلال تصورنا الواقعي نقف على الفهم الدقيق لواقع المعاملة ونستطيع الرد على الإشكالات والاعتراضات حولها؛ فمثلاً : الإدعاء بأن الاحتفاظ بحقوق التأليف يعد كتماناً للعلم وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك الحديث الصحيح : "من كتم علماً أجمه الله يوم القيامة بلجام من نار" ٢٧٩

لننظر إلى الجواب الذي أبداه الدريني، وسنقف على مدى استعانتة بالمقاصد في فهم هذا النص:

"رد الاستدلال بالحديث بالنظر في الفهم الدقيق لمعنى الكتمان؛ كتمان العلم كاحتكار المنافع، والخبرات، والسلع، حيث يخفيها تعالياً في أثمانها، والناس في حاجة ماسة إليها، ولم يقل أحد إن حرمة الإحتكار تستلزم شرعاً بذل المادة المحتكرة مجاناً ودون عوض، فتحريم الكتمان لا يستلزم نفي المادية، بل على العكس، لما رأيت من أن الفقهاء قد أجمعوا على أن يكون بيع المادة المحتكرة بأثمان معقولة تحفظ الحق للفريقين، دون وكس ولا شطط" ٢٨٠

ثالثاً : تحقيق التوازن بين الأحكام: " أفق المتأخرون من العلماء بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وعلى الإمامة ، والأذان ، وسائر الطاعات من صلاة وصيام وحج، وهو حكم

٢٧٨- ابن هاشم، مرجع سابق ص ١٥٩

٢٧٩- رواه ابن حبان ، برقم ٢٩٨/٩٦،١؛ وهو حديث صحيح كما قال الألباني في صحيح الترغيب ص ٥٢؛ وقال

شعيب:إسناده حسن بالشواهد

٢٨٠- بن هاشم، مرجع سابق ص ١٦٠

خولف فيه ما كان مقرراً سابقاً بين العلماء؛ حيث قد أفتوا بجواز ذلك خشية الانقطاع عنها،
ومسألة الحقوق المعنوية منها ، إذ المدرك واحد، ولم لم نقل بالجواز لاختل التوازن بين
الأحكام^{٢٨١}

قال القرضاوي : " قياس هذا الأمر على ما اختلف فيه من قضية الأذان والإمامة والخطابة
والوعظ والتدريس، فهذه قد اختلف فيها من قبل وكثير ممن منعوها قديماً أجازوها في العصور
المتأخرة منهم الحنفية فائمة المذهب ومشايخه السابقون منعوها ثم جاء المتأخرون فأجازوها
حفظاً لمصلحة المسلمين وهذه شبيهة بما هي أشبه شيء بها تماماً^{٢٨٢}

وإذا ثبت كل ما تقدم يتضح بشكل واضح أهمية المقاصد ودورها في الحكم على النوازل و
لا بد من الهيئات الرقابية الخاصة بمتابعة الجودة في أحكام البيوع من العناية الشديدة بما قال
محمد الزحيلي: "يتحتم على القاضي والعالم والمجتهد أن يضع مقاصد الشريعة نصب عينيه
لتضيء له بالطريق وتصحح له المسار ، وتعينه على الوصول إلى الحق والعدل والصواب
والسداد^{٢٨٣}

المطلب الثالث : الدليل الاجرائي لبرنامج الجودة في أحكام البيوع

يتطلب تطبيق منهجية إدارة الجودة الإسلامية في أحكام البيوع توفر الرغبة اللازمة من
إدارة المنظمة أو المؤسسة الراغبة بذلك إذ العملية تجري وفق تغيير ثقافي وتعديل اجرائي
وتوجيه وأشراف، ولا بد قبل المضي قدماً بوضع الدليل من تحديد شكل وضوابط المؤسسة
الإكاديمية البحثية القادرة على استيعاب برنامج شهادة الجودة في أحكام البيوع .
واجبات المؤسسة الأكاديمية المعنية بالشهادة :

٢٨١- بن هاشم، مرجع سابق ص ١٦١

٢٨٢- بن هاشم، مرجع سابق ص ١٦١

٢٨٣- مقاصد الشريعة ، ص ٣١١

أولاً : تعقيد الضوابط الشرعية وصياغتها بشكل معايير جودة ثابتة : فالقاعدة " قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها " ^{٢٨٤} فلما نضع جزئيات التعاملات المالية المعاصرة ضمن أوصاف أحكام البيوع والقواعد التي تقدم ذكرها في المباحث السابقة نجد من السهولة الحكم عليها، بل فهمها وتطبيقها.

وهذه الآلية تتطلب جهود أكاديمين وباحثين فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي أسهمت بشكل نظري بربط بعض المصطلحات المالية المعاصرة بالمصطلحات الفقهية؛ إلا أنها لم تنتج نظام عملي مؤثر بحياة المجتمع المسلم.

فمن الضروري جداً لمؤسسة الجودة في أحكام البيوع أن تصدر المعايير الفقهية الخاصة بها بحسب قواعد البيوع الخمسة مثلاً وتدرج تحت كل قاعدة جزئياتها باسمائها المتداولة في السوق، فمثلاً "معايير جودة البيوع الإسلامية في الأعيان المحرمة" تدرج تحتها مثلاً : " المواد الجلاتينية المستخلصة من جلد أو عظم حيواني محرم شرعاً بكل تفاصيلها كأن تكون أرقام أو رموز معرفة كلها توضح تفصيلاً "، وهكذا في كل شاردة واورده مستحدثة وتنشر على الموقع الرسمي للبرنامج فالمعايير الخاصة بحرمة العين جزئياتها كثيرة ومتجددة لتشعب الصناعات وتنوعها؛ إلا أنه بهذا العصر لا يصعب جمعها و حصرها لتطور نظم المعلوماتية وسرعتها ودقتها .

ثانياً : اعتماد معايير منضبطة: تلتزم هيئات اعتماد الجودة الشرعية في البيوع معايير منضبطة وفق آلية محكومة بقواعد للترجيح بين الأقوال الفقهية المختلفة حتى يكون أداء مؤسسة الجودة الشرعية في البيوع واضح وموافق للغاية التي أنشأت من أجلها الشهادة ولكي تستطيع تقييم مخرجاتها بشكل عادل ومتساوي مع جميع المؤسسات والشركات والأنشطة التجارية ، ويقترح الباحث القواعد التالية للترجيح :

- ١- الأحكام المجمع عليها، يجب الالتزام بها في معايير الجودة كتحريم الخمر ولحم الخنزير
- ٢- الأحكام المختلف فيها وهي الأكثر فلها ثلاث حالات:

- أن يكون الخلاف فيها ضعيف كأن يكون قولاً مهجوراً أو رأياً شاذاً أو غير معمول به، فلا عبرة فيه ، كالقول : "بعدم وجوب إخراج الزكاة في الأموال الورقية "
- أن يكون الخلاف بين الجمهور وأحد المذاهب المشهورة، فيعتبر بنسبة أقل من الأحكام المجمع عليها
- أن يكون الخلاف شديد بين جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين، عندها يجب الاعتماد على ترجيحات الجامع الفقهية المعاصرة، لما قد يترتب عليه من أثر القبول العام، والنظر في المقاصد الشرعية

٣- الأحكام في المسائل المستحدثة تخضع لرأي الجامع الفقهية المعتمدة .

هذه الآلية لاتعني مصادرة الاجتهاد أو حمل الأمة على رأي فقهي واحد لكن في الأعمال المؤسسية لابد أن تكون هناك قواعد للعمل، فالاجتهاد الجماعي والعمل المؤسسي من أفضل الوسائل القادرة على إيجاد الحلول من خلال تطبيق الأحكام الشرعية بشكل يتناسب مع متطلبات الواقع، والعمل على تشجيع الجامع الفقهية والاجتهاد الجماعي باعتماد قراراتها كبرامج عمليه على إيجاد صيغة تجميعية تجمع كل المؤسسات الفقهية الجمعية في صورة اتحاد لتنسيق الجهود وتلافي أوجه القصور والنقص

ثالثاً : إقامة دورات رقابة شرعية تحاكي موظف قياس الجودة : تأهيل الكادر الأكاديمي لاستخدام معايير الجودة في أحكام البيوع بشكل عملي، فمثلاً السؤال عن مطابقة المنتج للمواصفات المعروضه حتى يخرج عن شبهة الغرر المعروف بالأصطلاح الفقهي يحتاج إلى أدوات خارجه عن التعريف الفقهي النظري، فيقترح الباحث هنا على سبيل المثال من ضمن الإجراءات اعتماد شهادات من جهات معروفه بمصداقيتها كشهادة " التصنيع الحسن GMP " في ماليزيا مثلاً، وهنا لابد من التأكيد على ضرورة الاستعانة بمدربين جودة متخصصين .

فإذا استطاعت مؤسسة الجودة الوصول للتصور التام عن مفهوم وطريقة عمل الجودة لا بد الآن من معرفة الإجراءات الدليل الإجرائي^{٢٨٥}:

المرحلة الأولى : دراسة طلب الحصول على شهادة الجودة : يدرس الطلب على أساس شرعية النشاط التجاري بشكل عام وأمكانية تطبيق معايير الجودة على هذا النشاط من الناحية المادية والمعنوية .

المرحلة الثانية : مرحلة الإعداد : وتتطلب دراسة منهجية إدارة المؤسسة أو الشركة وإعداد المناخ الملائم من خلال عدة قرارات إدارية منها مثلاً إضافة ساعات تدريبية إعداد تقارير عن أقسام وموظفين المؤسسة أو الشركة ، ومن النشاطات التي تذكر عادةً في هذا المرحلة :

- تشكيل مجلس للجودة ينبغي أن يضم في عضويته أعضاء من الإدارة العليا
- بناء فرق عمل من أقسام ودوائر مختلفة للعمل على تحقيق أهدافاً مشتركة مع إعطاء الفرق الصلاحيات اللازمة لأداء أعمالها بكفاءة

- إعداد وتنفيذ برامج عن الجودة موجهة للإدارة العليا ومجلس الجودة
- وضع أسس قياس الرضا الوظيفي، ورضا العملاء وأجراء القياسات الأولية في هذا المجال

المرحلة الثالثة : مرحلة التخطيط : تعد في هذه المرحلة خطة منهجية للتنفيذ وتبدأ عملية التغيير من الداخل من خلال مجلس الجودة ، وتتضمن المرحلة عدة أنشطة منها :

- تحليل مخالفات الإدارة الداخلية وتشخيصها، وتحديد عناصر القوة ودعمها
- تحديد التهديدات الخارجية المتوقعة بهدف الاستعداد لها واستثمار الفرص المتاحة
- صياغة رؤية قيادية تعكس طموحات المنظمة
- تحديد أسباب وجود المنظمة أي النشاطات الرئيسية التي تهدف لها ووضع رسالة واضحة

٢٨٥ - تم إعداد هذه الدليل بشكل يحاكي مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة ، جودة، مرجع سابق ص ٢١٢ وما

بعدها

- وضع أهداف استراتيجية بعيدة المدى لتكون متوافقة مع رسالة الشركة بالإضافة إلى وضع الخطوات الكفيلة بالوصول
 - اختيار مدير الجودة في المنظمة ليكون مسؤولاً عن كافة النشاطات المتعلقة بإدارة الجودة في أحكام البيوع
 - دراسة توقعات العملاء ومتطلباتهم فيما يتعلق بخصائص الجودة
- المرحلة الرابعة : مرحلة التنفيذ : تبدأ في هذه المرحلة مباشرة الخطط الموضوعية، حيث تقوم هذه الفرق بإحداث التغييرات اللازمة
- المرحلة الخامسة : الرقابة والتقييم وقياس الأداء: تقوم فرق الرقابة بزيارات ميدانية و مفاجئة وتقوم بتحليل البيانات وقياس مستوى الأداء ، وقد تستغرق هذه المرحلة أكثر من ستة أشهر بحسب حاجة المؤسسة أو الشركة .
- المرحلة السادسة : الإيفاء بالمتطلبات ومنح الشركة أو المؤسسة شهادة الجودة بأحكام البيوع الإسلامية
- وبهذه المرحلة يمكن للشركة أو المؤسسة أن تتقدم بطلب فحص سنوي لقياس مستوى الأداء لتجديد هذه الشهادة .

المبحث الثاني : آلية تطبيق الجودة الإسلامية

- المطلب الأول : توظيف التقنية في تطبيق الجودة الإسلامية.
- المطلب الثاني : الجانب التسويقي في شهادة الجودة الإسلامية.

المطلب الأول : توظيف التقنية في تطبيق الجودة الإسلامية

يواجه العالم الإسلامي اليوم بشكل خاص تحديات متزايدة ومتسارعة نتيجة التطورات السريعة في شتى الميادين وعلى وجه الخصوص الميدان العلمي وتكنولوجيا المعلومات، وقد سيطر هذا التقدم العلمي والتقني في تكنولوجيا المعلومات على كل مفاصل الإدارة فأي إدارة

اليوم لا تتعامل مع توظيف تكنولوجيا المعلومات فستجد نفسها خارج أي منافسة تجارية أو ريادة، فما طرأ على مفهوم الإدارة اليوم من عمليات الأتمته^{٢٨٦} ساهم بشكل كبير في زيادة الانتاج وتقليل التكاليف، ورفع مستوى الكفاءة والدقة ، وعلى هذا الأساس للحصول على نتائج بمستوى التحديات المعاصرة يجب التوجه الفوري إلى أتمته جميع برامج الجودة بقدر الأمكان للوصول إلى أفضل النتائج فدخول مثل هذه التطبيقات والبرامج الألكترونية في تطبيق بعض الأحكام الشرعية لم يعد نوعاً من الكماليات والترف بل أصبح ضرورة ملحّة كبرامج وتطبيقات معرفة الزكاة ومواعيد الصلاة في الدول التي تتباعد فيه المساجد فلا يسمع صوت آذان، ومن الأشياء التي ممكن تذكر على سبيل المثال كمشروع لتطبيقات برامج الجودة الإسلامية في أحكام البيوع هو :استحداث تطبيق يقوم بوقف أي عملية شرائية بحسب عنوان (الأبي) المعرف المستضيف لخط شبكة التواصل الإلكتروني في وقت صلاة الجمعة، فرمز المعرف المستضيف لشبكة التواصل الإلكتروني يحدد دولة المستخدم وموقعه الجغرافي فبالتالي يسهل تحدد وقت دخول صلاة الجمعة فيتم وقف أي تعامل مالي غير ألي في هذا الوقت، لأن المقصود هو عدم الانشغال بالبيع والشراء عن صلاة الجمعة، وهكذا في عدة مجالات أخرى يمكن استثمار التقنية وتوظيفها في تطبيق الجودة، ومنه أيضاً؛ فتح مساحة حرة لمشاركة الجمهور في موقع شهادة الجودة في أحكام البيوع الهدف منها تزويد المؤسسة بأي معلومات

^{٢٨٦} - الأتمته أو المكننة أو التشغيل الآلي (بالإنجليزية: Automation): هو مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتياً بدون تدخل بشري فيمكن تسمية الصناعة الآلية بالأتمته الصناعية مثلاً. وهي تعني حتى في أتمته الأعمال الإدارية، وأتمته البث التلفزيوني. وهي عملية تهدف إلى جعل المعامل أكثر اعتماداً على الآلات بدلاً من الإنسان، تعتبر كنوع من أنواع الروبوت لكنها ما زالت بحاجة إلى الإنسان لتكملة عملها. تهدف الأتمته إلى زيادة الإنتاج حيث تستطيع الآلة العمل بسرعة ودقة أكبر من الإنسان ووقت أقل بمئات المرات، ففي السابق برغم وجود الآلات لكنها كانت تحتاج إلى وقت طويل للإنتاج وكذلك الإنتاج لم يكن بالدقة المطلوبة على يد الإنسان.

ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، (٢٦:١١ م ، ٢٠١٣-٠٣-٢٨) ، مادة : أتمته <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

تؤكد عدم التزام مؤسسة أو شركة ما بمعايير شهادة أحكام البيوع رغم ادعائها أنها حاصلة عليها أو ترغب بالحصول عليها وبذلك نرفع مستوى الرقابة الشعبية بما يرضي الله ولنصرة دين الله .

فيقترح الباحث وجود قسم للدعم الإلكتروني والتقني في مؤسسة الجودة مهمته إدارة تطوير ودعم التطبيقات والبرامج الإلكترونية ومتابعة تنفيذ برامج شهادة أحكام الجودة في البيوع .

المطلب الثاني : الجانب التسويقي في شهادة الجودة الإسلامية

من الجوانب المهمة والتي تشكل هاجس مهم لدى كثير من التجار والمستثمرين هو النجاح التسويقي، والتسويق الآن أصبح أكبر من مفهوم ترويج البضائع المادية فقط، فيتم الآن تسويق

أي منتج سواء كان بضاعة مادية، أو قضية تعليمية فكرية، أو اقتصادية سياسية، فالنقلة الحضارية والانفتاح الواسع في وسائل الاتصال كسر كل القيود وتجاوز جميع الحدود فجعلت أشخاص في أقصى الشرق أصدقاء لأشخاص في أقصى الغرب، وبسبب هذه التحولات؛ تحول نظام اقتصاد السوق بكل بقوة إلى تحرير التجارة الخارجية، مما أدى إلى تزايد الصراع على الأسواق وإرضاء العملاء، وكسب الميزات التنافسية وتنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية مع بروز التكتلات الاقتصادية، وساعد على ذلك التطور الهائل للتكنولوجيا في كل المجالات، وخصوصاً ثورة الاتصالات والمعلوماتية؛ مما وضع الشركات والمؤسسات العربية والإسلامية أمام مواجهة شرسة، تفرض السعي الجاد للتكيف لمواجهة هذا النشاط التسويقي الذي يهدف إلى كسب رضا العميل وربح ولائه الدائم بتشكيل مزيج تسويقي يلبي حاجات العملاء الحاليين ورغباتهم المعلنة والضمنية وبالتالي الحفاظ عليهم واكتساب عملاء جدد.

ورغم ذلك قد لا تنجح الكثير من الشركات في تحقيق رضا عملائها كون قرارات وبرامج الجودة لا تتعلق بقيم المجتمع المسلم وليس لها ربط موضوعي واضح فأصبحت أنظمة الجودة كأنها تقليد غربي وأسلوب ترويجي جديد من سمات العصر الحالي فاتجهت بعض الشركات والمؤسسات إلى تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ومبادئها، كما ساهم انتشار المواصفات العالمية للإيزو ٩٠٠٠ على سبيل المثال في ترسيخ الاتجاه المذكور فقد فرضت هذه المواصفات نفسها ولاقت قبولاً عاماً في معظم دول العالم؛ إلا أنها لم تراعي جوانب الخصوصية الإسلامية لمجتمعاتنا، أضف إلى ذلك كما قدم الباحث أن أهم ما فيها من معايير يجب علينا مراعاتها هي في الواقع من صلب قيمنا الإسلامية التي نادى بها المسلمون وطبقوها في القرون الماضية .

وفي ظل هذا التوجه العام والرغبة الحقيقية لتطبيق نظم الجودة تعالت أصوات تطالب بحوكمة شهادات الأيزو لانتشارها الكبير في الدول الإسلامية وبالذات في دول الخليج العربي، وهذا مما

يعزز ما يقوم به الباحث في الدراسة؛ لذا : "حذر مختصون خليجيون من أن يتحول قطاع مؤسسات منح شهادات الجودة (أيزو) إلى مجال للسمسة والزور، دونما اكتراث بالاشتراطات والمعايير الدولية التي يبنى عليها قرار الحصول على هذا النموذج من الشهادات المتعلقة بجوانب مختلف من الجودة في مؤسسات الإنتاج.

واقترح هؤلاء المختصون إنشاء هيئة مستقلة ذات مرجعية وطنية أو خليجية تضطلع بمهمة تنظيم ومراقبة هذا القطاع وتنقيته من الشوائب العالقة به، جاءت هذه التصريحات بمناسبة انعقاد المؤتمر الخليجي الخامس للجودة، الذي أقيم الأربعاء بعاصمة قطر الدوحة^{٢٨٧}

فبرنامج الجودة في أحكام البيوع الإسلامية يلبي حاجة السوق ويعزز قدراتنا التنافسية ببرامج جودة أصيلة تراعاها مؤسسات شرعية أكاديمية ذات قيمة اعتبارية في المجتمع، وبالوقت نفسه بعد إجراء دراسات متخصصة ممكن استثمار هذه الشهادة لدعم الأنشطة التعليمية الدعوية مما يعود بالنفع العام على دولنا ومجتمعاتنا .

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل إجراءات الدراسة الميدانية ، وعرض وتحليل البيانات التي جمعها الباحث من خلال استخدام الاستبيان وهو الأداة الأساسية لجمع هذه البيانات و بحث العلاقة بين فرضية البحث بوجود مشكلة في تطبيق أحكام البيوع في السوق الإسلامي، وأهمية تطبيقها

٢٨٧ - موقع قناة الجزيرة ، الاقتصاد والأعمال، تقارير اقتصادية ، الدوحة - محمد أفراز ،

(٢٥:١٠ص، ٢٠١٢/٠٣/٢٩م) - [http://www.aljazeera.net/ereports/pages/b12308c8-](http://www.aljazeera.net/ereports/pages/b12308c8-8403-4e0f-80f6-be34b8ca7553)

8403-4e0f-80f6-be34b8ca7553

بقالب عصري يتوافق مع أنظمة الجودة المعاصرة التي تتفق في أغلب معاييرها مع أحكام البيوع في الفقه الإسلامي .

وتنقسم الدراسة الميدانية إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الفئات المستهدفة وحجم العينة

المبحث الثاني : طبيعة المخالفات والمعوقات

المطلب الأول : عدم الوعي والإدراك لإهمية الجودة

المطلب الثاني : أهمية ربط ثقافة الجودة بالقيم والمبادئ الشرعية

المطلب الثالث : غياب دور المؤسسات الأكاديمية الشرعية في الواقع العملي

المبحث الثالث : النتائج النهائية للدراسة الميدانية

المطلب الأول : قيام نظام اقتصاد إسلامي مرتبط بوجود عمل مؤسسي موحد

المطلب الثاني : تحديد الخطاب للتعامل مع الواقع

المبحث الأول : الفئات المستهدفة وحجم العينة

يستهدف الاستبيان جميع الشركات والمؤسسات ذات الأنشطة التجارية المختلفة التي

ترغب بالحصول على شهادة الجودة الإسلامية في أحكام البيوع لكي تؤكد من خلالها أن

نظامها وطريقة معاملاتها الداخلية والخارجية موافقة للشريعة الإسلامية؛ وقد تم إعداد هذا الاستبيان من عشرين سؤالاً في ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يتعلق ببيانات الشركة أو المؤسسة فقد شملت تسع أسئلة من الاستبيان وهي مهمة جداً لمعرفة علاقة هذه الفئة المستهدفة بفروض البحث ومشكلته .

القسم الثاني : ما يتعلق بإدارة الشركة أو المؤسسة وضمت أربعة أسئلة هامة لمعرفة تفكير النمط الإداري ومدى حاجته لهذه الشهادة الخاصة بأحكام البيوع .

القسم الثالث : ما يتعلق بمن يرغب الحصول على شهادة الجودة الإسلامية في أحكام البيوع ؛ وقد شملت جميع الأسئلة المتبقية لمعرفة مستوى الإدراك للأحكام الشرعية بما يخص أنشطة الشركة أو المؤسسة التجارية .

وقد تم نشر الاستبيان على بعض القوائم البريدية والأدلة التجارية وبلغ عدد الشركات والمؤسسات التي تمت مراسلاتها (٢٠٠) شركة ومؤسسة تجارية ؛ وتجاوب منهم مع الاستبيان (٧) فقط .

وكانت إجابات المبحوثين بما يخص الفئات المستهدفة وهي أسئلة القسم الأول المتعلق ببيانات الشركة أو المؤسسة والتي هي :

- ١- جهة الترخيص
- ٢- اسم الشركة أو المؤسسة
- ٣- نوع النشاط
- ٤- الدولة
- ٥- الشهادات والجوائز (اختياري)
- ٦- ما هي مميزات نشاطك التجاري ؟ (اختياري)
- ٧- ما هو عدد العاملين في الشركة أو المؤسسة ؟
- ١ - ١٠

- ١١ - ٢٠
- ٢١ - ٣٠
- أكثر من ٣٠
- ٨ ما هي عدد السنوات منذ تأسيس الشركة أو المؤسسة ؟
- ٣ - ٠
- ٦ - ٤
- ٩ - ٧
- أكثر من ١٠

٩- رقم الهاتف أو البريد الإلكتروني للشركة أو المؤسسة (اختياري)
فكانت الأجابات كما في الجداول التالية :
بيانات الشركات والمؤسسات

جدول رقم (١/١)

عدد الإجابات المستلمة	النسبة	حكومية	النسبة	نقابية	النسبة	غيرها	النسبة
١ - جهة الترخيص							
٧		٧	١٠٠%	٠		٠	

يظهر الجدول رقم (١/١) أنه أنواع جهات الترخيص متعددة والنسب المرتفعة الخاصة بوزارة التجارة أو غيرها تدل على أنهما الجهة المخولة بتأكيد البيانات الدقيقة عن واقع هذه الشركات والمؤسسات وهي المعنية بمضامين الجودة وتقييمها بشكل عام مما يرتب عليها

مسؤولية النهوض بمستوى الجودة بأحكام البيوع ، إذ تؤكد لديها أهمية هذه الشهادة بالتعاون مع الجهات الشرعية الأكاديمية المختصة .

جدول رقم (٢/١)

عدد الاجابات المستلمة	النسبة
٢ - اسم الشركة	
٧	١٠٠ %

الجدول رقم (٢/١) الغرض من هذا السؤال بالاستبيان هو تأكيد تمييز الجهات التي قد تشترك في جهة الترخيص ونوع النشاط والبيانات الأخرى .

جدول رقم (٣/١)

عدد الاجابات المستلمة	النسبة	أكثر	النسبة	أقل	النسبة
٣ - نوع النشاط					
٧	١٠٠ %	المقاولات	١٥ %	متفرق	٨٥

يظهر هذا الجدول رقم (٣/١) مشاركة نشاطات تجارية مختلفة فقد تضمنت التجارة الألكترونية، مفروشات منزلية، تجارة المواد الطبية غير الدوائية، كماليات نسائية، الصناعة العلاجية (العلاج بالأوكجسين)

جدول رقم (٤/١)

عدد الاجابات المستلمة	النسبة	أكثر	النسبة	أقل	النسبة
٤ - الدولة					
٧	%١٠٠	قطر	%١٥	متفرق	%٨٥

يوضح هذا الجدول (٤/١) نسبة مشاركة الشركات والمؤسسات بحسب دولها ، ويتضح من خلال الإجابات ارتفاع نسبة المشاركات من دولة قطر بالاستبيان

جدول رقم (٥/١)

عدد الاجابات المستلمة	النسبة	جودة	النسبة	تميز	النسبة	مشاركات	النسبة	تقدير	النسبة
٥ - الشهادات والجوائز (اختياري)									

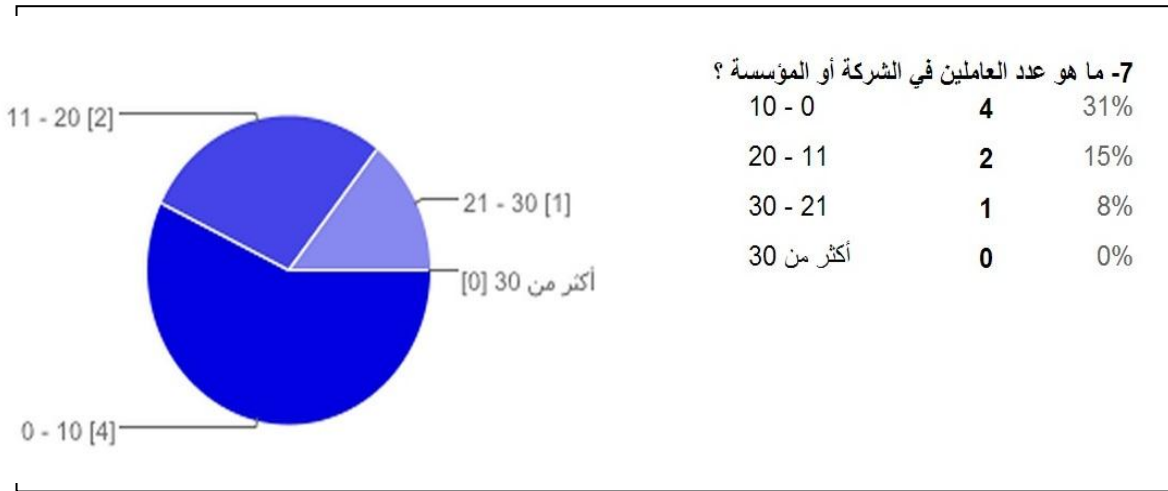
الجدول رقم (٥/١) لا توجد إجابات من قبل المشاركين على هذا الجدول

جدول رقم (٦/١)

عدد الاجابات المستلمة	النسبة	نشاط مميز	النسبة	نشاط عادي	النسبة
٦ - ما هي مميزات نشاطك التجاري ؟ (اختياري)					
٣	%٤٠	١	%٣٠	٢	%٧٠

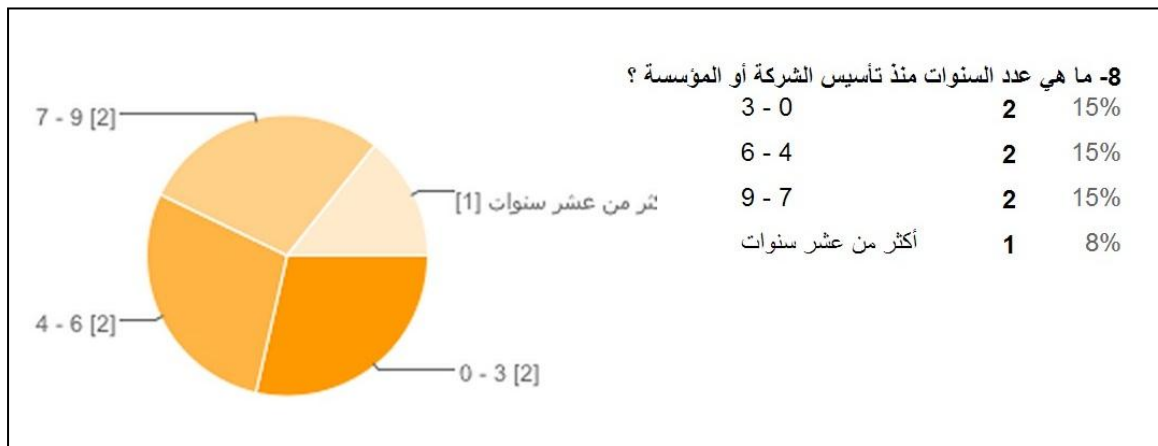
يظهر الجدول رقم (٦/١) أن كثير من الشركات أو المؤسسات لا تملك رسالة أو رؤية تميزها بكونها تنطلق من مبدأ أو توجه معين .

جدول رقم (٧/١)



من خلال الأجابات في الجدول رقم (٧/١) يتبين أن أغلب الشركات أو المؤسسات المشاركة في الاستبيان يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١ - ١٠ .

جدول رقم (٨/١)



من خلال الإجابات في الجدول رقم (٨/١) يتبين أن أغلب الشركات أو المؤسسات المشاركة في الاستبيان لا تتجاوز ١٠ سنوات من تأسيسها

جدول رقم (٩/١)

عدد الاجابات المستلمة	النسبة
٩- بيانات الاتصال والتواصل	
٥	٧٥%

هذ السؤال بالاستبيان مخصص للتواصل مع بعض الشركات والمؤسسات للاستيضاح من بعض الأجوبة

أما إجابات المبحوثين الخاصة بإدارة الفئات المستهدفة وهي أسئلة القسم الثاني :

١- هل يوجد لديكم خبير أو مستشار شرعي ؟

- نعم

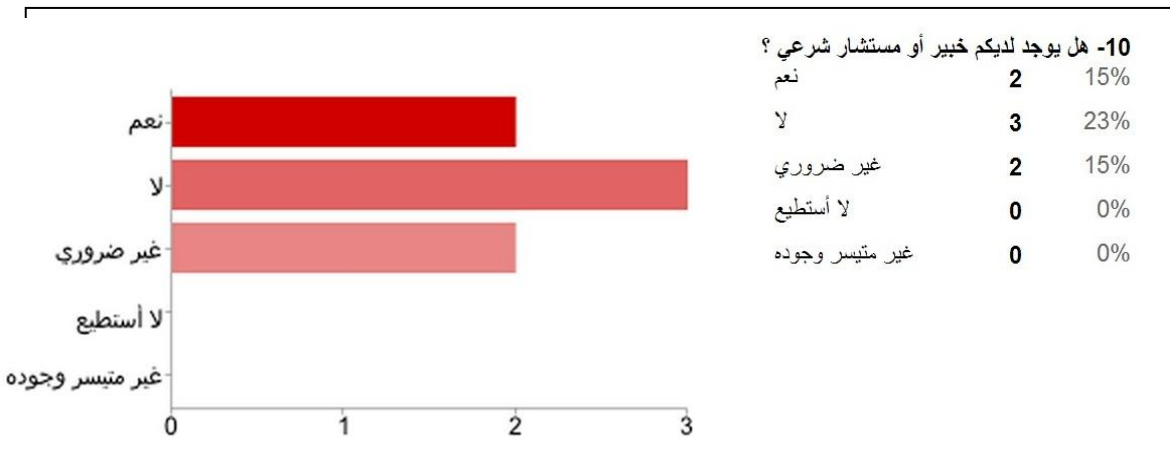
- لا

- غير ضروري

- لا أستطيع
- غير متيسر وجوده
- ٢- كيف تتعامل مع الحوادث وتبين من أحكامها الشرعية ؟
 - استشارة من أثق بعلمه ودينه
 - بالتواصل مع لجان الفتوى الرسمية
 - أبحث في كتب الفتوى ومواقع الانترنت
 - لا أعرف
 - غير ذلك
- ٣- وضح أكثر، ماذا تقصد بـ (غير ذلك) في حالة اختيارك له ؟
- ٤- هل تعتقد أن عملك موافق لأحكام البيوع الإسلامية ؟
 - نعم
 - لا
 - ممكن
 - لا أعرف

بيانات إدارة الشركات والمؤسسات

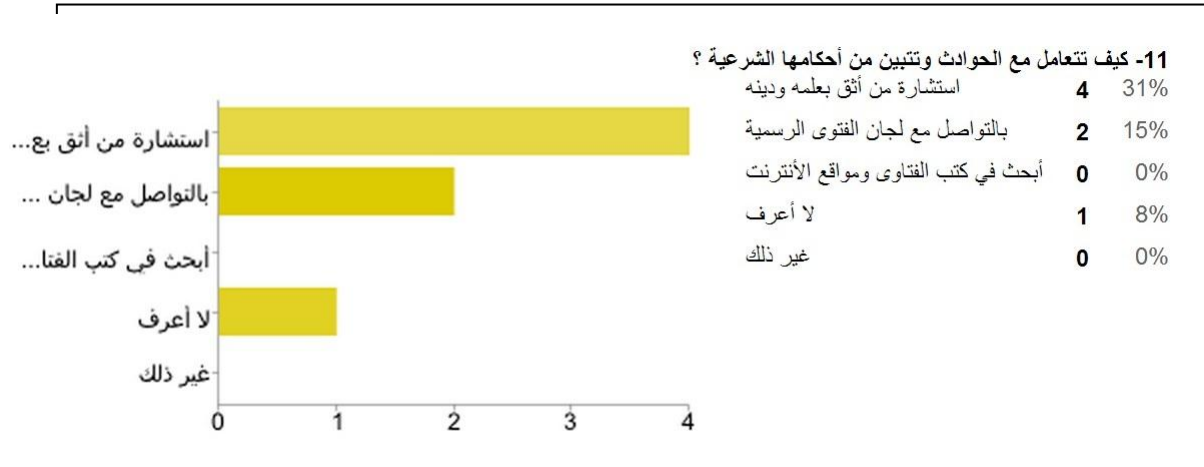
جدول رقم (١/٢)



ما يظهر هذا جدول رقم (١/٢) من نسب بخصوص هذا الصفة الوظيفية بالشركات قليلة جداً

مما يدل على واضح على أهمية وجود مثل هذه الشهادة لسد هذا الفراغ .

جدول رقم (٢/٢)



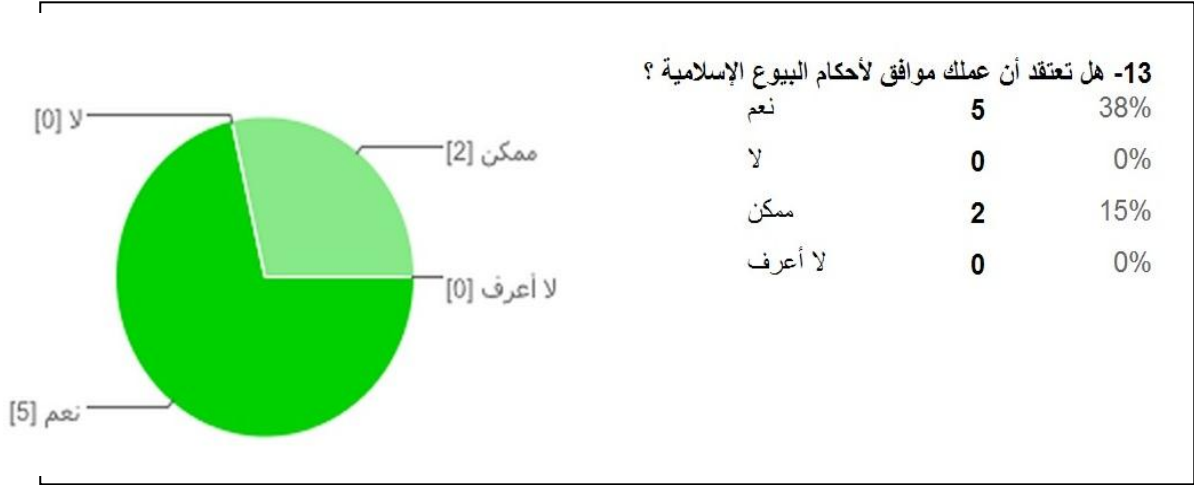
يبين الجدول رقم (٢/٢) طريقة تعامل إدارة الشركات والمؤسسات مع الأحكام الشرعية الخاصة بنشاطها ومستوى التقييم من الاستبيان يوضح لنا الغالبية يعتمدون على اجتهادات شخصية

جدول رقم (٣/٢)

عدد الإجابات	مقبول	النسبة	غير مقبول	النسبة
٢- وضح أكثر، ماذا تقصد بـ (غير ذلك) في حالة اختيارك له ؟				

جدول رقم (٣/٢) يفتح المجال لكثير من الاحتمالات التي قد تذهب لها إدارة الشركات والمؤسسات لمواجهة المشكلات الشرعية التي قد تعترى معاملاتها، ولا توجد إجابات على هذا السؤال من قبل المشاركين بالاستبيان .

جدول رقم (٤/٢)



جدول رقم (٤/٢) يؤكد على قناعة إدارة الشركة او المؤسسة بأنها توافق أحكام البيوع الإسلامية، ومن خلال الأجابات يتضح لنا غالبية المشاركين يعتقدون أنهم موافقون لأحكام البيوع الإسلامية .

وأخيراً إجابات المبحوثين بما يخص الفئات الراغبة بالحصول على شهادة أحكام البيوع وهي أسئلة القسم الثالث :

- ١- هل تعتقد أن تطبيق أحكام البيوع بشكل مدروس وشامل يخدم نشاطك التجاري ؟
- نعم
 - لا
 - ممكن
 - لا أعرف

٢- هل تعتقد أن الكادر الوظيفي ضمن نشاطك التجاري يحتاج إلى دورة شرعية في أحكام البيوع الإسلامية ؟

- نعم
- لا
- ممكن
- لا أعرف

٣- إذا كنت مهتماً بالحصول على شهادة الجودة الإسلامية بأحكام البيوع ، فما هو السبب برأيك ؟

- الحرص على الرزق الحلال
- الترويج لمنتجاتك وخدماتك بالأسواق الإسلامية
- السعي لإيجاد سوق واقتصاد إسلامي
- لكل ما تقدم
- ٤- ماهو تصورك لمزلة منتجاتك وخدماتك بحسب ترتيب الضروريات الخمس ؟

بمعنى ما هو دور منتجاتك تحديداً بالدرجة كما ترى أنت في الحفاظ على أحد هذه الضروريات في نفسك والمجتمع

- الدين النفس العرض العقل المال

- الدرجة الأولى

- الدرجة الثانية

- الدرجة الثالثة

- الدرجة الرابعة

- الدرجة الخامسة

٥- وضع علاقة نشاطك بهذه الضروريات ؟

٦- هل يتعارض نشاطك التجاري بالفعل أو الأثر مع ما تقدم من الضروريات الخمس ؟

- نعم

- لا

- ممكن

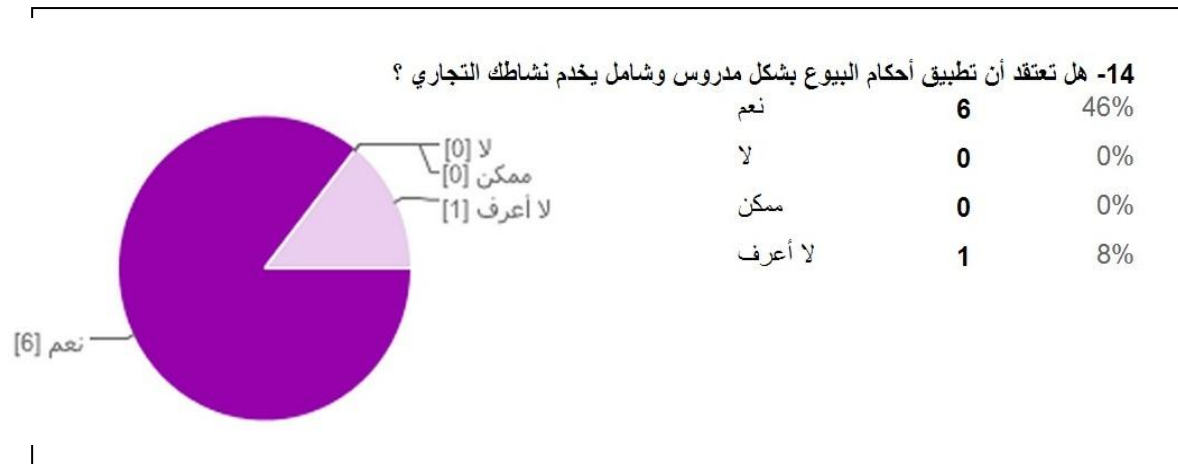
- لا أعرف

٧- ما هي أكثر أسباب حرمة البيوع الخمسة انتشاراً في المعاملات التجارية ؟ هذه علل البيوع الخمسة ترجع لها كل أنواع البيوع المحرمة فأبي الأسباب تعتقد أنها أكثر انتشاراً في الأسواق

الغرر (الغش التجاري) الضرر حرمة العين حرمة الزمان أو المكان الربا

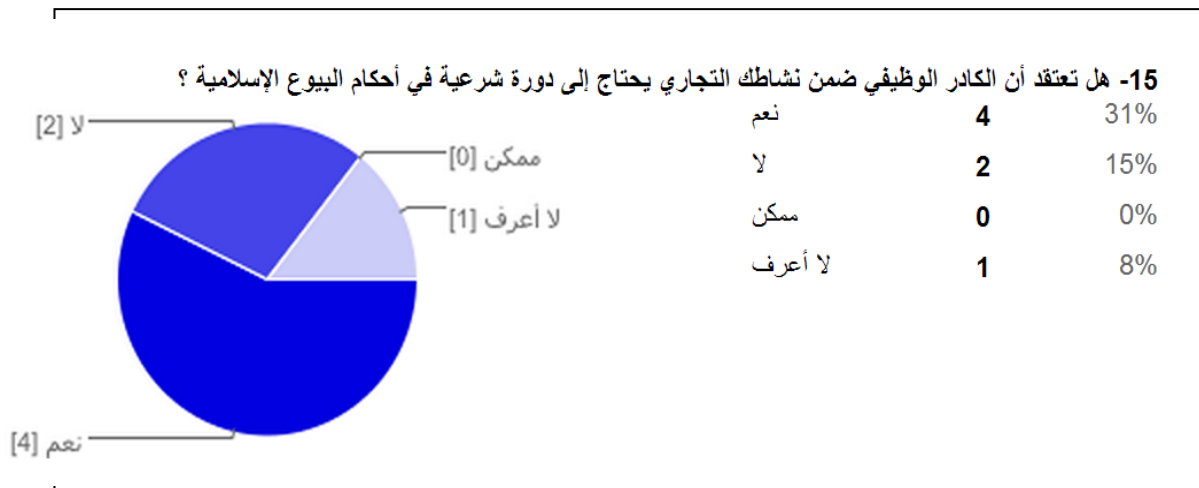
وكانت بيانات الشركات والمؤسسات الراغبة بالحصول على شهادة أحكام البيوع كالتالي :

جدول رقم (١/٣)

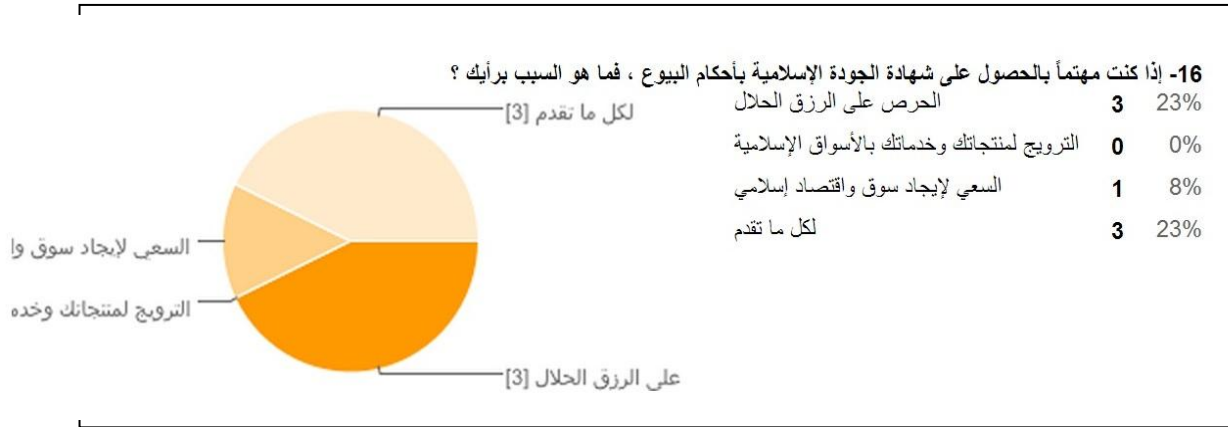


من خلال الجدول (١/٣) يريد الباحث التأكيد على شمولية نظام أحكام البيوع لمجريات العمل في الشركة والمؤسسة، وكانت أجابات أغلب المشاركين تؤكد شمولية أحكام البيوع بشكل مدروس يخدم نشاطها التجاري .

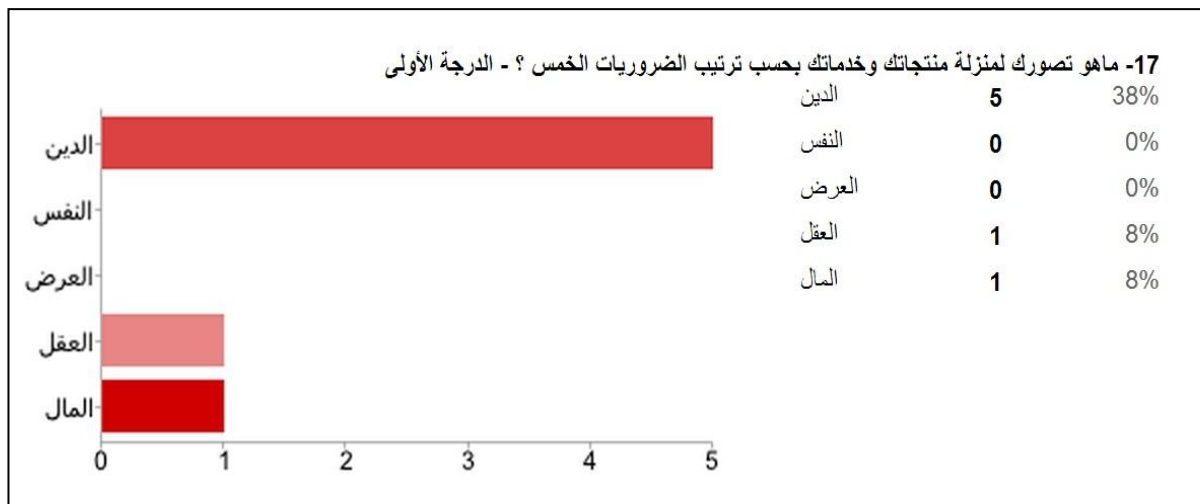
جدول رقم (٢/٣)

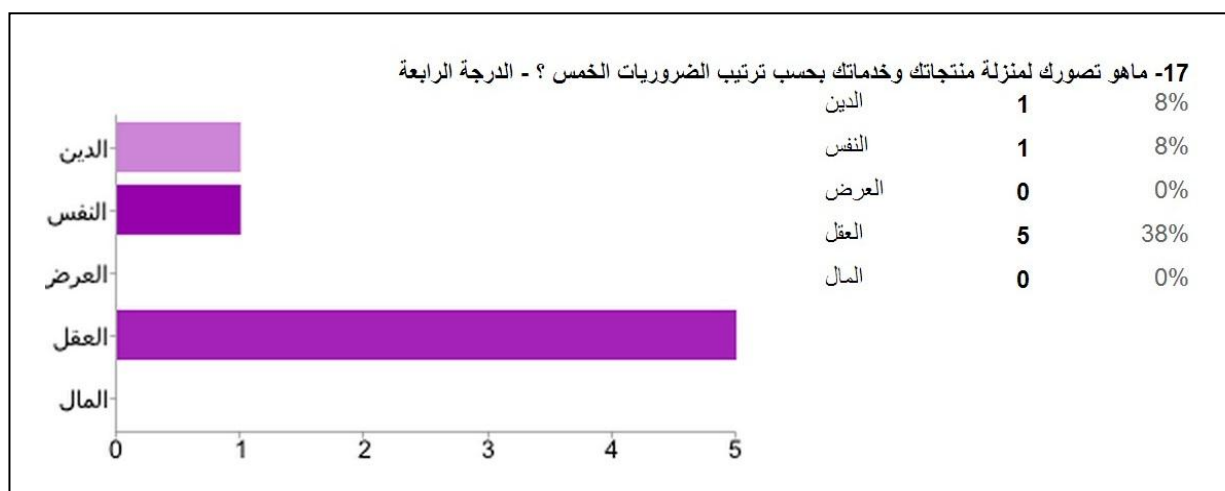
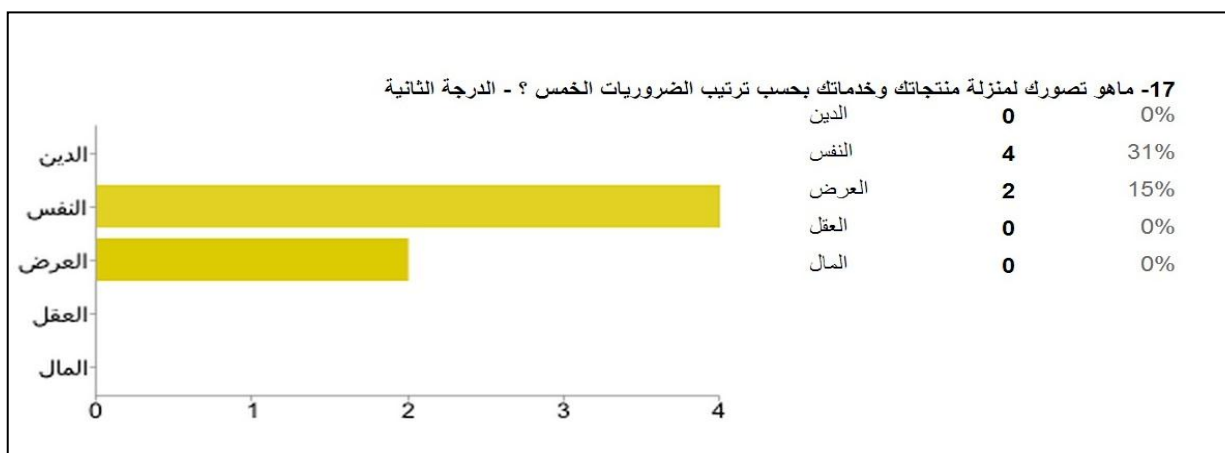


يوضح الجدول رقم (٢/٣) نسبة الحاجة في الشركة والمؤسسات للدورة الشرعية الخاصة بأنشطتهم في أحكام البيوع وكانت تؤكد حاجة الأنشطة التجارية لمثل هذه الدورات .
جدول رقم (٣/٣)



يوضح جدول رقم (٣/٣) نسبة أسباب المهتمين بالحصول على شهادة الجودة في أحكام البيوع، وتبين من خلال أجابات المشاركين أن الرزق الحلال هو الهدف الأساسي من الحصول على الشهادة .
جدول رقم (٤/٣)







من خلال جدول رقم (٤/٣) نتوصل إلى مدى إرتباط رؤية الشركة أو المؤسسة بالمقاصد الشرعية والتي تؤكد الشهادة على تفعيل دورها بمفهوم الجودة من خلال توجيه الإدارة والعاملين للرؤية الشرعية لحقيقة الجودة ومن خلال هذه الإجابات يتضح أن غالبية المشاركين يعتقدون أن أنشطتهم التجارية تخدم الدين بالدرجة الأولى .

جدول رقم (٥/٣)

عدد الإجابات	النسبة	مقبول	النسبة	غير مقبول	النسبة
٥- وضح علاقة نشاطك بهذه الضروريات ؟					
٣	٤٠%	٢	٧٠%	١	٣٠%

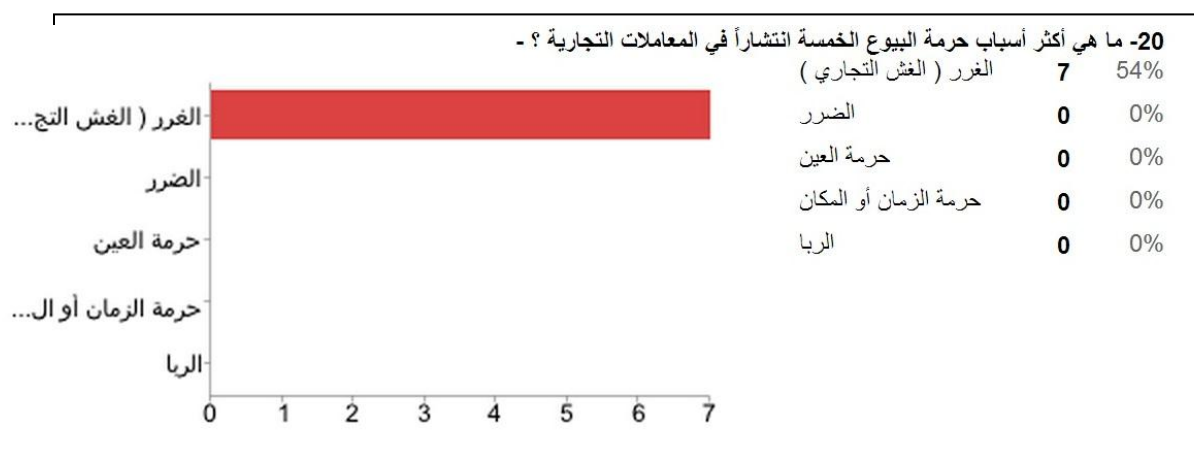
يوضح جدول رقم (٥/٣) نسبة المتفهمين لدور هذه الضروريات الخمس في رسالة شركاتهم ومؤسساتهم بشكل تفصيلي ، وكانت الأجابات تؤكد صلة حفظ الضروريات في النشاط ما عدا واحدة .

جدول رقم (٦/٣)



يظهر جدول رقم (٦/٣) نسبة الواعين لخطورة تعارض النشاط التجاري بالفعل أو الأثر لهذه الضروريات الخمس فالمال يؤخر عنها جميعاً ، واطهرت نسبة الأجابات عدم تعارض غالبية أنشطة المشاركين للضروريات الخمس .

جدول رقم (٧/٣)



يوضح الجدول رقم (٧ / ٣) نسبة أكثر أنواع البيوع المحرمة انتشاراً بحسب رأي المستثمرين والتجار في الشركات والمؤسسات المشاركين في الاستبيان هي الغرر (الغش التجاري)

المبحث الثاني : طبيعة المخالفات والمعوقات

يكشف هذا المبحث طبيعة العلاقة بين البيانات السابقة الخاصة بالدراسة الميدانية وطبيعة مبادئ الجودة الإسلامية في أحكام البيوع ، وأثرها في التطبيق العملي، ويمكن حصر المخالفات والمعوقات بالمطالب التالية :

المطلب الأول : عدم الوعي والإدراك لأهمية الجودة

المطلب الثاني : أهمية ربط ثقافة الجودة بالقيم والمبادئ الشرعية

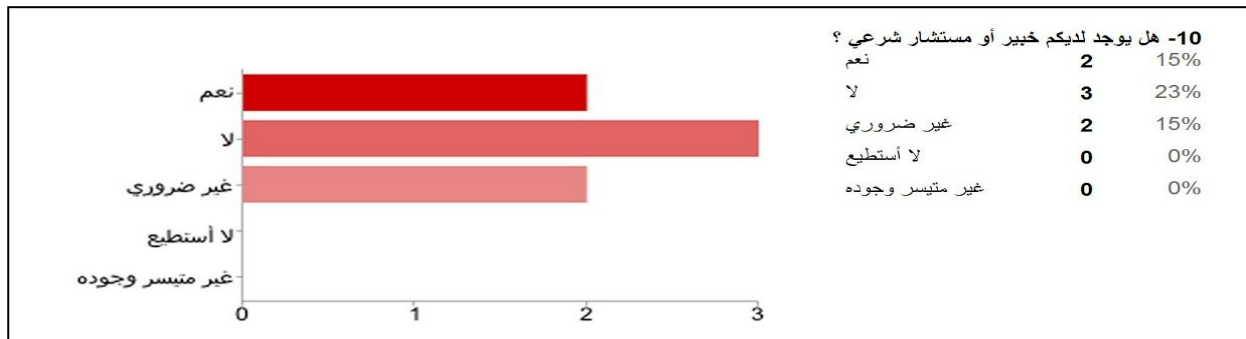
المطلب الثالث : غياب دور المؤسسات الأكاديمية الشرعية في الواقع العملي

المطلب الأول : عدم الوعي والإدراك لإهمية الجودة

لا أحد يشك الآن في أن دولنا في العالم العربي والإسلامي تعاني من تخلف شديد في مجال القدرة التنافسية ورفع معدلات الربحية بل بعض دولنا لولا أن حباه الله ببعض الثروات لكنت الآن من أكثر دول العالم فقراً وتخلفاً؛ بينما نجد كثير من الدول الأخرى لا تمتلك من الثروات والمؤهلات ما يعادل ٢٥% مما عندنا إلا أنها فاقت دولنا بل وتقدمت على أكبر الدول الصناعية في العالم كل ذلك بسبب مراعاة قوانين وسنن وضعها الله لنا لكننا جهلناها أو تجاهلناها لعدم إيمانينا بأهميتها العملية بالشكل المناسب لواقع التحديات العصرية أنها سنن مفهوم الجودة الإسلامية بأحكام البيوع .

" ليس أدل على مدى أهمية إدارة الجودة الشاملة من النجاح الذي حققته الشركات اليابانية على حساب الشركات الأمريكية في الثمانينات من القرن العشرين؛ نتيجة تطبيقها لمفهوم إدارة الجودة الشاملة" ٢٨٨

وقد قدم الباحث ما يؤكد ارتباط مفهوم الجودة الشاملة بالقيم الإسلامية وتوافقها معها مما يغني عن الإعادة هنا؛ إلا أن هذا الإدراك والوعي قد لا يزال عند البعض من المسلمين في أحسن الأحوال نظرياً ولم يتحول إلى مؤسسات جودة إسلامية تضع معايير شرعية نابعة من الكتاب والسنة فتحقق للأمة سعادة الدارين ومما يؤكد أن من أكبر المعوقات هو عدم الوعي والإدراك لإهمية الجودة في أحكام البيوع هو ما خرجت به نتائج الاستبيان كما هو موضح في الجدول رقم (١/٢) :



٢٨٨ - جودة، مرجع سابق ص ٢٤

المطلب الثاني : أهمية ربط ثقافة الجودة بالقيم والمبادئ الشرعية

كثير من القيم قد تختل إن لم تكن نابعة من عقيدة وإيمان فالمبادئ والقيم دائماً في صراعٍ مع النفس البشرية ونوازعها الشهوانية؛ فهي حتماً تؤثر في سلوك الشخص، وتعامله مع غيره. "ومن الناحية الفعلية للشرعية نجد في مقاصدها البرهان القائم على ذلك لأن جميع حكماء العالم يقولون مقاصد العقلاء في أمرين: جلب النفع ودفع الضرر؛ والشرعية جاءت بتحقيق هذين المطلبين وزادت مطلباً ثالثاً : وهو الحث على مكارم الأخلاق ومحاسن العبادات.

جلب المنافع: فمن جلب المنافع إباحة جميع ما في الأرض وتسخير كل القوة لخدمة الإنسان والقاعدة في ذلك عند الفقهاء: الأصل في الأشياء الإباحة حتى يأتي الحضر؛ وعليه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^{٢٨٩} ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^{٢٩٠} ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^{٢٩١} وقد شرعت العقود لتناول هذه المنافع من بيع وإيجار وشركة وغير ذلك مما يجلب النفع على الفرد وعلى الجماعة؛ وأقيمت على أسس قويمية ولم تترك لتراضي المتعاقدين حسب أهوائهم بل لا ضرر ولا ضرار؛ والغرم بالغرم؛ وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط؛ لا كما يقول المقلدون : العقد شرعة المتعاقدين؟! لأن العقد أحياناً يكون بين قوي وضعيف؛ أو غني وفقير فيقع الحيف^{٢٩٢}.

لذا فالانطلاق بالجودة من هذا المفهوم فأنا نربط ميثاق الجودة بميثاق مقدس فنحقق رضى الله تعالى و هو أغلى وأسن المطالب، ثم نُحسن الوضع التنافسي ونرفع معدلات الربحية ونُحقق

٢٨٩ - [سورة البقرة ، الآية : ٢٩]

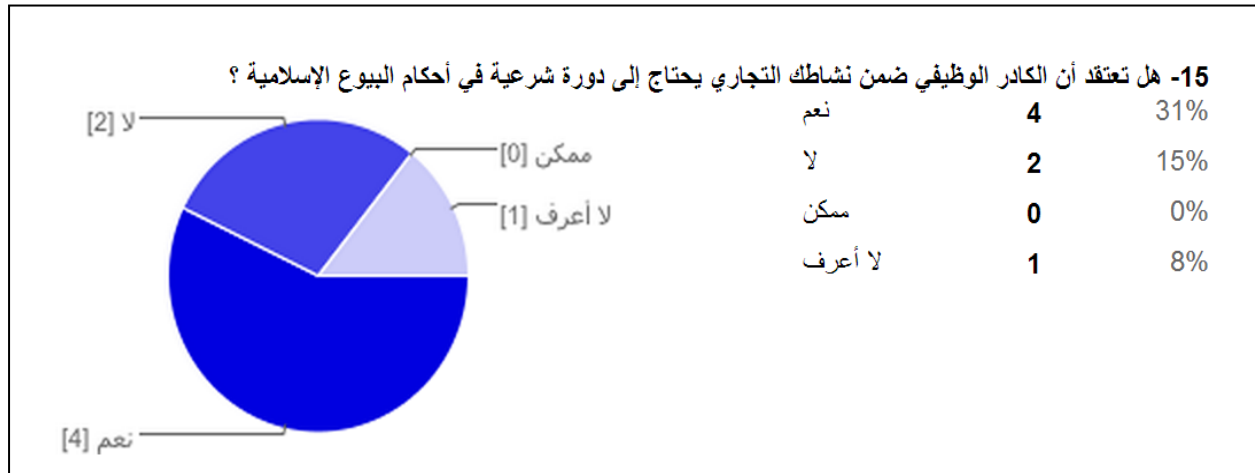
٢٩٠ - [سورة الجاثية ، الآية : ١٢]

٢٩١ - [سورة الجاثية ، الآية : ١٣]

٢٩٢ - سالم ، عطية بن محمد، ت ١٤٢٠، محاسن الشريعة ومساويء القوانين الوضعية ، ص٢٣ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الأول - السنة السادسة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

تفوق الاقتصاد الإسلامي ونجعل له الريادة بتحسين جودة المنتجات المصنعة أو الخدمات المقدمة بمفهومها الإسلامي؛ فهذا الطرح غالباً ما يغيب من الناحية العملية على المؤسسات والشركات فهل يخطر ببال شركة ما في عالمنا الإسلامي والعربي خاصة أن تجتمع الشركة على مشروع جديد ويكون من بين فقراته تعزيز دور الجودة من خلال دورة شرعية مختصة بنظام العمل وتقديم الخدمات؟! قد يكون هذا موجود إلا أنه بالحقيقة نادر جداً .

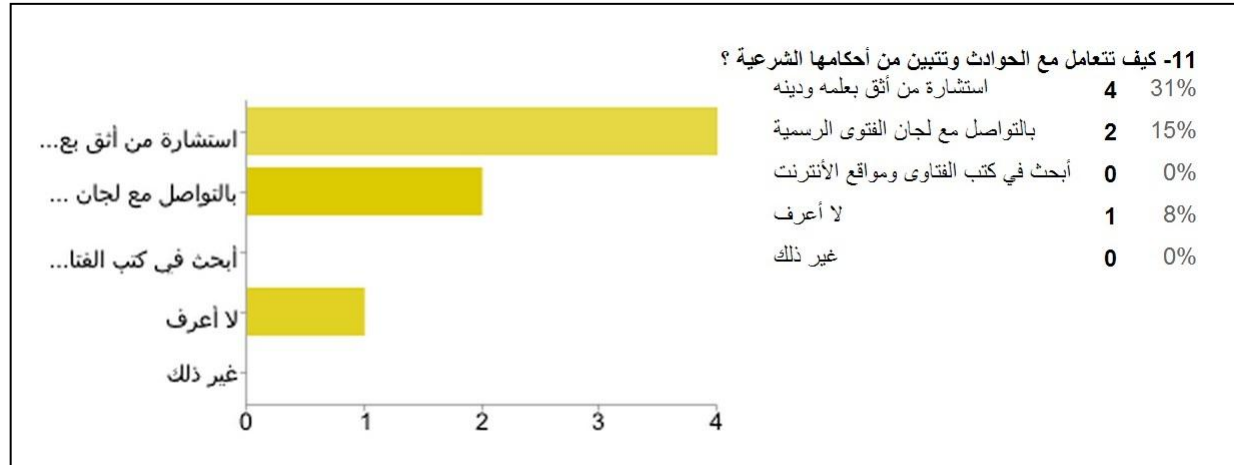
ويتضح جلياً تأكيد هذا المعوق من خلال نتائج الاستبيان المتعلق بحاجة العاملين بالشركات والمؤسسات إلى دورات شرعية جدول رقم (٢/٣)



المطلب الثالث : غياب دور المؤسسات الأكاديمية الشرعية في الواقع العملي

لا تكاد توجد أكاديمية شرعية معنية بتطوير السوق التجاري من الناحية الشرعية، مع كثرتها إلا إن أغلب الأطروحات المقدمة في الجانب الاقتصادي هي نظرية ما عدا تجربة المصارف الإسلامية والتأمين الإسلامي أو التعاوني وقد حققت هذه التجربة نجاحات رائعة؛ وأصبحت البرامج التي تقدمها منافسة لمؤسسات عريقة القدم في هذا المجال، وهذا مما يشجع المؤسسات الأكاديمية الشرعية على تبني مشروع الباحث في " برنامج الجودة بتطبيق أحكام البيوع الإسلامية " ومما لا شك فيه أن خير من يقوم بهذه المهمة هي المؤسسات الأكاديمية الشرعية كونها صاحبة التخصص في هذا المجال.

ولذا مما يترتب على مؤسسات البحث الأكاديمية إيجاد الصيغة العصرية المناسبة لتتعاطى مع منهجها الشرعي بشكل أكثر إيجابية، ومن مؤشرات هذه الحاجة لهذا الدور الريادي نلاحظ نتائج الاستبيان في جدول الخاص الذي يبين غياب دور المؤسسات الأكاديمية الشرعية في الواقع العملي جدول رقم (٢/٢)



المبحث الثالث : النتائج النهائية للدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث خلاصة الدراسة والميدانية من مطالبين رئيسيين :

المطلب الأول : قيام نظام اقتصاد إسلامي مرتبط بوجود عمل مؤسسي موحد

المطلب الثاني : تجديد الخطاب للتعامل مع الواقع

المطلب الأول : قيام نظام اقتصاد إسلامي مرتبط بوجود عمل مؤسسي موحد

إن من أهم التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية ومؤسساتها الشرعية، هو ضعف التأثير الحضاري، وعدم المشاركة الفعالة بمفردات الحياة اليومية للفرد المسلم، وعدم تطبيق الشريعة في أنظمة أغلب الدول الإسلامية، فضلاً عن عدم وجود رؤية ضمن استراتيجية مناسبة لعلاج هذه التحديات.

في كل مناسبة تبرز الأحداث عجز المؤسسات الأكاديمية الشرعية في التعامل مع النوازل والحوادث المتجددة واقعاً، ولهذا الأمر اسبابه :

الأول : ضعف الإيمان والتعلق بالأسباب المادية البحتة .

الثاني : ضعف البناء المؤسسي لإكاديميات البحث الشرعي .

فلا يمكن لأمة تؤمن بقيم أمة الإسلام لا تستطيع أن تصنع حضارة، إلا أن تكون قد أختلت عندها هاتين الخصلتين أو كلاهما (الإيمان، أو الأعراض عن سنن النجاح) .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أننا نتكلم عن سنن وقوانين أحكام البيوع الإسلامية والتي نجح بها غيرنا من العالمين؟! فهذا يوجب علينا - نحن أهل هذا الدين - المساهمة في إعادة صياغة تقديم أحكام البيوع الإسلامية كي تكون أمتنا أمة قوية منتجة قادرة على المنافسة في الجانب الاقتصادي والحضاري .

ومن هنا يتوجب معرفة أهم شروط نجاح العمل المؤسسي؛ لكن قبل الشروع بشروط العمل المؤسسي لا بد من معرفة مفهوم المؤسسة ؟

تعريف المؤسسة

وتُعرّف المؤسسة بأنها " نظام اجتماعي نسبي، وإطار تنسيقي عقلائي، بين أنشطة مجموعة من الناس تربطهم علاقات مترابطة ومتداخلة، يتجهون نحو تحقيق أهداف مشتركة، وتنظم

علاقاتهم بهيكلية محددة، في وحدات إدارية وظيفية ذات خطوط محددة السلطة والمسؤولية " ٢٩٣ .

ويمكننا من خلال هذا التعريف معرفة شروط نجاح العمل المؤسسي :
أولاً : نظام اجتماعي نسبي : إذا لا بد ان يكون نظام نسبي يخضع لمعايير محددة ومختارة بعناية لتحوز على رضى وثقة أكبر عدد من ممكن الهيئات الاجتماعية والرقابية ليتحقق لها القبول والقوة في التطبيق .

ثانياً : إطار تنسيقي عقلائي : التنسيق بين الجهات ذات العلاقة داخل المؤسسة وخارجها فلا بد لهذه المؤسسة الأكاديمية الشرعية تضم بين طياتها عدد من المختصين بالاقتصاد ومهندسي الجودة و تتعرف على أهم الشهادة التي ممكن تتعاون معها وتعتمدها، وهكذا ترسم سياسية تستطيع من خلالها تتحكم بمفاصل الحركة الاقتصادية بشكل إيجابي يعكس الصورة المشرفة لشريعتنا الغراء .

ثالثاً : يتجهون نحو تحقيق أهداف مشتركة : تأكيد تحديد الهدف أو مجموعة الأهداف لجميع العاملين بهذه المؤسسة بشكل واضح ضروري جداً لترسم بأذهان كل من يقوم بأي عمل داخل هذه المؤسسة؛ بل ويرى هذه الأهداف جميعها متحققه عيناً في كل إنجاز يقوم به، سواء كانت هذه الأهداف مادية أو معنوية .

رابعاً : وتنظم علاقاتهم بهيكلية محددة : لم يعد يصلح إدارة أصغر مشروع اليوم بدون هيكلية فهذا الأمر يعد من أركان العمل المؤسسي^{٢٩٤}، إلا أنه من العيوب المنتشرة في عالمنا العربي والإسلامي هو أن الهيكلية في الغالب لا تعكس المهام الوظيفية لأصحابها من حيث التخصص؛ وكذلك عدم المراجعة والتقييم والتعديل على الهيكلية؛ بل قد تكون بعض

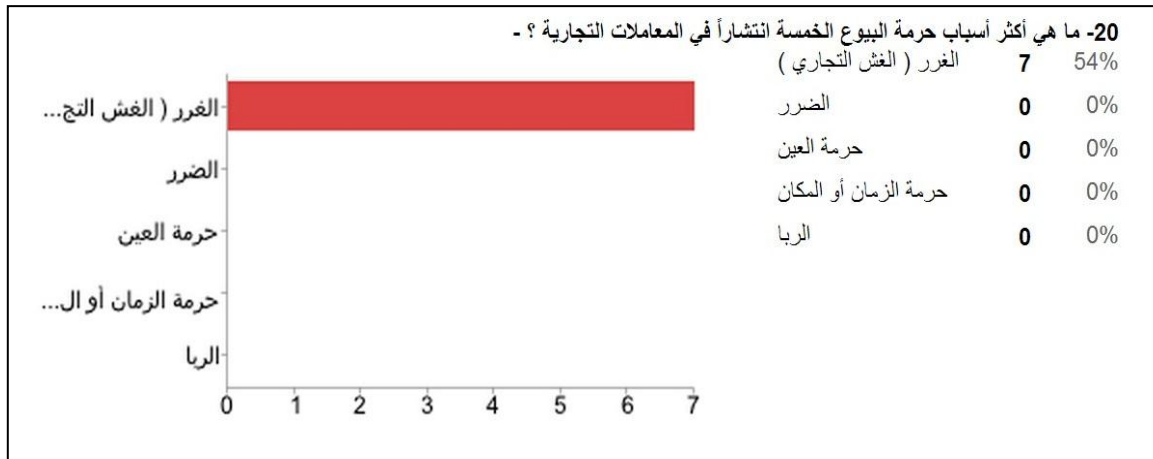
٢٩٣ - العدلوني ، محمد أكرم ، العمل المؤسسي ص ١٤ ، قرطبة للأنتاج الفني ، الرياض ، والإبداع الخليجي ، الكويت

، ط ٢٥ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

٢٩٤ - العدلوني، مرجع سابق، ص ٦٨

الوظائف حصراً على عائلة أو جنسية معينة ! وهذه من أكبر أشكاليات العمل المؤسسي في العالم العربي بشكل خاص .

علماً بأن هذا الموضوع واسع جداً وما أراد أن يشير له الباحث من خلال هذا المطلب هو ضرورة اعتماد نظام مؤسسي متطور يعتمد أحدث أساليب الإدارة بمختلف التخصصات لتخدم الهدف الأساسي من برنامج شهادة الجودة في أحكام البيوع ، وقد أوضح الاستبيان من خلال الدراسة الميدانية ان هناك شيوعاً كبيراً في الأسواق لبيوع الغرر (الغش التجاري) جدول رقم (٧/٣)



المطلب الثاني : تجديد وسائل تطبيق أحكام البيوع الإسلامية

يمكننا تجديد وسائل تطبيق أحكام البيوع الإسلامية من خلال النظم المعاصرة كبرنامج الجودة مع الاحتفاظ بخصائص الجودة الإسلامية لا التنازل عنها واستبدالها بأحكام جديدة كما يفعل كثير من دعاة التجديد؛ بل المقصود الريادة وأضاف ما هو أفضل للحضارة الإنسانية كما يعتقد أهل الإسلام .

ومنها أيضاً استخدام المفردات التجارية الشائعة لا المصطلحات الفقهية الأكاديمية فالمصطلحات الفقهية في البيوع مهمة جداً بلا شك لطالب العلم لكن لعامة الناس ممن يعملون بالتجارة ويحتاجون لأحكام البيوع ليس مهماً عندهم المصطلح العلمي بل الحكم الشرعي

المرتبط عملياً بالواقعه مهما كان لفظه هو المهم بالنسبة له؛ لذا قال علي رضي الله عنه : " حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله " ^{٢٩٥} فيجب مراعاة أحوال الناس ولغة عصرهم وعاداتهم ، ومن العادات والأعراف في العصر الحاضر أن تنتظم الأمور ضمن برامج مؤسسية وشهادات دولية لتكون معترف بها وذات تأثير حضاري و اجتماعي واسع ومقبول .

" فالأحكام الشرعية الاجتهادية تنظم ما أوجبه الشرع الذي يهدف إلى إقامة العدل وجلب المصالح ودرء المفسدات، فهي ذات ارتباط وثيق بالأوضاع والوسائل الزمنية، فكم من حكم كان تدبيراً نافعا لبيئة في زمن معين، فأصبح بعد جيل أو أجيال لا يوصل إلى المقصود منه، أو يفضي إلى عكسه، وعلى هذا أفق كثير من الفقهاء في شتى المذاهب الفقهية في كثير من المسائل بعكس ما أفق به أئمة مذاهبهم الأولون " ^{٢٩٦} .

وقد تختلف الأحكام في إنكار المنكر والأمر بالمعروف بحسب ما يترتب عليه من مصالح أو مفسدات في المستقبل فالحكم الشرعي ينظر إلى الواقع والمستقبل في إعماله وتطبيقه لا إلى الماضي، ويقتصر دور الماضي فيه إلى فهم سياق الدلالة النصية بتطبيق واقعي غير مختلف فيه بين السلف في القرون الثلاثة المفضلة، أما كيف نطبق الحكم الشرعي بالوسائل الحديثة الآن بدون الإخلال بالمقاصد الشرعية والدلالة القطعية للنصوص ؟ فهذا يحتاج منا فهم الواقع ومآلات الأمور بالمستقبل ، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله تعالى :

" إن النبي صلى الله عليه وسلم شرع لأئمة إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك

^{٢٩٥} - رواه البخاري، كتاب العلم ، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا، رقم الحديث

١٢٧ ج ١ ص ٣٧

^{٢٩٦} - الزحيلي، محمد مصطفى، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، ج ١ ص ٣٥٣، دار الفكر - دمشق ،

ط ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

والولادة بالخروج عليهم؛ فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا : أفلا نقاتلهم؟ فقال: لا، ما أقاموا الصلاة^{٢٩٧}؛ وقال: من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر ولا يترعن يدا من طاعته^{٢٩٨}.

ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر؛ فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه؛ فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت وردّه على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك - مع قدرته عليه - خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد؛ لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه كما وجد سواء.

فإنكار المنكر أربع درجات:

الأولى: أن يزول ويخلفه ضده.

الثانية: أن يقل وإن لم يزل بجملته.

الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله.

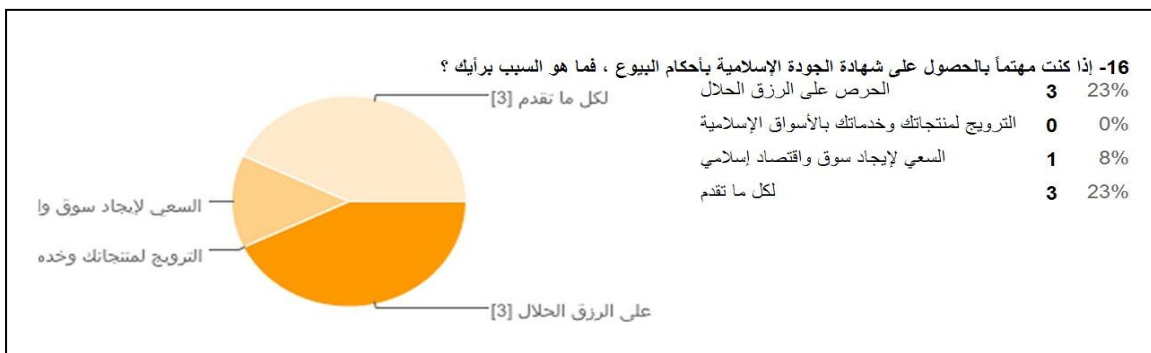
الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه.

٢٩٧ - رواه مسلم برقم : ٦٤٨ ج ١ ص ٤٤٨ ، كتاب الصلاة ، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام .

٢٩٨ - رواه البخاري برقم : ٧٠٥٤ ج ٩ ص ٤٧ ، بلفظ : «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شيراً فمات، إلا مات ميتة جاهلية»، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (سترون بعدي أموراً تنكرونها) ، رواه مسلم برقم : ١٨٤٩ ج ٣ ص ١٤٧٧ ، بلفظ : «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شيراً فمات، فميتة جاهلية»، كتاب الامارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر .

فالدريجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة؛ فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله كرمي الشاب وسباق الخيل ونحو ذلك، وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو ولعب أو سماع مكاء وتصدية فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد، وإلا كان تركهم على ذلك خيراً من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك فكان ما هم فيه شاغلا لهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشغلاً بكتب الجون ونحوها وخفت من نقله عنها انتقله إلى كتب البدع والضلال والسحر فدعه وكتبه الأولى، وهذا باب واسع؛ وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه يقول: مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار يقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال فدعهم^{٢٩٩}.

ومن هنا يتقرر أهمية جعل هذه الشهادة مشابغة لنظم الجودة كونها ستحقق جانب دعائي وترويجي لمنتجات لمن قد لا يحرص على الجانب الشرعي، وتحييده وجعل معاملاته موافقه للشرع فيه حماية للمجتمع ودعوة للأمر بالمعروف وأعانة له على نفسه من حيث يرغب ويسعى إليه؛ بل قد يتعدى الأمر لغير المسلمين كما يحدث الآن واقعاً فقد افتتحت بعض المصارف الأجنبية أقساماً خاصة بالتعاملات الإسلامية رغبةً في إيجاد أسواق جديدة، فقد يأتيها من يحرص كذلك على تطبيق برنامج الجودة في أحكام البيوع الإسلامية رغبةً في الوصول بمنتجاته وخدماته للأسواق الإسلامية ، ومن خلال الاستبيان تبين لنا أن هناك رغبة حقيقة لترويج المنتج مع الحرص على الرزق الحلال من جدول رقم (٣/٣)



بعد تناول الجانب العلمي والعملية لتحقيق معايير أحكام البيوع وفق أنظمة الجودة تخلص الدراسة إلى النتائج التالية :

- ١- تعتبر هذه الشهادة تزكية شرعية من الجهة المانحة وللشركة وضع الشعار المميز لحصولها على الثقة على منتجاتها وخدماتها والتمتع بكافة المميزات التسويقية والاعتبارية لهذه الشهادة ، مما يحقق لها قبول واطمئنان وروج في المجتمعات الإسلامية .
- ٢- ترى الدراسة أن هذه الشهادة من الضروريات الشرعية لحفظ الدين، والمال وتحقيق خيرية هذه الأمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
- ٣- تؤكد الدراسة على أن تعدد الأدوار الرقابية لا يعني بالضرورة التكرار، فالجزء يتكامل مع الكل، وهذه الدراسة معنية بقواعد وأحكام البيوع ليس إلا .
- ٤- لا تعني هذه الدراسة سد باب الحاجة أو الوصول إلى درجة الكمال فلا زال الباب واسع أمام الباحثين والمهتمين لتطوير هذه المعايير والأسس والتقييم الدوري لها والتعديل عليها بما يتناسب مع واقع البحث العلمي المجرد ، ومحاكاة التطورات المستحدثة .

١- توصي الدراسة جميع جهات القرار ذات الاهتمام المشترك بالعناية بهذه الدراسة وجعلها واقعاً حياً في مجتمعاتنا التي هي بأمس الحاجة لمثل هذه التقنيات التي تحفظ للأمة ريادتها وتخلص إلى موافقة شرع ربها.

٢- لضمان قوة هذه الآلية يقترح الباحث أن تكون ضمن منظمات إسلامية أو أي مظلة تجمع العالم الإسلامي، وبإدارة مباشرة من مؤسسة تعني بالتعليم الأكاديمي الشرعي ((كجامعة المدينة العالمية)) مثلاً ؟ وذلك لضمان إدارتها بشكل يجمع بين الجانب الشرعي، مع مراعاة الجانب التقني الهام في عصر المعلوماتية لتواكب شهادة الجودة الإسلامية متطلبات السوق الإسلامي.

٣- على الجهات الأكاديمية التي تمثل الجهاز الرقابي أن تكون بمستوى المسؤولية، ولا يكون دافع الربح والحصول على المميزات الاعتبارية من قبل الشركات الضخمة أو ذات النفوذ الواسع هدفها ؟! لأن هذا الأمر وأن كان ينفذ بقالب مؤسسي مقنن فهو مرده لشرع الله، ولا يخفى على العاملين والمتعاملين خطورة المتاجرة بأحكام الله تعالى

الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنية

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

٣ - فهرس المصادر والمراجع

٤ - فهر الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

نص الآية	رقم الآية	رقم السورة	اسم السورة	رقم الصفحة
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ	٢٦٧	٢	سورة البقرة	٤٩،48
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ	٢٨٢	٢	سورة البقرة	٤٨،47
وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ	٢٨٣	٢	سورة البقرة	48
أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى	175	2	سورة البقرة	74
وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا	275	2	سورة البقرة	76
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ	٢٩	٤	سورة النساء	٣٨،28
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ	٥٨	٤	سورة النساء	43
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ	1	5	سورة المائدة	46
وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ	١٥٢	٦	سورة الأنعام	40
يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا	26	7	سورة الأعراف	45
وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ	٦٠	٨	سورة الأنفال	43

37	سورة التوبة	٩	١٠٥	وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
74	سورة التوبة	9	111	وَأِلَى مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا وَيَا قَوْمِ أَوفُوا بِالْمِيثَاقِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ
42	سورة هود	١١	٨٤	مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ
42	سورة هود	١١	٨٥	وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ
42	سورة هود	١١	٨٦	نص الآية
38	سورة النحل	١٦	٩٧	وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَفَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ قَالَ مَا مَكْنِيَ فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ
53	سورة النحل	١٦	٨٩	رقم الآية
رقم الصفحة	اسم السورة	رقم السورة		
46	سورة النحل	١٦	٩٢	
40	سورة الإسراء	١٧	٣٥	
44	سورة الكهف	١٨	٩٤	
44	سورة الكهف	١٨	٩٥	
44	سورة الكهف	١٨	٩٦	
44	سورة الكهف	١٨	٩٧	
49	سورة طه	٢٠	٥٢	
43	سورة المؤمنون	٢٣	٨	
43	سورة القصص	٢٨	٢٦	

73	سورة الروم	30	30	فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا
45	سورة سبأ	٣٤	١١	أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا
39	سورة فاطر	٣٥	٢٩	إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
59	سورة الشورى	42	38	وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ
40	سورة الرحمن	٥٥	٧	وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ
40	سورة الرحمن	٥٥	٨	أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ
40	سورة الرحمن	٥٥	٩	وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ
39	سورة الصف	٦١	١٠	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ
37	سورة الجمعة	٦٢	١٠	فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ
37	سورة الملك	٦٧	١٥	هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا
٤١،٤٢،39	سورة المطففين	٨٣	١	وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ
٤١،٤٢،39	سورة المطففين	٨٣	٢	الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ
٤١،٤٢،39	سورة المطففين	٨٣	٣	وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ
٤١،٤٢،39	سورة المطففين	٨٣	٤	أَلَّا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ
39	سورة المطففين	٨٣	٥	لِيَوْمٍ عَظِيمٍ
39	سورة المطففين	٨٣	٦	يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
37	سورة الشرح	٩٤	٧	فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	نص الحديث
٥٣،8	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما
٥١،9	إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه
٥١،50	إن الله كتب الإحسان على كل شيء
53	أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك
54	إنما البيع عن تراضٍ
54	ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء، أصدق لهجة من أبي ذر
54	يا رسول الله ألا تستعملني ؟ : فضرب يده على منكبي
٥٦،55	ما بال عامل أبعته فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لي

56	ليس منا من غش
56	من غش فليس منا
104	الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبُرُّ بالبُرِّ، والشعيرُ بالشعيرِ
114	من كتم علماً أَلجمه الله يوم القيامة بلجام من نار
152	فقال: لا، ما أقاموا الصلاة
152	من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر

فهرس المصادر والمراجع

- 1 القرآن الكريم
- 2 أبو داود، سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني ت ٢٧٥هـ ، سنن أبي دواد ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت
- 3 أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الامام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، أشرف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ط ١، ١٤٢١ - ٢٠٠١م
- 4 الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت - لبنان ، دمشق - سوريا، ط ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- 5 بن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء

أبناء الزمان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس ج ٤ ص ١٩١-١٩٢، ط دار صادر - بيروت

6 بن عبد الحكم، أبو محمد عبد الله رواية ابن أبي عبد الله محمد سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه ، نسخها وصححها وعلق عليها : أحمد عبيد ، عالم الكتب ط ٦ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

7 بن قتيبة، عبد الله بن مسلم ، تأويل مختلف الحديث ج ١ ص ١٣٣، المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراف ، ط ٢ مزيده ومنقحه ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

8 ابن القيم ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد ، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الاسلامية ، الكويت، ط ٢٧ ١٤١٥-١٩٩٤ م

9 ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ت ٧٥١ هـ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

10 ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النسيابوري، الأشراف على مذاهب العلماء ، تحقيق وتقديم وتخريج: د. أبو حماد صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية - رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، ط ١ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

11 ابن أمير الحاج، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد، المعروف بابن أمير حاج، التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، دار الكتب العلمية ط ٢ ١٩٨٣ م - ١٤٠٣ هـ .

12 ابن تيمية، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية ، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، تحقيق لجنة أحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديد ، بيروت ، ط الأولى ١٩٨٣ م - ١٤٠٣ هـ

13 ابن حبان، محمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم الدارمي، البستي ت ٣٥٤ هـ ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، ترتيب : الأمير علاء الدين علي بلبات

- القارسي ت ٧٣٩هـ ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- 14 ابن حجر، أحمد بن علي حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، فتح الباري شرح
صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٨٧، ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه
وأشرف على طبعه : محب الدين الخطيب ، تعليق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، دار
المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩هـ
- 15 ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ت
٤٥٦هـ، المحلى بالآثار ، دار الفكر - بيروت .
- 16 ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان
البرمكي الإربلي ت ٦٨١هـ ، وفيات الإعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق : إحسان
عباس، دار صادر - بيروت ، ط ١ ١٩٧١
- 17 ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٩٥هـ
، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، دار الحديث القاهرة ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م .
- 18 ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري
القرطبي ت ٤٦٣هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق : مصطفى بن أحمد
العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية - المغرب ،
١٣٨٧هـ .
- 19 ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين ت ٣٩٥هـ ، معجم
مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- 20 ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي
ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي ت ٦٢٠هـ ، المغني لابن قدامة ج ٤
ص ١٥٦، مكتبة القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- 21 ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد ت ٢٧٤هـ ،

سنن ابن ماجه، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار أحياء الكتب العربية - فيصل
عيسى البابي الحلبي

22 ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو اسحاق، برهان الدين
ت ٨٨٤هـ ، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١ ،
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

23 ابن هاشم، زهر الدين بن عبد الرحمن، مقاصد الشريعة في أحكام البيوع ص ١٦٢، رسالة
ماجستير في الفقه وأصوله ، جامعة اليرموك ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،
قسم الفقه وأصوله ، أربد ، المملكة الأردنية الهاشمية

24 الاتقان والجودة النوعية الشاملة في حضارة الإسلام النظرية والآمال ، ضمن ورقة عمل
لأحد المؤتمرات والبحوث المنشورة في موقع "المجلس السعودي للجودة"
<http://www.sqc.org.sa>، (٠١:٠٠ pm، 2013/02/28) المشاركون :

أ.د. عدنان محمد وزان / كلية العلوم الاجتماعية ، د.محمد بن فواز العميري / كلية
الشريعة والدراسات الإسلامية ، أ.د سراج بن محمد وزان / كلية التربية ، د. أحمد بن
نافع المورعي

25 الباتلي، خالد بن عبد العزيز، أحاديث البيوع المنهي عنها (رواية ودراية) ص ٢٢٥ ، (
رسالة ماجستير)، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م

26 الباجي، أبو الوليد ت (٤٧٤ هـ - ١٠٨١ م)، إحكام الفصول في أحكام الأصول،
تحقيق وتقديم : عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ط ٢ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

27 الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي
الباجي الاندلسي ت ٥٤٧٤هـ، المنتقى شرح الموطأ ج ٤ ص ١٥٧، مطبعة السعادة - بجوار
محافظة مصر ، ط ١ ١٣٣٢ هـ .

28 البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح من
أمر رسول الله عليه وسلم وسننه وأيامه (المعروف بـ صحیح البخاري)،

- تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط ١ ١٤٢٢هـ
- ٢٩ البخاري، أبو عبد الله اسماعيل بن ابراهيم الجعفي، التاريخ الكبير ج ٧ ص ٣١٠ ، دائرة المعارف العثمانية، طبع تحت مراقبة الدكتور: محمد عبد المعيد خان .
- ٣٠ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تحقيق : بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - ١٩٩٨ م .
- ٣١ الجرجاني، علي بن محمد بن علي، معجم التعريفات قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والنحو والصرف والعروض ولبلاغة، باب الغين، تحقيق ودراسة : محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة - القاهرة.
- ٣٢ الحكمي، د. علي بن عباس ، البيوع المنهي عنها نصا في الشريعة الاسلاميه و اثر النهي فيها من حيث الحرمه و البطلان ص ٢٩ ، ١٩٩٠م - ١٤١٠ هـ ، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي
- 32 حمّاد، د.نزيه، استاذ الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة أم القرى (سابقاً)، معجم المصطلحات المالية والإقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- 33 الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي الحنبلي ت ٣١١هـ، الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد، تحقيق : سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
- 34 الخضري بك، الشيخ محمد، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية الدولة الأموية، تحقيق : الشيخ محمد الثعماني ، دار القلم - بيروت ، ط ١ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- 35 رسالة غير مطبوعة تم تذييلها بـ " مكتبة الدكتور خليل الحيدري " وعنوان : " أخلاق العمل من منظور إسلامي " وورد النص بالخور الثاني : العمل في الإسلام ، تحت عنوان / أولا : نظرة الإسلام إلى العمل .

- 36 الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، ت ٦٠٦هـ ، (تفسير الرازي) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار أحياء التراث العربي - بيروت، ط ٣ ١٤٢٠هـ .
- 37 الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- 38 الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس ج ٢٤ ص ٣٥٢، تحقيق : مصطفى حجازي، تمت مراجعته فنياً من وزارة الإعلام في دولة الكويت، مطبعة حكومة الكويت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- 39 الزحيلي، محمد مصطفى، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، دار الفكر - دمشق ، ط ١ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
- 40 الزركلي، خير الدين ،الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ط ١٥ أيار / مايو ٢٠٠٢م .
- 41 السرخسي، محمد بن أحمد أبي سهل الأئمة ، المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ٢٠٠، دار المعرفة - بيروت 1993 م - ١٤١٤هـ
- 42 السرخسي، محمد بن أحمد أبي سهل الأئمة، أصول السرخسي ج ٢ ص ١٢٧، دار المعرفة - بيروت
- 43 سعيد حوى ، جند الله ثقافة وأخلاقاً ، مكتبة وهبة - القاهرة ، ١٩٩٢م - ١٤١٢هـ ، ط ٤
- 44 سالم ، عطية بن محمد، ت ١٤٢٠، محاسن الشريعة ومساويء القوانين الوضعية ، ص ٢٣ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الأول - السنة السادسة 1393 هـ - ١٩٧٣م
- 45 السندي، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن ، نور الدين السندي ت ١١٣٨هـ،

حاشية السندي على سنن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، ط ٢
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

46 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية ،
ط ١ ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

47 شحاتة، الدكتور: حسين حسين الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف، الضوابط الشرعية
للمعاملات المعاصرة، سلسلة محاضرات المحاضرة الأولى : تحت عنوان (نماذج من البيوع
المعاصرة الجائزة شرعاً) ، ملف غير مطبوع منشور على شكل ملف ورود، موقع دار
المشورة، <http://www.darelmashora.com>، (12:56 م،
٢٠١٣/٠٣/٢٣ م)

48 الشعراوي، محمد متولي، تفسير جزء عم، دار الراجية للنشر والتوزيع 2008 م - ١٤٢٩
هـ ، ص ٢٠٠-٢٠٢

49 شهادة" حلال "الماليزية معترف بها حول العالم فيما بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية
معيار مطابق لمعايير 2004: ISO MS1500 معايير الإنتاج المناولة والتخزين
للأغذية الحلال، تم تطويره بواسطة قسم المعايير الماليزية يتطابق المعايير مع المعايير الدولية
مثل الممارسة للصناعة الحسنة (GMP) والممارسة الحسنة للعادات الصحية (GHP)
المصدر : الموقع الرسمي لمؤسسة تنمية التجارة الخارجية الماليزية ، الوكالة الوطنية للترويج
التجاري الماليزي <http://www.matrade.gov.my> . ،
(١٠:٥٧، ٢٠١٣/٠٢/٢٨)

50 الشمي، مصطفى صلاح، مقالة بعنوان " : الغرب يرى الإسلام منقذاً في..الأزمة المالية
المعاصرة، أون إسلام .

51 الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب
بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي ت ٢٠٤ هـ، الأم، ج ٤ ص ٩٦ ، دار المعرفة
بيروت ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

- 52 الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط ١ ١٤١ هـ.
- 53 الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، نيل الأطاور، تحقيق : عصام الدين الصباطي ج ٥ ص ١٨٢، دار الحديث - مصر، ط ١ ١٤١٣ - ١٩٩٣ م.
- 54 الشوكاني، محمد بن علي، الدراري المضية شرح الدرر البهية في المسائل الفقهية، ومعه الكوكب الداني في تخريج وتحقيق الدراري، تحقيق وتخريج : أبو عزيز حسن نور المروعي، دار الآثار - صنعاء، ط ١ 1428 هـ - ٢٠٠٧ م
- 55 الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف ت ٤٧٦ هـ - المهذب في فقه الإمام الشافعي ج ٢ ص ٤٩، دار الكتب العلمية
- 56 الصالح، د. صبحي، استاذ الإسلاميات وفقه اللغة في كليات الآداب بالجامعة اللبنانية النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ص ٢٥٦-٢٥٧، دار العلم للملايين ٢٠٠٩
- 57 الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي ت ١٢٤١ هـ، بلغة السالك لأقرب المسالك العروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٤، دار المعارف ط ٤ .
- 58 الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر ٣١٠ هـ تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) ص ١٥٦ ج ٥ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف - القاهرة ط ٢
- 59 لطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر ت ٣١٠ هـ ، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، تحقيق : د. عبد الله عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر د. عبد السند حسن يمامه ، دار هجر ط ١ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- 60 العتيبي، آسيا مسعد، " التخطيط الاستراتيجي لمعايير الجودة الشاملة في إدارة العملية

- التعليمية من منظور إسلامي " ص ٨، مقدمة لمجلة المجمع بجامعة المدينة العالمية ١١/٢٠١٠
- 61 العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، الشرح الممتع على زاد المستقنع ، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ
- 62 العثيمين، محمد بن صالح، شرح السياسية الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية ،اعتنى به:صالح عثمان اللحام، دار ابن حزم ، ط / الأولى ٢٠٠٤م
- 63 العظيم أبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن ، شرف الحق، الصديقي، العظيم أبادي، ت ١٤٢٩هـ، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم (تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته) ج ٩ ص ١٦٣، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ١٤١٥ هـ .
- 64 العمر، د. ناصر، "إشكالية التلازم بين الرضا بالديمقراطية والتعامل معها " مجلة البيان السنة السابعة والعشرون ص ٢٣ - العدد ٣٠٢ - شوال ١٤٣٣ - أغسطس ٢٠١٢م
- 65 على، سعيد إسماعيل ، العمل في الفكر التربوي الإسلامي ، عالم الكتب القاهرة ، ١٩٨٢م
- 66 عlish، محمد بن أحمد بن محمد ، أبو عبد الله المالكي ، منح الجليل شرح مختصر خليل ج ٥ ص ٨١، دار الفكر بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- 67 الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت ٥٠٥هـ، المستصفى من علم الأصول، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ط ١ ١٩٩٣م - ١٤١٣هـ المستصفى (٢/٤٨٢) .
- 68 فقه الواقع، تأليف : محمد ناصر الدين الألباني ت ١٤٢٠هـ .
- 69 القحطاني، الشيخ الدكتور مسفر علي محمد، منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة الدكتوراة في الفقه وأصوله، أشرف : د. حمزه بن حسن الفعر، قسم الدراسات العليا الشرعية، شعبة أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

- 70 قلعة جي، أ.د محمد رواس، معجم لغة الفقهاء (عربي - انكليزي - فرنسي)، وضع مصطلحاته الإنكليزية : أ.د حامد صادق قيني، ووضع مصطلحاته الفرنسية : أ. قطب مصطفى سانو، دار النفائس، بيروت - لبنان ، ط ١ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦
- 71 قلعجي، د. محمد رواس، موسوعة فقه عمر بن الخطاب ص ١٢٩-١٣٠، دار النفائس ط ٤ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
- 72 القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن مختار القيسي ت ٤٣٨هـ، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، تحقيق : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة الشارقة ، ط ١ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
- 73 كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
- 74 الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، ت ٥٥٨٧هـ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- 75 مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ، صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- 76 المصري، د. رفيق يونس، الفكر الاقتصادي عند الإمام الحرمين الجويني ص ٣٧، دار الفكر - دمشق ، ط ١
- 77 المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث : هيئة إسلامية متخصصة مستقلة، يتكون من مجموعة من العلماء المقرر الحالي للمجلس :الجمهورية الأيرلندية، أسس بعد اللقاء التأسيسي في مدينة لندن في الفترة ١٢-٢٢ من ذي القعدة ١٤١٧هـ الموافق ٢٩-٣٠ مارس/أذار ١٩٧٧م بحضور مايزيد عن خمسة عشر عالماً، ورئيس المجلس الحالي هو د. يوسف القرضاوي، ونائبه القاضي فيصل مولوي، وبلغ عدد أعضائه اثنين وثلاثون عضواً.الموقع

- 78 الرسمي للمجلس الأوربي للأفتاء والبحوث (١٢/١١/٢٠١٢م - ٣٧:٠٢:١٠م)
 مجد الدين أبو الفضل الحنفي، عبد الله بن مودود الموصللي البلدحي ت ٦٨٣هـ ،
 الاختيار لتعليل المختار، تعليق : الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية
 أصول الدين سابقاً)، مطبعة الحلبي - القاهرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م
- 79 محاسن الشريعة ومساويء القوانين الوضعية ، تأليف : عطية بن محمد سالم ت ١٤٢٠
 هـ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد الأول - السنة السادسة ١٣٩٣هـ -
 ١٩٧٣م
- 80 المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية - مصر، مكتبة الشروق الدولية ، ط ٤ ١٤٢٥ هـ -
 ٢٠٠٤م.
- 81 ملف غير مطبوع باسم " قاموس الجودة والاعتماد " ، تاريخ الجودة ص ٨، إعداد مركز
 ضمان الجودة ، جامعة الأسكندرية ، كلية الهندسة
 03:55 (<http://www.alexeng.edu.eg> م، ٢٠١٣/٠٢/٢٨)
- 82 موقع قناة الجزيرة ، الاقتصاد والأعمال، تقارير اقتصادية ، الدوحة - محمد
 أفزاز، (٢٥:١٠ ص، ٢٠١٢/٠٣/٢٩)
<http://www.aljazeera.net/ereports/pages/b12308c8-8403-4e0f-80f6-be34b8ca7553>
- 83 ويكيبيديا، الموسوعة الحرة wikipedia.org/wiki المنظمة الدولية للمعايير)
 أيزو)، (٢٤:١٠ م، ٢٠١٣/٠٢/٢٨)
- 84 الماوردي، أو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير
 بالماوردي ت ٤٥٠هـ ، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر
 المزني، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية،
 بيروت - لبنان، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- 85 الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة الكويت، طباعة

ذات السلاسل بالكويت ط ٢ ، ١٩٨٣م 1404 هـ -

86 الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ذات السلاسل - الكويت ، ط ٢

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

87 الموقع الرسمي للمجلس الأوروبي للأفتاء والبحوث (١٢/١١/٢٠١٢م - ٢٠٢:٣٧:١٠م):

البيان الختامي، للدورة العادية الثامنة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، المنعقدة في

المركز الثقافي الإسلامي بمدينة بلنسية في أسبانيا، في الفترة ٢٦ ربيع الآخر - ١ جمادى

الأولى ١٤٢٢ هـ الموافق ١٨-٢٢ يوليو ٢٠٠١م، " القرار ٨ / ١ "

88 الموقع الرسمي لمنظمة المعايير الدولية (أيزو) : <http://www.iso.org/iso>

89 موقع الشيخ أ.د. محمد بن عبد الغفار الشريف، بعنوان : حكم بيع الخمر (03:39م

٢٠١٢/٠٣/٢٦،

<http://www.dralsherif.net/Print.aspx?SectionID=4&RefID=947>

D=947

90 موقع الجمع الفقهي الاسلامي، الدورة الحادي عشرة الموافق ١٩٨٩/٢/٢٦م -

1409/7/20 هـ ، القرار الثالث، (٢٦/٠٣/٢٠١٢م، ٦٠:٣٨)

<http://www.themwl.org/Fatwa/default.aspx?d=1&cidi=12>

3&l=AR&cid=13

91 ميلاد، عبد الناصر بن خضر، البيوع المحرمة والمنهي عنها، رسالة دكتوراه (سلسلة

الرسائل الجامعية، ٣٧)، ط ١، جامعة الخرطوم، دار الهدى النبوي، مصر -

المنصورة، ١٤٢٥هـ 2004م -

92 منلا أو المولى - خسرو، محمد بن فرامر بن علي الشهير بملا ت ٨٨٥ هـ، درر الحكم

شرح غرر الأحكام (معه حاشية الشرنبلالي)، دار إحياء الكتب العربية .

93 منهج التشريع الإسلامي وحكمته ، تأليف: محمد الأمين محمد المختار بن عبد القادر

الحكيني الشنقيطي ت ١٣٩٣ هـ، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة

- ⁹⁴ النفراوي، أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي ت ١١٢٦هـ، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني 2 ص ٩٥، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
- ⁹⁵ النووي، الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف ت ٦٧٦هـ، المجموع شرح المذهب، ويليّه فتح العزيز شرح الوجيز، وهو الشرح الكبير، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ت ٦٢٣هـ، ويليّه التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير، للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، دار الفكر ج ٩ ص ٣٤٢، كتاب البيوع، باب ما نهي عنه من بيع الغرر وغيره
- ⁹⁶ النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي ت (٦٧٦ هـ)، المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والميطعي) ج ١٠ ص ١٤٣، دار الفكر
- ⁹⁷ النووي، أبوزكريا محي الدين يحيى بن شرف ت ٦٧٦هـ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ص ج ١٠ ص ١٥٦-١٥٧، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٢، ١٣٩٢هـ
- ⁹⁸ الوهيبي، مسلم بن سالم، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، بعنوان " : أبرز الدوافع الذاتية لإتقان تنفيذ معايير الجودة"، كلية العلوم التطبيقية بتروى / وزارة التعليم العالي / سلطنة عمان ، استاذ مشارك - قسم المتطلبات العامة.

فهرس المواضيع

2	البسمة
3	صفحة قرار توصية اللجنة وتوقيعات لجنة المناقشة

4	ملخص البحث
5	ملخص البحث باللغة الانجليزية
6	شكر وتقدير
7	الأهداء
8	المقدمة
9	مشكلة البحث
10	أهداف البحث
11	الدراسات السابقة
16	منهج البحث
17	أهمية البحث
1٩	مخطط البحث
22	الفصل الأول : مفهوم الجودة وما يتعلق بها
22	تمهيد عن تاريخ الجودة وأسباب نشأتها
26	المبحث الأول : تعريف الجودة وضوابطها وطريقة عملها
26	المطلب الأول : تعريف الجودة
28	المطلب الثاني : ضوابط الجودة ومعايير أنظمة الجودة
31	المطلب الثالث : طريقة عمل أنظمة الجودة
35	المبحث الثاني : مفهوم الجودة
35	المطلب الأول : ما المقصود بالجودة الإسلامية
38	التصوير القرآني لمفهوم الجودة
38	أولاً : اشتراط التراضي من البائع والمشتري
39	ثانياً : التحذير من الغش التجاري بـ (الوصف أو الحجم أو الوزن)
43	ثالثاً : بيان أهمية قوة المهارة والالتقان والأمانة

- 44 رابعاً : التأكيد على ضوابط الجودة واختبارها
- 45 خامساً : مراعاة متطلبات الجودة بالتوفيق بين (التكلفة والمتانة)
- 46 سادساً : التركيز على أهمية النتائج المثمرة في العمل
- 47 سابعاً : الأمر بالإشهاد والتوثيق بالكتابة لضمان الحقوق
- 48 ثامناً : الجودة في الإنفاق
- 50 التصور النبوي لمفهوم الجودة
- 50 أولاً : الإحسان
- 51 ثانياً : الاتقان
- 53 ثالثاً : الصدق
- 54 رابعاً : التراضي
- 54 خامساً : اختيار الأصلح
- 55 سادساً : محاربة الرشوة والفساد
- 56 سادساً : محاربة الغش التجاري
- 57 في عهد الخلافة الراشدة
- 57 من تطبيقات الجودة في خلافة أبي بكر الصديق
- 58 من تطبيقات الجودة في خلافة عمر بن الخطاب
- 59 من تطبيقات الجودة في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه
- 60 من تطبيقات الجودة في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه
- 62 مبادئ الجودة الشاملة عند المسلمين
- 65 المطلب الثاني : التكييف الفقهي لمفهوم الجودة الإسلامية
- 65 تعريف التكييف الفقهي
- 66 اسقاط اعتبار الجودة في الأصناف الربوية المتحدة الجنس
- 67 الإبراء من صفة الجودة

67	مطلق العقد لا يستحق صفة الجودة
68	إذا وقع الخلاف بصفة الجودة يأخذ بأقلها
69	جواز الرد إذا لم يثبت وصف الجودة
69	الجودة تستحق بالشرط
69	بالجودة يختلف الثمن
72	الفصل الثاني : تحديد معايير للجودة الإسلامية وآليات تطبيقها في فقه البيوع
73	المبحث الأول : تحديد معايير الجودة الإسلامية
74	المطلب الأول : القواعد التي تجمع البيوع الجائزة و المنهي عنها
79	القاعدة الأولى : البيوع المنهي عنها باعتبار وصف الغرر
٨٨	القاعدة الثانية : البيوع المنهي عنها باعتبار الضرر
٩٢	القاعدة الثالثة : البيوع المنهي عنها باعتبار عينها
٩٦	القاعدة الرابعة : البيوع المنهي عنها في السنة باعتبار الزمان والمكان
١٠٠	القاعدة الخامسة : البيوع المنهي عنها لأجل الربا
١١١	المطلب الثاني : المقاصد الشرعية في أحكام البيوع وفق أنظمة الجودة
١١٩	المطلب الثالث : الدليل الاجرائي لبرنامج الجودة في أحكام البيوع
١٢٣	المبحث الثاني : آلية تطبيق الجودة الإسلامية
١٢٤	المطلب الأول : توظيف التقنية في تطبيق الجودة الإسلامية
١٢٦	المطلب الثاني : الجانب التسويقي في شهادة الجودة الإسلامية
١٢٨	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية
١٢٩	المبحث الأول : الفئات المستهدفة وحجم العينة
١٤٥	المبحث الثاني : طبيعة المخالفات والمعوقات
١٤٦	المطلب الأول : عدم الوعي والإدراك لإهمية الجودة
١٤٧	المطلب الثاني : أهمية ربط ثقافة الجودة بالقيم والمبادئ الشرعية

١٤٨	المطلب الثالث : غياب دور المؤسسات الأكاديمية الشرعية في الواقع العملي
١٥٠	المبحث الثالث : النتائج النهائية للدراسة الميدانية
١٥١	المطلب الأول : قيام نظام اقتصاد إسلامي مرتبط بوجود عمل مؤسسي موحد
١٥٣	المطلب الثاني : تحديد وسائل تطبيق أحكام البيوع الإسلامية
١٥٧	الخلاصة
١٥٨	التوصيات
١٦٠	فهرس الآيات القرآنية
١٦٣	فهرس الأحاديث
١٦٤	فهرس المصادر والمراجع
١٧٦	فهرس المواضيع

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى